مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٨٦٣

الثلاثاء، ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد سكوغ	(السويد)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيس
	الصين	السيد ليو جايي
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد ساديكوف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسن
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي الأرجنتين، والأردن، وإسرائيل، وإندونيسيا، وأوزبكستان، وجمهورية إيران الإسلامية، وباكستان، والبرازيل، وبلجيكا، وبنغلاديش، وتركيا، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، والعراق، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وكوبا، وكوستاريكا، ولبنان، وماليزيا، والمغرب، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والنرويج، والهند.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم عن دولة فلسطين ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في الجلسة، وفقا للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وينضم السيد ملادينوف إلينا اليوم عن طريق التداول بالفيديو من القدس.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: سعادة السيد جواو فالي دي أليميدا، رئيس وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، وسعادة السيد ديان تريانسياه دجاني، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد ملادينوف.

السيد ملادينوف (تكلم بالإنكليزية): أقدم تقريرا إلى مجلس الأمن اليوم في أعقاب الهجوم المروع بالدهس بشاحنة في ٨ كانون الثاني/يناير الذي أودى بحياة أربعة إسرائيليين وجرح ١٧ آخرين في القدس. لا يمكن مطلقا تبرير هذه الهجمات ويجب إدانتها عالميا. أعمال الجبن هذه لا هي شجاعة ولا بطولة. يجب إدانة هذه الهجمات الإرهابية بشكل قاطع من الجميع. ومن المؤسف أن بعض الفصائل الفلسطينية وبعض الزعماء الفلسطينيين اختاروا الإشادة بالهجوم أو تمجيده أو مجرد تجاهله.

وبالرغم من الهدوء النسبي على صعيد الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني مقارنة بالتطورات التي تشهدها المنطقة، فإن شبح العنف ماثل باستمرار. ويتحمل قادة كافة الأطراف مسؤولية للحد من التوترات وتوفير أفق سياسي لشعوبهم. والأهم من ذلك، إننا جميعا نتحمل مسؤولية عن منع الصراع من الانزلاق في خضم العلاقة بين التطرف العنيف والاضطرابات الدينية التي تجتاح الشرق الأوسط.

وفي الإحاطة الإعلامية الأولى التي أقدمها إلى مجلس الأمن في عام ٢٠١٧، أود أن أبدأ بالإشادة بالجهود الحاسمة الأهمية التي يبذلها فريق الأمم المتحدة القطري في الميدان. إن وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، التي تعمل في بيئة سياسية وأمنية صعبة، تستحق دعمنا وتقديرنا الكاملين. وتوفر الأمم المتحدة يوميا التعليم الأساسي المجاني لأكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ طالب في ٣٥٠ مدرسة وخدمات صحة الأسرة لقرابة ١,٧

ملايين شخص في ٦٤ مركزا صحيا. ونقدم شهريا ما يربو على ٠٠٠ ٧٨٠ لتر من الوقود للاستمرار في تقديم خدمات الصحة والمياه والصرف الصحي والخدمات البلدية. وكل ثلاثة أشهر، توفر الأمم المتحدة مساعدات غذائية لمليون لاجئ فلسطيني في غزة والضفة الغربية.

بل إننا نخطط أيضا للمستقبل. وتنفذ الأمم المتحدة في فلسطين برامج من شأنها إيجاد حلول مستدامة للتحديات الاقتصادية التي تواجه الأسر المعيشية الفلسطينية. ودعمت برامج الأمم المتحدة الحكومة الفلسطينية في إنشاء حوالي ٠٠٠ ١٤ مشروع تجاري وتوفير ٠٠٠ ٤٥ وظيفة لأشخاص كانوا يعتمدون في السابق على المساعدات الإنسانية. ونساعد على تعزيز المؤسسات الفلسطينية ونعدها للمستقبل. وتيسر الأمم المتحدة التأهب لحالات الطوارئ والتعاون الإقليمي فيما يتعلق بمخاطر الكوارث بين السلطات الأردنية والإسرائيلية والفلسطينية المعنية بالطوارئ.

إن الخدمات التي نقدمها إلى الفلسطينيين تمس حياة الآلاف في جميع أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن المستحيل القيام بهذا العمل الحيوي دون تعاون ودعم السلطات الإسرائيلية والفلسطينية ونظرائنا. وبالنيابة عن الأفرقة في الميدان، أود أن أشكر مجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء على دعمها القيم والمستمر.

لقد حذرت مرارا، في المجلس، من أن فشل قادة الجانبين في عكس المسار السلبي الحالي سيكفل أن يظل الإسرائيليون والفلسطينيون يعيشون أسرى للخوف في خضم دورة صراع أبدية. وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وأعاد القرار التأكيد على بعض العقبات الرئيسية أمام التوصل إلى حل الدولتين عن طريق التفاوض، والتي وردت أيضا في تقرير المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط الصادر في تموز/يوليه ٢٠١٦، وهي بناء المستوطنات غير القانونية وتوسيعها؛ واستمرار أعمال العنف والإرهاب؛ والتحريض.

وقال المجتمع الدولي بوضوح إن على الجانبين الاضطلاع بدورهما في تهيئة الظروف اللازمة للشروع في إجراء مفاوضات الوضع النهائي المباشرة. وقد دعا إسرائيل إلى إظهار التزامها بحل الدولتين عن طريق وقف الأنشطة الاستيطانية وإجراء تغييرات في السياسات، تتسق مع الاتفاقات السابقة. ودعا القيادة الفلسطينية إلى إظهار التزامها بمستقبل سلمي يقوم على حل الدولتين، وذلك بأن تدين بوضوح جميع أعمال الإرهاب وتتخذ خطوات ذات مغزى للحد من التحريض. ومن شأن تلك الخطوات من الجانبين أن يكون لها تأثير إيجابي وقوي على آفاق السلام. وما فتئت المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط تدعو إلى اتخاذ تلك الخطوات – وهي دعوة رحب بها الآن مجلس الأمن والمجتمع الدولي. وفي أعقاب التصويت، ازدادت حدة المشاعر في الميدان. وصدرت دعوات تطالب بضم أجزاء من المنطقة جيم أو المنطقة برمتها. وهذه المواقف التي تبعث على الشقاق تهدد بتدمير آفاق السلام. ويجب على جميع أصحاب المصلحة تجنب اتخاذ أي إجراءات انفرادية، من شأنها أن تحكم مسبقا على الحل التفاوضي للوضع النهائي.

وفي نهاية الأسبوع الماضي في باريس، استضافت فرنسا أكثر من ٧٠ بلدا ومنظمة دولية، لا لفرض شروط على الإسرائيليين والفلسطينيين بل لنؤكد من جديد دعمنا الجماعي لحل الدولتين واستعدادنا لدعم الطرفين في العودة إلى مفاوضات مجدية. وأنوه وأقدر، على وجه الخصوص، ترحيب المشاركين بالتوصيات التي وضعتها المجموعة الرباعية.

وبينما كانت هذه التطورات السياسية تتابع في الخارج، وقعت أحداث هامة على أرض الواقع. فبعد فترة هدوء نسبي، خلال الفترة المشمولة بالتقرير قامت إسرائيل بـ ٢٤ عملية هدم، ما أسفر عن تشريد ١٦٧ شخصا في الضفة الغربية، بما في

ذلك القدس الشرقية. وبالأمس، قتل جيش الدفاع الإسرائيلي بالرصاص فلسطينياً عمره ١٧ عاما خلال اشتباكات بالقرب من بيت لحم. وأكرر أنه ينبغي عدم استخدام الذخيرة الحية إلا كملاذ أخير في حالات التهديد الوشيك بالموت أو الإصابة بجراح خطيرة. ويجب التحقيق على النحو الواجب في الحوادث التي يسفر استخدام القوة فيها عن القتل أو الإصابة بجروح.

وانتقل إلى التطورات الداخلية الفلسطينية، إن ما ورد عن رفع الحصانة البرلمانية عن خمسة أعضاء من كتلة فتح في المجلس التشريعي الفلسطيني في كانون الأول/ديسمبر قد جدد المناقشة بشأن شرعية قرار رفع الحصانة البرلمانية في غياب انعقاد جلسات المجلس العادية. وقد قطعت فلسطين شوطا طويلا في طريقها نحو بناء مؤسسات الدولة. ويمثل الحفاظ على استقلالها والضوابط والموازين في ما بينها أمرا حيويا للحفاظ على ثقة الشعب.

وقد بدأت الاستعدادات التي تشتد الحاجة إليها لعقد دورة عادية للمجلس الوطني الفلسطيني، الذي انعقد آخر مرة قبل عقدين. وأشجع جميع الفصائل على اغتنام هذه الفرصة لتحقيق المصالحة الحقيقية على أساس مبادئ منظمة التحرير الفلسطينية. كما تشكل مبادرة روسيا الأخيرة في موسكو، والتي وفرت محفلا للفصائل الفلسطينية لإجراء مناقشات مفتوحة، مسعى جديرا بالترحيب في ذلك الاتجاه.

وفي غزة، لا يزال يساورني بالغ القلق إزاء تزايد التوترات التي تفاقمت بسبب استمرار إجراءات الإغلاق والحالة الإنسانية والإنمائية التي طال أمدها. ويساورني القلق بوجه خاص إزاء قمع حماس مؤخرا للاحتجاجات السلمية التي ثارت بعد أن عانى مليونا فلسطيني من انقطاع الكهرباء عدا ساعتين يوميا في منتصف فصل الشتاء. ويجب أن يحترم الجميع بشكل كامل الحق في حرية التعبير والاحتجاج والتجمع السلميين في غزة. وفي حين تم تجنب أزمة الكهرباء الحالية بفضل الدعم السخي والحسن التوقيت من جانب دولة قطر، يجب على السلطات المسؤولة إيجاد حل مناسب وطويل الأجل لمشكلة النقص المزمن في الكهرباء. وتعمل الأمم المتحدة لدعم تلك الجهود.

وفي هذا السياق، كانت هناك أيضا بعض التطورات الإيجابية. فقد سمحت إسرائيل بدخول قدر أكبر من مواد البناء الحاسمة الأهمية إلى غزة في الأسابيع الأخيرة، لكن أموال الجهات المانحة لتأمين المأوى لا تزال متواضعة للغاية. والفجوة الحالية في مخصصات إعادة الإعمار البالغة ٣٠٠ مليون دولار كبيرة للغاية. ولم يتم صرف سوى أقل من نصف مبلغ الـ ٣,٥ بليون دولار الذي تم التعهد به قبل عامين ونصف العام في مؤتمر إعلان التبرعات لغزة الذي عقد في القاهرة.

أنتقل إلى لبنان، حيث كان تشكيل الحكومة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ تطورا إيجابيا. وحافظ ذلك على زخم تعيين سعد الحريري رئيسا للوزراء في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر وانتخاب الرئيس عون في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. وقد زار الرئيس المملكة العربية السعودية في مطلع كانون الثاني/يناير تلبية لدعوة من الملك سلمان. وتمهد الزيارة الطريق أمام مشاركة ودعم جديدين للاستقرار والأمن في لبنان. ووصف الجانبان اللقاء بأنه ناجح ويفتح صفحة جديدة.

وحددت الحكومة أولوياتها ورؤيتها للبلد، مما يعبر عن تصميمها على التصدي للتحديات العاجلة في لبنان. وتشير هذه التحركات إلى تفاؤل مشوب بالحذر وإلى إمكانية توطيد المؤسسات اللبنانية. وفي الوقت نفسه، نجحت القوات المسلحة اللبنانية في إحباط هجوم واعتقلت ١١ عضوا في خلية إرهابية في طرابلس، ذُكر أنها على صلة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة.

فيما يتعلق بالجولان، فإن الحالة في الجمهورية العربية السورية لا تزال تؤثر بشكل كبير على منطقة عمل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وثمة التزام بوقف إطلاق النار

بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية بشكل عام، وإن كان ذلك في بيئة أمنية متقلبة للغاية. ويدعو الأمين العام جميع الأطراف إلى منع التوترات أو تصعيدها، وإلى أن تتقيد تقيدا صارما بالقانون الدولي، لا سيما فيما يتعلق بسيادة جميع بلدان المنطقة وسلامتها الإقليمية. وأعلنت إسرائيل والجمهورية العربية السورية عن استمرار التزامهما باتفاق فض الاشتباك بين القوات. ولا تزال العودة الكاملة لقوة الأمم المتحدة إلى منطقة الفصل تمثل أولوية من أولويات البعثة.

يوفر لنا التاريخ الدموي الطويل للصراع الإسرائيلي – الفلسطيني العديد من الدروس، تعلمنا بعضها لكننا أخفقنا في استيعاب الكثير جدا منها. وأحد الدروس التي يجب علينا تعلمها الآن هو أن فرص تعزيز السلام نادرة ويجب اغتنامها. وتقديم التنازلات اللازمة لن يكون يسيرا. وفي الأسابيع الأخيرة، أعرب المجتمع الدولي عن التزامه المستمر بحل الدولتين، ولكن القرارات والبيانات وحدها لن تحقق السلام العادل والدائم. والمطلوب هو العمل، أولا وقبل كل شيء، من جانب الطرفين. وتظل الأمم المتحدة ملتزمة بدعم الإسرائيليين والفلسطينيين على الدرب الصعب الذي ينتظرهما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة فلسطين.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن دولة فلسطين، أود أن أعرب عن تهانينا الحارة للبلد الصديق، السويد، على انتخابه عضوا في مجلس الأمن، ونشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة تحت رئاسة السويد. ونشكر مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، السيد نيكولاي ملادينوف، على إحاطته الإعلامية في بداية هذه المناقشة. كما أتقدم بخالص التهاني إلى سائر أعضاء المجلس المنتخبين مؤخرا – إثيوبيا وإيطاليا وبوليفيا وكازاخستان – وأتمنى لهم كل النجاح، وأنا واثق في التزامهم بالتمسك بمسؤولياتهم بموجب ميثاق الأمم المتحدة. كما نجدد تقديرنا العميق لبلدان ووفود أنغولا وإسبانيا وفنزويلا وماليزيا ونيوزيلندا بمناسبة انتهاء فترة عضويتها في المجلس، إذ إنها عملت خلالها بتفان ومهارة نموذجيين، مُسهِمَةً في جهود المجلس الرامية إلى معالجة العديد من المسائل الحاسمة المدرجة على جدول أعماله، بما في ذلك قضية فلسطين، كما تبين مؤخرا في الإجراءات الهامة التي اتخذها مجلس الأمن، في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، باتخاذه القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي يؤكد مجددا، في جملة أمور، وبعبارات قاطعة، المبادئ التي تأتي في صميم السلام الفلسطيني – الإسرائيلي وتمثل مسألة عليها إجماع دولي.

وفي الأسابيع القليلة منذ اعتماده، قيل الكثير عن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وقد برز التحليل من جميع أنحاء العالم، بشأن مضمون القرار والظروف الأوسع نطاقا التي أفضت إلى اتخاذه من قِبل المجلس بالإجماع تقريبا. ولئن كان يُنظر إليه على نطاق واسع على أنه قد طال انتظاره، فإنه يعتبر ضروريا للغاية.

وقد شددت الغالبية على أهمية القرار، سياسيا وقانونيا، وعلى الفرصة التي يوفرها لتصحيح المسار من أجل إنقاذ حل الدولتين على خطوط ١٩٦٧، وفتح الطريق نحو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في ١٩٦٧، وبذلك حل قضية فلسطين حلا عادلا من جميع الجوانب، وفي نهاية المطاف جعل السلام الفلسطيني – الإسرائيلي واقعا. ويأتي ذلك في جوهر الترحيب بالإجماع بالقرار، باستثناء إسرائيل وبضعة من مؤيديها، الذين يجب التوضيح لهم مرة أخرى: القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) ليس ضد إسرائيل؛ إنه ضد المستوطنات، وضد العنف، وضد انتهاكات حقوق الإنسان. وعلى هذا النحو،

فمن الواضح أن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) قرار مؤيد للسلام ومؤيد للقانون الدولي ومؤيد لحل الدولتين، وبالتالي فهو لصالح فلسطين ولصالح إسرائيل. علاوة على ذلك، لا يمكن اعتبار القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، بأي منطق كان، أنه أحادي الجانب. إن القانون – الذي يستند إليه القرار بقوة – عالمي وعادل ولا يمكن أن يكون متحيز أبدا. وتلك حقيقة وتمثل عصب نظامنا الدولي.

إن المجلس باتخاذه القرار بهذه الطريقة، لم يقم فحسب بإحياء الأمل في احتمالات السلام بل، بصورة أعم، بإحياء الثقة في القانون الدولي ومصداقية المجلس ذاته. وهذا ليس أمرا هينا في ضوء الأزمات المقوضة للثقة في القانون الدولي، لا سيما في أوساط الأجيال الشابة. وبالنسبة لهم، فإن الظلم المستمر والإخفاق في تحقيق السلام والأمن والازدهار لهم لا يعمل إلا على زيادة تعميق اليأس والغضب، ويزيد من ضعفهم أمام قوى التطرف.

لذلك، لا بد من عدم تضييع الفرصة للتأكيد على انطباق القانون وتعزيز احترامه في ظل الضوضاء التي تُحدثها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أو ترهيب من يسعون إلى الحفاظ عليه، كما استمعنا إلى ذلك بقوة في هذه القاعة في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.7852) وبعد ذلك من جانب المسؤولين الإسرائيليين، الذين ردوا بعداء ورفض شديدين للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). إن المخاطرات كبيرة جداً – إمكانية تحقيق السلام في الوقت الحاضر، ولكن أيضا مستقبلنا الجماعي – ولا بد من إعطائها الأولوية.

ونعتقد أنه لهذا السبب تحديداً كان استناد القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) إلى القانون والتزامه بتحقيق السلام موضع ترحيب كبير وعلى نطاق واسع. بيد أن هذا هو أيضا السبب ذاته في أن الحكومة الإسرائيلية، التي تسعى دائما إلى فرض القوة فوق الحق، عارضت ذلك القرار بشراسة، مفضلة بدلا من ذلك التمادي في الخطب الجوفاء والحيل القانونية لتبرير استعمارها غير القانوني المستمر للأرض الفلسطينية وقمع الشعب الفلسطيني، في ازدراء صارخ للقانون والمجتمع الدولي.

وستكون إرادة المجلس، والمجتمع الدولي ككل، بمساندة القرار وتنفيذ أحكامه، مؤشرا على ما إذا كان من الممكن إنقاذ حل الدولتين أم لا، وإذا ما كان السلام ممكنا أم لا.

ونحن نقول للقلة ممن يرتاعون من حقيقة أن مجلس الأمن تجرأ على اتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦): اقرأوا القرار ودعوته الواضحة إلى السلام. اقرأوا ميثاق الأمم المتحدة، بدءا بالمقاصد والمبادئ المحددة في المادة ١، بما في ذلك صون السلام والأمن الدوليين وفقا لمبادئ العدالة والقانون الدولي والتمسك بحق الشعوب في تقرير المصير، والمادة ٢، التي تنص، في جملة أمور، على أنه على جميع الأعضاء التقيد بحسن نية بالالتزامات المتعهد بها بموجب الميثاق، وتقديم كل ما في وسعهم من عون إلى الأمم المتحدة في أي عمل تضطلع به وفقا للميثاق. اقرأوا أيضا المادة ٦ التي تنص على أنه يجوز طرد الأعضاء من المنظمة إذا أمعنوا في انتهاك مبادئ الميثاق. ومن الواضح بالتالي أن الامتثال لقرارات مجلس الأمن هو أمر إلزامي، بغض النظر عما إذا كانت بموجب الفصل السادس أو السابع.

إن اتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) يمثل نقطة تحول. إنها لحظة الحقيقة. ويجب على إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تختار بين الاحتلال والسلام. فهما على طرفي نقيض ولا يمكن أن يتعايشا. لقد حان الوقت لكي تختار إسرائيل ما بين أن يصبح حل الدولتين حقيقة واقعة أو ما إذا كان سيتم وضع التاريخ على مسار مختلف. وفي هذا الصدد، فقد أكد المجتمع الدولي مرارا على أن الأنشطة الاستيطانية غير قانونية، وتقوض حل الدولتين وتشكك في التزام إسرائيل بتحقيق سلام عادل عن طريق التفاوض. لقد أوضح القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) مرة أخرى أن القانون لا يمكن أن يستوعب السياسات والخطط

غير المشروعة؛ بل على العكس من ذلك، فإسرائيل هي التي يجب أن تتغير ويجب أن تمتثل للقانون. ويجب فضح ورفض الفكرة السخيفة التي تروجها بعض الأوساط في إسرائيل، بمن في ذلك رئيس الوزراء ومجلس وزرائه، بأنه بدلا من الامتثال للقانون، يمكن الالتفاف على القانون وتحريفه لكي يبارك الإجراءات الإسرائيلية غير القانونية.

ويجب التأكيد بشدة على أن وقف الأنشطة الاستيطانية ينبغي إطلاقا ألا يعتبر تنازلا أو شرطا مسبقا؛ فهو يتعلق بالاحترام الأساسي للقانون. ويحظر القانون جميع الأنشطة الرامية إلى تغيير التكوين الديمغرافي للأرض المحتلة وطابعها ومركزها، وكلها أمور يؤكدها مجددا بشكل لا لبس فيه القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). فمطالبة إسرائيل بوقف جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وباحترام التزاماتها القانونية مطالبة صريحة؛ ويجب وقف بناء المستوطنات وتوسيعها، وتشييد الجدار، وتشريد المدنيين الفلسطينيين ووقف جميع الأعمال غير القانونية الأخرى وعكس اتجاهها. ويجب أن يدخل ذلك حيز التنفيذ فورا. ويتوقف إنقاذ الحل القائم على وجود دولتين على ذلك، كما تتوقف عليه آفاق السلام.

وحان الوقت للتنفيذ الكامل للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) ولجميع أحكامه. ولا بد أن تبدأ المتابعة فورا وعلى الجميع الوفاء بالتزاماتهم، بما في ذلك جميع أعضاء مجلس الأمن. فهو قرارهم، ومن واجبهم ضمان تنفيذه بالكامل. إن المطالب والالتزامات على إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، واضحة ويجب إخضاع إسرائيل للمساءلة. وعلى مجلس الأمن تنفيذ قراراته، بدون استثناء.

وتتحمل الدول أيضا مسؤوليات فردية وجماعية واضحة. وفي ذلك الصدد، نسلط الضوء على دعوة جميع الدول في الفقرة ٥ إلى التمييز بين أرض دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وفي ذلك الصدد، جدد المجلس عن حق التأكيد على أنه لن يعترف بأية تغييرات على خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك فيما يتعلق بالقدس، سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات. ونناشد جميع الدول أن تفي بالتزاماتها بعدم المساعدة في إدامة الحالة غير القانونية وأن تبدي الاحترام الكامل لقرار المجلس. وفي ذلك الصدد، لا يمكن لوجود مفاوضات ثنائية أو لعدم وجودها أن يعفي الدول والهيئات الدولية من تحمل مسؤولياتها.

كما أن المطلوب من الأمين العام أن يوافي المجلس كلَّ ثلاثة أشهر بتقرير عن تنفيذ أحكام القرار؛ ونتطلع إلى إصدار تقاريره الدورية وإلى نظر مجلس الأمن بجدية فيما نسعى لمواصلة المضي قدما نحو التوصل إلى حل سلمي. وفي ذلك الصدد، نود أن نشيد بالأمين العام أنطونيو غوتيريش على إعلان السعي لتحقيق السلام سمة بارزة لإدارته، ونعرب عن ثقتنا بقيادته والتزامنا الكامل وتعاوننا لتحقيق تلك الغاية السامية.

وبطبيعة الحال، فإن الحكومة الفلسطينية تتعهد باحترامها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) والتزامها بالسلام والقانون الدولي وحل الدولتين، واللاعنف ومكافحة الإرهاب. وفضلا عن ذلك، نؤكد من جديد على الاستعداد للتقيد بالتزاماتنا بقدر الإمكان، آخذين في الاعتبار العقبات الخطيرة للغاية التي نواجهها في ظل الاحتلال الإسرائيلي. كما نجدد التأكيد على استعدادنا لمواصلة التعاون مع جميع الجهود الدولية والإقليمية للنهوض بالسلام العادل ونناشد تكثيف تلك الجهود وتقديم الدعم إلى الطرفين، على النحو الذي دعا إليه القرار.

إننا ندرك ضرورة إجراء المفاوضات وشاركنا مرارا وتكرارا بحسن نية في المفاوضات المباشرة، ولكن بلا طائل. فقد أيدت فلسطين كل مساعي السلام الأخيرة، في حين رفضت إسرائيل تلك الجهود وأنبت البلدان التي بادرت بها أو قدمت لها الدعم. وقلنا نعم لمؤتمر باريس، ونعم لمؤتمر موسكو

ونعم للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، تماما مثلما قلنا نعم لحدود عام ١٩٦٧ بوصفها حلا توفيقيا تاريخيا، وللنقاط المرجعية لعملية السلام وفقا للقانون الدولي، ولقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولمبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، وكلها عارضتها إسرائيل أو تجاهلتها أو انتهكتها أو أدت إلى تقويضها. ولذلك السبب فإن المشاركة الدولية أمر لا غنى عنه.

وفي ذلك الصدد، نرحب بعقد فرنسا لمؤتمر السلام في الشرق الأوسط في ١٥ كانون الثاني/يناير بغية تسخير الدعم الدولي من أجل الحفاظ على حل الدولتين وتعزيز السلام. وشدد مؤتمر باريس على الضرورة الملحة، في جملة أمور، لاستعادة أفق موثوق لمفاوضات سلام مجدية وأكد من جديد على دور الدبلوماسية المتعددة الأطراف في التصدي للتحديات في الشرق الأوسط وخارجه. ونأمل أن يعمل المؤتمر بمثابة زخم لمواصلة الجهود العالمية من أجل السلام، بما في ذلك فيما يتعلق بالجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية والمجموعة الرباعية ومصر والاتحاد الروسي، فضلا عن البيان الهام الذي أصدره في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ وزير خارجية الولايات المتحدة.

وتشكل حدود عام ١٩٦٧ الخط الفاصل بين النزاع والسلام. ونحن نقترب بسرعة من نقطة اللاعودة. وتنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) هو طريق العودة من حافة هاوية، إذ يوفر الوسائل لضمان إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، واستيفاء الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير في دولة مستقلة، وذات سيادة ومتصلة الأراضي وتتوفر لها مقومات البقاء، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل على أساس حدود عام ١٩٦٧ وفي سلام وأمن، وإيجاد حل عادل لمحنة اللاجئين الفلسطينيين. وعلى المجتمع الدولي أن يعمل الآن على إحياء إمكانية السلام.

وفي هذا العام الذي يصادف مرور ٧٠ سنة منذ التقسيم، وبعد ٥٠ منذ بداية احتلال إسرائيل للضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة، التي لا تزال تحت الحصار الإسرائيلي اللاإنساني، ومرور ٥٠ عاما منذ اتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، فإننا إما سننقذ حل الدولتين أو ربما يتعين علينا أن ندفنه. فلنغتنم هذه الفرصة لبدء حقبة جديدة من السلام الفلسطيني – الإسرائيلي والسلام العربي – الإسرائيلي والسلام العالمي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد دانون (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب بالأعضاء الجدد الذين انضموا إلى مجلس الأمن هذا الشهر: إثيوبيا، وإيطاليا، وكازاخستان، والسويد، وبوليفيا. وأود أيضا أن أشيد بالسويد على توليها رئاسة المجلس لهذا الشهر. وتتطلع إسرائيل إلى العمل مع جميع الأعضاء خلال وقتهم في مجلس الأمن.

وفي الشهر الماضي، صوت المجلس لاتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وفورا بعد التصويت، دوت القاعة بالتصفيق، مع إعراب جميع الدول تقريبا عن موافقتها على قرار يدين إسرائيل. ورحب بنتيجة التصويت البعض في جميع أرجاء العالم. وأقدم هنا مثالين هما: أولا،

”نرحب بهذا التحول الهام والتطور في الأحكام الدولية الداعمة لحقوق الفلسطينيين في المحافل الدولية“

وثانيا،

”هناك رأي عام دولي ضد إسرائيل وسياساتها وأصبح من الممكن عزل إسرائيل ومقاطعتها، وملاحقتها في المحافل الدولية على الجرائم وأعمال العدوان التي ترتكبها“.

والاقتباس الثاني من حركة الجهاد الإسلامي. لقد أوقعت هاتان المنظمتان عددا لا يحصى من الجرحى والقتلى في صفوف الإسرائيليين الأبرياء. وهما تُعتبران منظمتين إرهابيتين قاتلتين في نظر الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والعديد من البلدان الأخرى، وقد أعلنت كلتاهما صراحة التزامهما بتدمير دولة إسرائيل.

في الأسبوع الماضي، استخدم إرهابي فلسطيني شاحنته في دهس مجموعة من الجنود كانوا يزورون القدس في إطار حلقة دراسية تثقيفية. وكانوا قد تجمعوا في موقع، يفد إليه اليهود والمسيحيون والمسلمون للاستمتاع بجمال مدينة القدس. وقاد الإرهابي شاحنته ذهابا وإيابا، مما أسفر عن مقتل أربعة إسرائيليين وجرح عشرات آخرين. ونحن نقدر الكلمات القوية التي استخدمها المجلس والأمين العام وآخرون في إدانة هذا العمل الإرهابي الفلسطيني. ومن ناحية أخرى، التزم الرئيس الفلسطيني عباس مرة أخرى الصمت. لم يقل شيئا.

واحتفلت حركتا حماس والجهاد الإسلامي بهذا العمل الخسيس. حيث وزعتا الحلوى في غزة ابتهاجا بمقتل إسرائيليين أبرياء. تلك هي الكيانات التي انضمت إلى المجلس في الترحيب بالقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وقد أعلن ذلك القرار أن وجودنا في القدس غير قانوني. وشجع الفلسطينيين على مواصلة تجنب المفاوضات وكان مصدر إلهام للإرهابي في القدس.

وتلكم كانت النتيجة: قُتل كل من شير حجاج، ياعيل يكوتئيل، ايريز أورباخ، شيرا تصور، على يد فلسطيني جرى دفعه إلى الاعتقاد بأن بوسعه استخدام الإرهاب والعنف لإخراج الشعب اليهودي من القدس. وهو لن ينجح.

ولنأخذ بضع دقائق لفهم هذا القرار، الذي أيدته حماس، بصورة أفضل. فمن بين الأحكام العديدة المتحيزة والكاذبة الواردة في القرار، من المروع بشكل خاص أن القرار يصف في الفقرة ١ الوجود الإسرائيلي في أجزاء القدس التي جرى تحريرها في عام ١٩٦٧ بأنه يشكل ”انتهاكا صارخا بموجب القانون الدولي“.

واسمحوا لي أن أُذكر المجلس بأن ذلك يشمل المدينة القديمة في القدس والحي اليهودي، وهو يشمل أيضا حائط المبكى المقدس الكائن في قلب القدس. إن هذا الجدار من بقايا هيكلنا، الذي كان أول من بناه الملك سليمان فوق الجبل قبل ٣ ٠٠٠ سنة تقريبا. نعم، إنه نفسه جبل الهيكل الذي يرفض المجلس تسميته باسمه التاريخي. وقال الملك سليمان عبارته المشهورة: ”لا جديد تحت الشمس“. ولا تزال كلماته الحكيمة صحيحة اليوم.

وفي سنة ٥٨٧ قبل الميلاد، دمر البابليون الهيكل الأول ونفوا شعبي من القدس. ولكن الشعب اليهودي عاد إلى القدس وأعاد بناء الهيكل. وفي سنة ٧٠، نجحت الإمبراطورية الرومانية القديمة في تدمير الهيكل الثاني وزجت بنا إلى المنفى الذي طال أمده. ولم يكن التدمير المادي للقدس كافيا بالنسبة للرومان؛ بل أنهم أعادوا تسمية أرض إسرائيل باسم ”فلسطين“ في محاولة لمحو كل أثر لصلتنا بحقنا المكتسب بحكم الولادة. ولكن جميع هذه المحاولات، وغيرها كثير، فشلت في قطع الصلة بين شعب إسرائيل والقدس.

واليوم، فإنني لا أمثل دولة إسرائيل فحسب، بل ١٦ مليون يهودي في جميع أنحاء العالم، يصلون من أجل القدس ويتوقون إليها. وتغلب من سبقونا على محاولات إبعادنا عن القدس، ونحن أيضا سنتغلب على البيانات والقرارات الفارغة.

وبالنسبة لإسرائيل، فإن السلام ليس حيلة مفيدة نستخدمها في المحافل الدولية؛ إنه جزء أساسي من جميع صلواتنا. وهذا هو السبب في أن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو كرر دعوته مرارا وتكرارا للرئيس عباس من أجل الاجتماع معه مباشرة لإجراء مفاوضات حقيقية. ولا يزال عرض رئيس الوزراء نتنياهو قائما اليوم، وهو على استعداد للاجتماع في

القدس أو رام الله أو حتى هنا في نيويورك للدخول في حوار حقيقي.

ونحن نعلم أنه لا الخطب ولا البيانات ستحقق السلام في منطقتنا. إن السبيل الوحيد للمضي قدما هو أن يفهم الفلسطينيون أنه يجب عليهم إدانة الإرهاب، نعم، إدانة الإرهاب، وإنهاء التحريض والعودة إلى طاولة المفاوضات.

غير أنه يحزنني أن أشير إلى أن القرار المتخذ في الشهر الماضي قد أعادنا إلى الوراء في السعي من أجل السلام. والرسالة الصادرة من هذه القاعة وعن الإدارة الحالية في واشنطن العاصمة، والآن من باريس، هي عكس ذلك تماما. فقد شجعت الفلسطينيين على مواصلة السير على الدرب الخطير الذي اختاروه. ففي اليوم التالي لتصويت مجلس الأمن، نشرت حركة فتح، التي ينتمي إليها محمود عباس، رسما هزليا في صفحتها الرسمية على موقع فيسبوك. وتضمن الرسم خنجرا على شكل خريطة لإسرائيل ملونة بألوان العلم الفلسطيني. ليست خريطة يهودا والسامرة التي يسميها البعض الضفة الغربية. بل إسرائيل بالكامل. وتحت الخنجر كانت هناك بركة من الدماء، كُتب بجوارها، ”شكرا لكم“ مع قائمة بأسماء جميع أعضاء المجلس الذين صوتوا مؤيدين لهذا القرار المشين.

ربما ظن المجلس أن القرار سيوجه رسالة إلى إسرائيل، ولكنه بدلا من ذلك بعث برسالة إلى الفلسطينيين. وهم الآن يفهمون أن عليهم مواصلة نشر كذبة أن حائط المبكى ليس مقدسا لدى الشعب اليهودي، ولكنه أرض محتلة. وهم الآن يفهمون أنه ينبغي لهم مواصلة تلقين أطفالهم أن الاسم الحقيقي لتل أبيب هو ”تل الربيع“. وهم الآن يفهمون أنه ينبغي لهم مواصلة تربية الجيل القادم من الفلسطينيين على الاعتقاد بأن الصهيونية تمثل سلطة أجنبية قائمة بالاحتلال يجب الإطاحة بها، وليست شعبا عاد إلى وطنه.

وهذا هو السبب في أن رد الفعل الفوري لوزير الخارجية الفلسطيني على القرار وعلى خطاب الوزير كيري كان إعلان رفضه لإسرائيل بوصفها دولة يهودية. وفي لحظة الصدق النادرة تلك، اعترف الزعيم الفلسطيني بأن هذا النزاع لا يتعلق بما يسمى المستوطنات ولكن برفض قبول دولة إسرائيل اليهودية داخل أي حدود.

وبإعلان رفضهم لإسرائيل بوصفها الدولة القومية للشعب اليهودي، فإن الفلسطينيين يقولون إن غايتهم النهائية ليست إنشاء دولة بجوار إسرائيل ولكن استبدالها تماما. وهذا هو السبب في أنهم يواصلون اللجوء إلى الهيئات الدولية بدلا من التفاوض مع إسرائيل مباشرة. وهم يعتقدون أن بإمكانهم تحقيق كل ما يسعون إليه من دون تقديم التنازلات اللازمة لإنهاء هذا الصراع حقا. وقبل يومين فقط، عُقد مؤتمر في باريس يُفترض أنه لخدمة قضية السلام. وعُقد ذلك الاجتماع رغم النداءات التي وجهها رئيس الوزراء نتنياهو من أجل عقد اجتماع مع الرئيس عباس بدلا من مؤتمر عديم الجدوى. واجتمعت أكثر من ٧٠ دولة في مدينة النور في غيابنا لمناقشة كيفية إحلال السلام. يا لها من غطرسة!

وبسبب أن إسرائيل تريد أن ترى تقدما دبلوماسيا حقيقيا، فإن الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة خطيرة جدا. فعلى مدار سنوات، ما فتئنا ندق ناقوس الخطر لتنبيه المجلس إلى الهيئات والوكالات العديدة التي تُستخدم، تحت ذريعة مساعدة الشعب الفلسطيني، بمثابة آليات لنزع الشرعية عن إسرائيل. إنها تقدم رواية متحيزة تعرض النزاع من جانب واحد وتشجع القادة الفلسطينيين على مواصلة ارتهان شعبهم وتجنب اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز السلام الحقيقي.

في أعقاب اعتماد القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الشهر الماضي، قررنا أن السيل قد بلغ الزبى. وبدأت إسرائيل إعادة تقييم لعلاقتها مع عدد من منظمات الأمم المتحدة.

وتتمثل خطوتنا الأولى في تعليق أكثر من ٦ ملايين دولار من مساهماتنا السنوية في الأمم المتحدة لعام ٢٠١٧. ويمثل هذا المبلغ، الجزء المخصص من ميزانية الأمم المتحدة، للهيئات المناهضة لإسرائيل التي تمثل سياسة الكيل بمكيالين التي تتبعها الأمم المتحدة، تجاه بإسرائيل. وتبث تلك المنظمات، المشاعر المناهضة لإسرائيل والتحيز ضدها في منظومة الأمم المتحدة، وتلحق الضرر بمصداقيتها، وتنتهك المبادئ التي قامت عليها الأمم المتحدة نفسها.

وكل ما علينا القيام به هو النظر في مثال واحد فقط. حيث تشكل شعبة حقوق الفلسطينيين خير مثال على هيئة تابعة للأمم المتحدة تركز فقط على تعزيز الخطاب الفلسطيني بينما تنزع الشرعية عن إسرائيل. حيث تنفق تلك الشعبة أكثر من ٣ر ١مليون دولار على السفر فقط. وكان يمكن استخدام مبلغ ١,٣ مليون دولار، لتعزيز الحوار والتفاهم، ولكنه استخدم بدلا من ذلك في القيام بجولات في العالم، في هيئة يعمل بها ١٦ موظفا. وينبغي أن تصرف تلك الملايين من الدولارات على جعل العالم مكانا أكثر أمنا وأمانا لأطفالنا، لكنها تنفق بدلا من ذلك، على نشر الكراهية بل ومعاداة السامية بشكل صارخ. ويتعين اعتبار الخطوات التي نتخذها إجراءات احتجاجية. ويحدونا أمل صادق في الإصغاء للرسالة التي نبعثها، وأن تتخذ هذه الهيئة الخطوات اللازمة لإحداث تغيير جذري في الطريقة التي تعمل بها.

ورغم الأحداث التي وقعت في الأسابيع القليلة الماضية، فلا يزال لدينا أمل. ونحن متفائلون لأنه مع كل تشكيل جديد لمجلس الأمن، هناك فرصة أن يسلك الأعضاء مسارا جديدا وصادقا، من خلال التشجيع الفعلي على إحلال السلام في منطقتنا، بدلا من مواصلة إلقاء اللوم فقط وبشكل أحادي، على إسرائيل. ونحن متفائلون لأن أمينا عاما جديدا قد تولى مهامه، وجاءت معه إمكانية إحداث تغيير. يمكن أن يشكل ذلك فرصة للأمم المتحدة لإجراء إصلاحات حقيقية والعودة إلى المبادئ التأسيسية، و ”نضم قوانا كي نحتفظ بالسلم والأمن الدوليين“، وفقا للفقرة الثانية من ديباجة الميثاق. ولدينا أمل أيضا لأن رئيسا أمريكيا جديدا سيتولى مهامه في غضون ثلاثة أيام. ومع تلك الإدارة الجديدة، يأتي الأمل في عودة الولايات المتحدة إلى اتباع سياستها التي ترفض قرارات مجلس الأمن المتحيزة وغير العادلة وتشجع على الحوار المباشر والحقيقي بين إسرائيل والفلسطينيين.

وأخيرا، نحن متفائلون لأنه لدينا آلاف السنوات من التاريخ وراءنا، ودولة إسرائيل المبتكرة والحيوية والحديثة أمامنا، وكذلك بسبب وصف الحاخام يهوشوا فيتزمان البليغ لقوة الشعب اليهودي بأنه ”الشعب الأزلي الذي لا يخشى المسيرات الطويلة“.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): اجتمع أكثر من ٧٠ بلدا ومنظمة دولية يوم الأحد ١٥ كانون الثاني/يناير في باريس للتكلم بصوت واحد من أجل إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط. وباسم رئيس الجمهورية، السيد فرانسوا أولوند، ووزير الشؤون الخارجية، السيد جان – مارك إيرو، أود أن أؤكد مجددا امتنان فرنسا لجميع الشركاء الذين شاركوا في ذلك الاجتماع، وأسهموا بأفكارهم وشجعوا العملية التي بدأها المسؤولون الفرنسيون قبل سنة تقريبا. وكان لنفس العملية، التي شهدت عقد مؤتمرين دوليين في ٣ حزيران/يونيه و ١٥ كانون الثاني/يناير، ثلاثة أهداف رئيسية، نص عليها البيان المشترك الذي اعتمد في باريس يوم الأحد الماضي.

وتمثل الهدف الأول في التعجيل بإعادة إدراج الصراع العربي – الإسرائيلي في قائمة الأولويات العليا للمجتمع الدولي. وأن عدم تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي تشكل تهديدا دائما للأمن الدولي. وصحيح أن الصراع العربي – الإسرائيلي لم يكن أكثر الصراعات المميتة في الشرق الأوسط

في السنوات الأخيرة، لكن العناصر التي أدت بالفعل إلى نشوب ثلاثة حروب، خلال السنوات الست الماضية لا تزال قائمة اليوم ويمكن أن تؤدي، في أي لحظة، مرة أخرى إلى اندلاع الصراع، إما في القدس أو في غزة أو في الضفة الغربية. ونظرا إلى أهميته الرمزية العالية، فإن الصراع، الذي ظل دون حل لأكثر من ٧٠ عاما، يتجاوز بوضوح الحدود الإسرائيلية والأراضي الفلسطينية، وينطوي كل تصعيد على خطر زعزعة الاستقرار الإقليمي على نحو لا يمكن السيطرة عليه. ولهذا السبب، لا يمكننا قبول الوضع الراهن، وهو تعبير ملطف لأنه يخفي، في الواقع، وراءه التدهور اليومي للحالة الميدانية وتصرفات الأطراف.

وكان الهدف الثاني من العملية التي تقودها فرنسا يرمي إلى إعادة تأكيد الفهم المشترك للعنصر الرئيسي، المتمثل في الالتزام بحل الدولتين الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بإدانة السياسة الاستيطانية والإدانة القاطعة للإرهاب وأعمال العنف. وتأتي إعادة تأكيد أهمية الحل القائم على وجود دولتين في صميم البيان المشترك الذي صدر في ١٥ كانون الثاني/يناير وتشكل أكثر من أي وقت مضى هدفنا المشترك الوحيد. ومن المهم والملح بشكل أكبر، إعادة التأكيد من جديد على أن الأولوية المشتركة المتمثلة في تحقيق حل الدولتين تواجه بشكل متزايد خطر الاندثار كسراب في الصحراء، في حين لا يوجد بديل موثوق به يمكن أن يحقق تطلعات الطرفين. دعونا لا ننسى أن أفضل ضمان لأمن إسرائيل، الذي تلتزم به فرنسا – كما يعلم الجميع، هو السلام العادل مع الفلسطينيين من خلال إنشاء دولة فلسطينية مستقلة تتوفر لها مقومات البقاء، وبالتالي، هو حل الدولتين.

وفي هذا السياق، يشير إعلان باريس المشترك إلى المبادئ الأساسية التي نتفق عليها جميعا، والمتمثلة في: إطار دولي لجميع الاتفاقات المستقبلية، وحدود ما قبل عام ١٩٦٧، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. والحفاظ على حل الدولتين هو أيضا هدف القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وهو قرار مهم جعله التطور المستمر في سياسة الاستيطان ملحا وضروريا.

وكان الهدف الثالث لمبادرتنا هو اتباع نهج إيجابي وتشجيعي صوب استئناف المحادثات. وتحقيقا لهذه الغاية، انخرطنا مع جميع الأطراف أصحاب المصلحة، للعمل بشكل مجد معا لتحديد حوافز إيجابية مع جميع شركائنا المتطوعين. وأشكر بصفة خاصة السويد وألمانيا والنرويج والمفوضية الأوروبية على التزامها الدؤوب في هذا الصدد. وتقوم تلك الحوافز، على ثلاثة جوانب رئيسية هي: أولا، العنصر الاقتصادي، بما في ذلك الشراكة المميزة الخاصة مع الاتحاد الأوروبي وتعزيز مشاركة القطاع الخاص، التي هي مهمة قطعا؛ ثانيا، بناء القدرات المؤسسية وقدرات الدولة للجانب الفلسطيني؛ وثالثا التقارب بين المجتمعين المدنيين الإسرائيلي والفلسطيني، من أجل تحسين الحوار اللازم بين الطرفين، لإحياء النقاش العام والجمع بين مجتمعين مصيرهما التعايش. ويتمثل الهدف من تلك الحوافز في تذكير الطرفين بمدى استفادتهما من تحقيق السلام، وإلى أي حد يمكن للمجتمع الدولي ويرغب في مساعدتهما على تحقيق تلك الغاية.

والإعلان المشترك الصادر عن مؤتمر ١٥ كانون الثاني/يناير هو نتاج جهود طويلة الأجل وتعبئة جماعية عظيمة. وقد استفاد من جهود جميع الأطراف، بما في ذلك المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية ومبادرتي روسيا ومصر والدور الأساسي الذي تقوم به الولايات المتحدة. وكانت هناك شفافية كاملة تجاه جميع الأطراف. ولذلك، يجب على الطرفين إبداء التزامهما بحل الدولتين من خلال اتخاذ إجراءات محددة على أرض الواقع.

وكما قالت السلطات الفرنسية مرارا وتكرارا، لم يكن الأمر على الإطلاق مسألة إملاء شروط اتفاق السلام. فلا يمكن

بلوغ السلام إلا من خلال المفاوضات المباشرة بين إسرائيل وفلسطين. ومع ذلك، فإن للمجتمع الدولي دورا لا غنى عنه في تهيئة إطار مناسب وظروف مواتية لبدء المفاوضات مرة أخرى، وذلك من خلال تقديم ضمانات والتشجيع. وهذا في الواقع هو مغزى المبادرة الفرنسية ومغزى مؤتمر باريس، ألا وهو مد يد الصداقة للطرفين. وفي ذلك السياق، فإن إعلان ١٥ كانون الثاني/يناير المشترك ليس نهاية الطريق. إنه خطوة ضرورية وهامة نحو إعادة إطلاق عملية السلام. وتتطلب الحالة على أرض الواقع أن نظل نشطين أكثر من أي وقت مضى في مساعدة الطرفين على التحرك بسرعة نحو إيجاد تسوية.

ويبين الهجوم الشنيع الذي وقع في القدس في ٨ كانون الثاني/يناير، والذي أودى بحياة أربعة جنود إسرائيليين شبان والذي أدانته فرنسا بشدة، إلى أي مدى لا تزال الحالة على أرض الواقع محفوفة بالمخاطر. وكما ينص بيان باريس المشترك، يجب علينا التحلي بروح المسؤولية واليقظة، ويجب أن نتجنب أي عمل انفرادي لأن ذلك لن يؤدي إلا إلى زيادة تفاقم الحالة الميدانية في القدس وفي أماكن أخرى.

ويجب أن نظل نشطين بهدف استئناف المفاوضات، وهذا هو السبب في التزام المشاركين في مؤتمر باريس بالاجتماع مرة أخرى خلال هذا العام لاستعراض التقدم المحرز وللمضي قدما. والهدف هو إعادة إرساء دينامية سياسية إيجابية قوامها حل الدولتين، الذي يشكل السبيل الوحيد لتلبية التطلعات المشروعة للطرفين ولضمان أن يتمكن الفلسطينيون والإسرائيليون من العيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وندعو إلى الالتزام الثابت من قبل جميع شركائنا، ولا سيما أعضاء مجلس الأمن، من أجل المضي معا على هذا الطريق الوعر.

فلنواجه معا المسؤولية التاريخية التي تقع على عاتقنا، خدمة للسلام في الشرق الأوسط.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أبدأ بياني بالترحيب بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك فلسطين. كما أشكر السيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية، التي تذكرنا بأن جلستنا اليوم تنعقد في سياق مثير للقلق بشدة حيث تتصف الحالة على أرض الواقع بأنها متقلبة، وحيث يستمر البناء غير المقبول للمستوطنات وأعمال العنف، فضلا عن الحالة الإنسانية الصعبة للغاية، ولا سيما في غزة.

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه العقبات، فقد شهدت السنة الماضية التزاما مستمرا من قبل المجتمع الدولي بتحقيق السلام في الشرق الأوسط. بل إن المجتمع الدولي أظهر أنه لا يزال يؤمن بحل الدولتين، وذلك من خلال المبادرة الفرنسية، التي أشار إليها الممثل الدائم لفرنسا ببلاغة فائقة، والجهود التي يبذلها أصحاب المصلحة في المنطقة، بما في ذلك مصر والاتحاد الروسي، وإصدار تقرير اللجنة الرباعية (S/2016/595 المرفق) عن الحالة على أرض الواقع.

وكان الإنجاز الأكبر هو إنه بعد مضي ثماني سنوات على آخر إجراء متخذ بشأن هذا الموضوع، اتخذ مجلس الأمن، الذي يركز بانتظام على البناء المكثف والمتسارع للمستوطنات، القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) في كانون الأول/ديسمبر الماضي. ويدعو القرار إلى وقف المستوطنات، التي تُعتبر غير قانونية في نظر القانون الدولي، ويعيد التأكيد على حل الدولتين بوصفه السبيل الوحيد لإنهاء النزاع بصورة إيجابية ودائمة. ويدعونا القرار نفسه كذلك إلى مواصلة وتكثيف الجهود الدبلوماسية بغية التوصل إلى تسوية لهذا النزاع، وهو يشهد على التزامنا المشترك بالسلام في الشرق الأوسط.

إن السلام تتهدده عقبات كبيرة، والتي ما فتئ الأمين العام، في المقام الأول، ينبهنا إليها بانتظام. ومن بين العقبات الأكثر إثارة للقلق بلا شك البناء المتسارع الجاري للمستوطنات

واحتلال الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، والذي فضلا عن أنه يهدد حل الدولتين بشكل خطير، فإنه يؤجج ويحفز مشاعر الكراهية والعنف مما يؤثر على الفلسطينيين والإسرائيليين على حد سواء، وهما الشعبان اللذان يجب أن يتعايشا في سلام وأمن داخل حدود عام ١٩٦٧.

وكان أحدث الأمثلة المأساوية لهذا العنف الهجوم الذي وقع في القدس في ٨ كانون الثاني/يناير. ونحن ندين ذلك الهجوم وجميع أعمال العنف أو الإرهاب، بغض النظر عن مرتكبيها أو كنه دوافعهم. وللتغلب على هذه العقبات في طريق السلام، تحض السنغال، مرددة توصيات تقرير المجموعة الرباعية، الطرفين على وضع حد لبناء المستوطنات والسياسات المتصلة بها، وكذلك على نبذ العنف والتحريض على الكراهية. وهذا ما يدعو إليه القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، والذي يشير إلى أنه لمنع أعمال العنف ضد المدنيين، وكذلك أعمال الاستفزاز والتدمير أو الأعمال الإرهابية، يقتضي الأمر تقديم مرتكبي هذه الأفعال إلى العدالة.

وكما يذكرنا تقرير المجموعة الرباعية، فإننا لا نستطيع تجاهل الأخطار التي تشكلها الحالة المتردية في غزة، ولا سيما في بعدها الإنساني الكارثي، والتي تؤثر على ٧٠ في المائة من إجمالي مليوني شخص يعيشون هناك. وهو يذكرنا بمظاهرات الناس في غزة يوم الأحد الماضي ضد تردي الخدمات الاجتماعية الأساسية، لا سيما الكهرباء. لذلك، فإنني أود أن أرحب بالنظر، بناء على طلب بعض الدول الأعضاء في المجلس، في البعد الإنساني في الأراضي المحتلة خلال جلسات الإحاطة التي يعقدها المجلس بشأن الشرق الأوسط، بما في ذلك فلسطين.

ونكرر تقديرنا للجهات الفاعلة في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، وبخاصة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، على جهودها في دعم اللاجئين الفلسطينيين. وأحث الدول الأعضاء على مواصلة تقديم المساعدة إلى تلك الوكالة، التي أصدرت لتوها نداء من أجل توفير معونة طارئة بمبلغ قدره ٨١٣ مليون دولار. وبالإضافة إلى توفير المعونة الإنسانية، يجب علينا المساعدة في إنعاش الاقتصاد الفلسطيني، الذي يمر بحالة صعبة للغاية، وذلك بصفة رئيسية نتيجة الاحتلال، ولكن كذلك نتيجة لانخفاض المعونة المقدمة من الشركاء الدوليين. وفي هذا الصدد، أرحب بأن المبادرة الفرنسية تنص على حوافز اقتصادية وسياسية لجعل حل الدولتين أكثر جاذبية ومفيدا للإسرائيليين والفلسطينيين. وينطبق نفس الشيء على تقديم الدعم اللازم للسلطة الفلسطينية في استراتيجيتها الرامية إلى بناء مؤسسات ذات مصداقية وإعادة تأكيد الدور الأساسي للمجتمع المدني.

وستحل في حزيران/يونيه ٢٠١٧ الذكرى السنوية الحزينة لمرور ٥٠ عاما على احتلال الأراضي الفلسطينية. بيد أنه، على الرغم من الإحباطات التي يمكن أن تنشأ من عدم إحراز تقدم ملموس في العملية السياسية والواقع الصعب في الميدان – إحباطات قد تؤدي إلى خيبة الأمل بل عَدَم الْمُبَالَاة – لا بديل لدينا سوى مضاعفة مثابرتنا وجهودنا بشأن هذه المسألة. وفي هذا الصدد، نكرر دعوتنا إلى الإسرائيليين والفلسطينيين الذين، لا أحد غيرهم، في الواقع، يمكن أن يمنح فرصة حقيقية لهذا السلام المنشود بشدة ويعمل على التغلب على خلافاتهم، بهدف تحقيق حل الدولتين على أساس القانون الدولي والقرارات ذات الصلة.

وفي الختام، فإن السنغال، بصفتها رئيسة لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، تود أن تؤكد لهذه الشعبين، اللذين نتشاطر معهما التطلعات المشروعة إلى تحقيق السلام والتقدم، بأنها ستنضم إلى بقية المجتمع الدولي في دعمهما على مسار الحوار والتشاور، بهدف التوصل إلى حل نهائي لهذا النزاع، الشديد بالتأكيد لكن التغلب عليه ليس مستحيلا.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية اليوم وعلى جهوده الدؤوبة بشأن هذه المسألة. ومن خلاله، أود أيضا أن أثني على العمل الأساسي الذي تضطلع به كيانات الأمم المتحدة وموظفوها المعنيون، سواء في المقر أو في الميدان.

لقد أظهر مؤتمر باريس للسلام في الشرق الأوسط، الذي شاركت فيه إيطاليا على المستوى الوزاري، تماسك المجتمع الدولي في إبقاء عملية السلام في الشرق الأوسط على رأس جدول أعمال العالم. كما أكد التزاما مشتركا على نطاق واسع بالسعي إلى تحقيق هدف السلام العادل والدائم بين إسرائيل وفلسطين، على أساس حل الدولتين عن طريق المفاوضات المباشرة.

وكما أشار إلى ذلك تقرير المجموعة الرباعية الصادر في تموز/يوليه ٢٠١٦ وقرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، فإن الحقائق في عين المكان إمكانية تحقيق صيغة الدولتين. فالمستوطنات التي توسعت كثيرا في العام الماضي، فضلا عن زيادة عمليات هدم ومصادرة المشاريع الفلسطينية في الأرض المحتلة، بما في ذلك في القدس الشرقية، تهدد بشكل خطير إمكانية تحقيق حل الدولتين على أساس حدود ١٩٦٧. والمستوطنات ليست هي العقبة الوحيدة أمام السلام. واسمحوا لي أن أشدد، في هذا الصدد، على ما يساور إيطاليا من قلق بالغ إزاء ازدياد أعمال العنف والتحريض الإرهابية في الميدان. وقد ذكرنا الهجوم القاتل الذي وقع مؤخرا في القدس بالهشاشة الشديدة للحالة. وينبغي اتخاذ خطوات فورية لمنع تلك الأعمال، التي يجب أن تدينها الأطراف كافة، بما في ذلك اقترانا بالرفض القوي لأعمال التحريض.

وتلك الحقائق في الميدان، إذا لم تعالج ويتم عكس مسارها بشكل صحيح، فإنها قد تعمق الجمود السياسي وتؤدي، في إسرائيل وفي فلسطين معا، وكذلك في المنطقة، إلى ازدياد مخاطر استمرار الكراهية والتعصب والتطرف العنيف. وتآكل حل الدولتين قد يترك المجال لنوع من الوهم الخطير بإمكانية حل قائم على دولة واحدة، تعاني من انعدام الأمن والتوتر المستمر. وذلك ما هو بالحالة النهائية التي استثمر فيها المجتمع الدولي الكثير من الموارد السياسية والمالية، ولا ما يستحق المواطنون الإسرائيليون والفلسطينيون. ونعتقد أنه يجب على الطرفين أن يتخذا خطوات كبيرة بغية إظهار التزامهما الحقيقي بإعادة بناء أفق سياسي يفضي إلى استئناف المفاوضات المباشرة، التي ينبغي أن تكون هدف كل الجهود الدولية مع الأخذ في الاعتبار أن السلام لا يمكن فرضه من الخارج. ونعتقد أيضا أن تأثير مسعانا سوف يقاس بقدرتنا على أن نعيد الطرفين إلى طاولة المفاوضات، ونترع فتيل الريبة ونسلط الضوء بوضوح على فوائد السلام الكثيرة.

وفي هذا السياق، أود أن أعرب عن تقديرنا للعمل الذي قامت به إدارة الولايات المتحدة المنتهية ولايتها في سبيل السلام العادل. ونقدر بشكل خاص الجهود الدؤوبة التي بذلها جون كيري خلال فترة توليه منصب وزير الخارجية. ونحن على ثقة بأن الإدارة المقبلة للولايات المتحدة سوف تستثمر نفس الرصيد السياسي وتبذل نفس الجهود لإيجاد حل للنزاع على أساس صيغة الدولتين. وتقدر إيطاليا وتشجع كذلك الجهود التي تبذلها المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط، التي ما زالت توصياتها صالحة تماما، وتشدد على أهمية الجهود الجارية للنهوض بمبادرة السلام العربية.

وعلى الرغم من بعض المؤشرات المشجعة مؤخرا، ما زالت المصالحة الوطنية الفلسطينية غير مكتملة. واسمحوا لي أن أؤكد على أن عملية المصالحة الفلسطينية عنصر هام للتوصل إلى حل الدولتين. والفقر، وارتفاع معدلات البطالة لا سيما بين الشباب، واستمرار ركود الاقتصاد، من بين بعض المؤشرات التي تبين أن الحياة اليومية للفلسطينيين تتميز

بعدد كبير من حالات الطوارئ. وكما ذكر مؤخرا الوزير ألفانو أمام هذا المجلس، لن نتمكن من بناء السلام غدا إلا بمعالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار. وهناك أولويات في مجال التنمية الاجتماعية ولاقتصادية لا يمكن تأجيلها بعد الآن، ومنها، على سبيل المثال، إمكانية الوصول إلى موارد المياه والطاقة. وهذا يؤكد الحاجة الملحة إلى الحوار والتعاون الملموس في هذه الميادين بين إسرائيل وفلسطين والبلدان المجاورة المعنية، بعيدا عن جميع الاعتبارات السياسية.

كما أن الحالة الإنسانية المزرية في غزة يجب أن تُعالج بشكل ملموس وفعال. فإعادة إعمار قطاع غزة وتحسين الظروف المعيشية لشعبها لا يمكن أن ينتظرا أكثر من ذلك. وفي هذا المجلس وفي المحافل المعنية الأخرى، تلتزم إيطاليا بأداء دورها بأن تنفذ أخيرا وعلى نحو تام الإطار المبين في أوسلو قبل أكثر من ٢٠ سنة. وهناك قدر كبير من العمل الذي يتعين القيام به بغية إعادة بناء الثقة بين الطرفين المعنيين، بما في ذلك من جانب مجتمعاهما المدنية، ومن أجل إعادة الاعتبار لرؤية الدولتين اللتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

وأود أيضا أن أذكر بلدا آخر نعتبره حاسما للاستقرار الإقليمي: لبنان. وترحب إيطاليا بانتخاب الرئيس عون مؤخرا وتشكيل الحكومة بقيادة رئيس الوزراء الحريري، الذي يتمثل هدف المعلن في استعادة الثقة. وفي ضوء وحدتنا الكبيرة من حفظة السلام في إطار قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، فإننا زلنا ملتزمين بقوة بتعزيز الاستقرار في لبنان وسنعمل داخل مجلس الأمن بغية ضمان إيجاد الدعم الدولي الأوسع نطاقا للتعاون الإيجابي الحالي بين القوى السياسية اللبنانية. والاستعراض الاستراتيجي لقوة الأمم المتحدة في لبنان فرصة رئيسية لضمان فعالية البعثة، بما في ذلك عناصرها المدنية والبحرية الأساسية. فإضعافها سيوجد فراغات خطيرة.

وفي هذا الصدد، نأمل أن تشكل الانتخابات البرلمانية في ٢٠١٧ خطوة هامة إلى الأمام في تعزيز الديمقراطية اللبنانية وتوطيد مؤسسات الدولة. ويجب على جميع البلدان، ولا سيما بلدان المنطقة، أن تضطلع بمسؤولياتها في هذا الصدد.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي، سيدي، أن أشكركم على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، وكذلك المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف، على عرضه. ونكرر مجددا دعم أوروغواي الكامل لجهوده.

في عام ١٩٤٧، اعتمدت الجمعية العامة، حيث صوتت أوروغواي مُؤيدة، للقرار ١٨١ (د-٢)، الذي قضى بتقسيم فلسطين من أجل إقامة دولة عربية ودولة يهودية. وصوتت أوروغواي مؤيدة، اقتناعا منها بأن القرار سوف يتيح إنشاء دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان في سلام داخل حدود آمنة. وموقف أوروغواي لم يتغير منذ ذلك الحين.

وخلال العقود السبعة الماضية منذ اعتماد القرار ١٨١ (II)، فرضت إسرائيل نفسها كعضو كامل، ودولة عصرية وعضو في هذه المنظمة بينما فلسطين لا تزال تواجه صعوبات خطيرة في تنميتها وإدماجها على الصعيد الدولي، مما أدى إلى عواقب وخيمة على سكانها وازدياد التوترات في المنطقة بأسرها.

ومما لا شك فيه أن هذا وقت هام بصفة خاصة على الطريق الطويلة والمتعرّجة إلى السلام في الشرق الأوسط. إن اعتماد القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) ومؤتمر السلام الذي اختتم مؤخراً في فرنسا يشيران بوضوح إلى الإلحاح الذي يوليه المجتمع الدولي للاختتام السلمي والناجح لعملية السلام.

وتؤكد أوروغواي من جديد، كما فعلت منذ عام ١٩٤٧، دعمها الثابت لحق إسرائيل وفلسطين في العيش في

سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها وفي جو من التعاون المتجدد، الخالي من أي تهديد للسلام أو أفعال يمكن أن تقوض السلام. ويود وفد بلدي أيضاً أن يؤكد مجدداً دعمه لحل الدولتين المستقلتين، فهو مقتنع بأن ذلك هو الخيار الوحيد الذي يتيح التعايش السلمي بين إسرائيل وفلسطين. وفي هذا الصدد، ندعو مرة أخرى لاستئناف المفاوضات المباشرة بين الطرفين، وهو أمر أساسي لتحقيق الهدف المنشود. ومن الأهمية بمكان أن تبعث السلطات بإشارات سياسية واضحة إلى بعضها البعض وإلى المجتمع الدولي للخروج من الحلقة المفرغة الحالية لسوء التفاهم والمواجهات العنيفة بين الطرفين. وبالمثل، فمن الضروري أن تمتنع عن اتخاذ القرارات الانفرادية التي يمكن أن تقف حاجزاً أمام الحوار، وأن تمتثل بحسن نية لالتزاماتها بموجب القانون الدولي ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، وفي ضوء العديد من الإعلانات الصادرة عن بلدان الطرف الثالث الرئيسية في العملية، يلزم الهدوء والتفكير لتجنب التدابير التي قد تؤثر بشكل خطير على مستقبل المفاوضات وحل الدولتين.

وقد أدانت أوروغواي في الأسبوع الماضي بشدة الهجوم الإرهابي الذي وقع في القدس في ٨ كانون الثاني/يناير، وأظهرت تضامنها مع الضحايا وأسرهم ومع إسرائيل، وكررت مرة أخرى التأكيد على رفضها التام لهذه الأفعال التي تشكل تهديداً خطيراً لعملية السلام في الشرق الأوسط. ونشعر بالأسى والحزن لأن السلطة الفلسطينية لم تقم علناً بإدانة هذا الهجوم الخسيس والجبان. ونكرر التأكيد على أنه ينبغي ألا يكون هناك مكان للتحريض على العنف أو تمجيده. وينبغي ألا يكون هناك أي مجال للسكوت على الجريمة.

وترحب أوروغواي بأي مبادرة تجعل من الممكن المضي قدماً في البحث عن حلول في عملية سلام الشرق الأوسط، بهدف التوصل إلى حل سلمي وعادل وتفاوضي ودائم ويأخذ بعين الاعتبار، وفقاً للقانون الدولي، التطلعات المشروعة للطرفين. وفي هذا الإطار، كانت أوروغواي من بين البلدان التي وقعت على إعلان باريس المتعلق بعملية السلام يوم الأحد الماضي.

وأودّ أن أذكر بإيجاز النزاع في سورية. بعد فشل عدة مبادرات في عام ٢٠١٦ لتحقيق وقف للعنف، انتهت السنة باتخاذ قرارين يمنحان بارقة أمل للشعب السوري. وعلى الرغم من أن هذه الخطوات مشجعة، فلا يزال الطريق طويلاً قبل أن نصل إلى نهاية ذلك النزاع المروع الذي دام ست سنوات.

ونقدر الخطوة الهامة التي تحققت في اتخاذ القرار ٢٣٢٨ (٢٠١٦) بالإجماع، والذي جعل، بعد محاولات عديدة، مراعاة الحالة الإنسانية في حلب أمراً ممكناً لرصد إجلاء سكان تلك المدينة. كما نرحب باتخاذ القرار ٢٣٣٦ (٢٠١٦) في اليوم الأخير من السنة، وأتمنى تسليط الضوء على الجهود التي بذلتها كل من روسيا وتركيا، فضلاً عن الفرص التي تعد بها تلك الجهود لإيجاد حل لهذا النزاع. وتؤكد أوروغواي من جديد دعمها للمبعوث الخاص للأمين العام، ستافان دي ميستورا. ويثق وفد بلدي بأن المفاوضات التي ستجري في أستانا، عاصمة كازاخستان، وفي جنيف سوف تتمخض عن نتائج فورية وفعالة. ونحن واثقون بأن الأمين العام الجديد سيواصل العمل بلا كلل لتحقيق السلام في سورية.

وطوال المناقشات المفتوحة بشأن الشرق الأوسط، التي شاركت أوروغواي فيها، أكد المشاركون على الحاجة الملحة إلى حماية المدنيين والسماح بوصول المساعدات الإنسانية إليهم، فضلاً عن الرعاية الأساسية اللازمة للنجاة من الحالة الفوضوية التي يجد المدنيون أنفسهم غارقين فيها، وبخاصة الفئات الأكثر ضعفاً. ولهذا السبب، ينبغي لنا أيضاً ألا ننسى الحالات الحرجة في اليمن والعراق وبلدان أخرى في المنطقة.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تزال تواجه أزمة منهجية متعددة المستويات. وتتواصل الهجمات الإرهابية الدامية والهجمات الأخرى، بما في ذلك قتل السفير الروسي في أنقرة، السيد كارلوف. وقد حدثت انفجارات في تركيا ومصر، ومآسٍ في برلين والقدس. وكلها دليل على أن خطر الإرهاب عالمي. وهذا يبين، مرة أخرى، الحاجة إلى بذل جهد موحد من جانب المجتمع الدولي لتشكيل جبهة واسعة لمكافحة الإرهاب. وقد دعا إلى هذا مراراً وتكراراً الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى تدابير لتحقيق التسوية السياسية في عدد من النزاعات، وإلى استعادة الاستقرار والحياة السلمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وما زالت الحالة على المسار الفلسطيني – الإسرائيلي للتسوية في الشرق الأوسط متوترة ومشتعلة، كما يتضح من الزيادات الدورية في العنف، بما في ذلك الهجوم الإرهابي الذي وقع في ٨ كانون الثاني/يناير في القدس، حيث قتل أربعة جنود إسرائيليين، ومن العديد من الاعتقالات التي تطال الفلسطينيين ومن انتهاكات نظام وقف إطلاق النار حول غزة. كان الموقف الروسي بشأن تسوية لإحلال السلام في الشرق الأوسط وما زال مبدئياً وثابتاً. وإننا ندعو إلى تسوية شاملة وعادلة ومستقرة على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادئ مدريد، والأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية. ونحن مقتنعون بأن السعي إلى الحل الطويل الأجل للنزاع ينبغي أن يكون من خلال المفاوضات المباشرة بين طرفي النزاع دون أي شروط مسبقة.

لقد ذُكر الموقف العام للمجتمع الدولي مراراً. واستناداً إلى ذلك التوافق في الآراء، صوتنا مُؤيدين للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ونعتقد أن القرار يوفر إشارة موحدة على أن الجهود الأحادية الجانب غير مقبولة، سواء على الجانب الإسرائيلي أو على الجانب الفلسطيني. ومن غير المقبول أيضاً تخمين الاستنتاجات التي قد يتم التوصل إليها في مفاوضات السلام، ومن المهم الإبقاء على منظور حل الدولتين. وفي هذا السياق، نشير إلى أن البيان الختامي للمؤتمر الوزاري الدولي بشأن التسوية السلمية الفلسطينية – الإسرائيلية في باريس أعاد حقاً استنساخ الأحكام الرئيسية للقاعدة القانونية الدولية القائمة لتسوية النزاعات وهو يشمل تشجيع أطراف النزاع على أن يعيدوا تأكيد التزامهم بحل الدولتين.

وفي الوقت نفسه، فإننا لا نزال مقتنعين بأن الوقت اليوم مواتٍ، كما لم يكن من قبل، لاتخاذ تدابير عملية للخروج بعملية السلام من المأزق الخطير. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، نواصل العمل على تجديد الحوار السياسي المباشر بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ونكرر استعدادنا لتقديم موسكو بوصفها منتدى لذلك الاتصال. وأذكر بأن ذلك الاجتماع كان من المفترض أن يُعقد في أيلول/سبتمبر من العام الماضي، وأن الطرف الفلسطيني كان مستعداً له. وكان تيسير المصالحة بين الفلسطينيين ولا يزال من الأولويات الأخرى لعملنا. وقد عُقد مؤخراً في موسكو اجتماع رفيع المستوى لممثلي جميع الجماعات الفلسطينية الرئيسية.

ونشير إلى الأهمية الرئيسية لإعادة إنشاء الوحدة السياسية والجغرافية لفلسطين على أساس المنصات السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية ومبادرة السلام العربية. فإذا نجحنا في حل النزاع بين الفلسطينيين، عندها سنملك الشروط المسبقة لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه القانوني في دولة مستقلة تتوفر لها مقومات البقاء، وتعيش في سلام وأمن مع جيرانها.

وستساعد فعالية التغلب على الشقاق بين الفصائل الفلسطينية أيضاً في تخفيف الحالة في غزة. ولا تزال الأوضاع

الإنسانية والاجتماعية – الاقتصادية هناك صعبة جداً، ونتيجة لذلك فإن الفلسطينيين يعتمدون بشكل متزايد على مساعدة المجتمع الدولي. ولذلك فإننا نرحب بالعمل الذي قامت به وكالات الأمم المتحدة في هذا المجال، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وقرر الاتحاد الروسي، من جانبه، تخصيص مساهمة طوعية بمبلغ مليوني دولار في ميزانية الأونروا للأعوام ٢٠١٧–٢٠٢١.

وفيما يتعلق بتسوية الأزمات في سورية والعراق وليبيا واليمن، أيدت روسيا بثبات عدم وجود بديل للعملية السياسية والدبلوماسية القائمة على أساس حوار وطني شامل. ونواصل السعي إلى دعم العملية السياسية لحل النزاع في سورية، وفي الوقت نفسه توسيع نطاق وصول المساعدات الإنسانية ومكافحة الإرهاب، كما هو منصوص عليه في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) والقرارات المقابلة من الفريق الدولي لدعم سورية. ونرحب بتوقيع اتفاق في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر بشأن وقف إطلاق النار بين الحكومة السورية والجماعات الرئيسية من المعارضة المسلحة. وقد جرى ذلك تحت إشراف روسيا وتركيا. وبالطبع، فإن إرهابيي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة مستثنون من ذلك الاتفاق. وقد فُرض وقف إطلاق النار في معظم أنحاء الإقليم.

توجد آمال حقيقية معقودة على المؤتمر الدولي بشأن تسوية سورية المقرر أن يعقد في آستانا في ٢٣ كانون الثاني/يناير، ويجري الإعداد له على نحو نشط. ومن المتوقع أن يحضره ممثلو الحكومة السورية وممثلو جماعات المعارضة المسلحة التي وقعت على اتفاق وقف الأعمال العدائية وتؤيد حلا سياسيا. ونحن نخطط لعقد المؤتمر كخطوة ملموسة في تنفيذ القرار ٢٣٣٦ (٢٠١٦) الذي أقر اتفاقات كانون الأول/ديسمبر.

ويمثل المؤتمر في كازاخستان، من جانبه، جسرا لمحادثات جنيف الجامعة التي حدد السيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام، موعدا لعقدها في ٨ شباط/فبراير. ونعتقد أن هذا التدبير الهادف إلى الإنعاش سيساعد في إحياء الحوار المتخلى عنه بين الأطراف السورية. وشكل مؤتمر آستانا سينطوي على مشاركة ممثلي الأمم المتحدة، الذين يمكن أن يكونوا بمثابة ميسرين للاتصالات بين الأطراف السورية. وبصفة عامة، نرى أنه يجب أن يُتخذ القرار بشأن مشاركة مدعوين خارجيين، وفقا للمهام المحددة. وسيكون لزملائنا من كازاخستان، بوصفهم المضيفين، دور هام.

ونحن بحاجة إلى إشراك القوات ذات التأثير في الحالة على أرض الواقع إن أردنا تهيئة الظروف المفضية إلى تعزيز وقف إطلاق النار، وهذا الموضوع سيكون محور المحادثات. ومن المرجح مناقشة عدد من الجوانب الهامة الأخرى، مثل تدابير بناء الثقة، وتحسين وصول المساعدات الإنسانية والعناصر المدرجة في الخطة السياسية. ونقوم حاليا بوضع اللمسات الأخيرة على المسائل التنظيمية. ويحدونا الأمل في أن يدعم الشركاء الدوليون والإقليميون هذه الجهود. وتبزغ فرص جديدة، وأيا كان ما سيحدث، من الأهمية بمكان أن نغتنمها. ويحدونا الأمل في أن يمكننا الاجتماع المقبل في آستانا بشأن سورية من تعزيز وقف الأعمال العدائية وإعطاء دفعة قوية إلى عملية التسوية السياسية تحت رعاية الأمم المتحدة.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية الشاملة والمفيدة للغاية.

من البديهي أن لتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط آثارا أوسع نطاقا على صون السلم والأمن الدوليين. وبالنسبة لأفريقيا، والقرن الأفريقي تحديدا، فإن للتطورات في المنطقة معان كبيرة لأمننا وسلامنا، بسبب تقاربنا الجغرافي. إن

التهديدات المتزايدة للإرهاب والتطرف العنيف وإمكانية إقامة داعش والقاعدة علاقات مع حركة الشباب لم تعد تكهنات، إنها حقيقية. كما غيرت التحولات الجغرافية السياسية الأخيرة في الشرق الأوسط ومنطقة البحر الأحمر الديناميات الأمنية بشكل كبير، مما زاد من تعقيد تحقيق السلام والاستقرار في منطقتنا. وهنا أود أن أشدد على الإدانة الشديدة للهجوم الإرهابي الذي وقع في القدس قبل بضعة أيام. ونتفهم تماما التحدي الماثل أمام إسرائيل في ذلك الصدد.

الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني هو أحد الصراعات الكائنة في صميم الحالة الخطرة التي تتسم بها أساسا منطقة الشرق الأوسط منذ عقود عديدة ماضية. وقد تفاقم الوضع بسبب الصراعات الأخيرة التي تعاني منها بلدان أخرى في المنطقة. وانهيار مؤسسات الدولة، وتنامي نفوذ الإرهابيين وتصاعد العنف الطائفي يهدد بتقويض المنطقة بأسرها. ولا نغالي حين نقول إن تداعيات الأزمة في الشرق الأوسط من المرجح أن يكون لها تأثير كبير على منطقتنا، وذلك أحد أسباب تأييدنا لحل سلمي للصراعات في الشرق الأوسط، ولا سيما النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني الذي طال أمده.

كبلد صديق لإسرائيل وفلسطين، تشعر إثيوبيا بقلق شديد إزاء عدم إحراز تقدم في عملية السلام. إذ أنهما لم يحرزا أي تقدم نحو تسوية الأزمة فحسب؛ بل ما يبعث على المزيد من القلق هو أنه يبدو أنه لا توجد إمكانية حقيقية لإحراز تقدم في المستقبل نحو الخيار الوحيد القابل للتطبيق لتحقيق سلام دائم – وهو حل الدولتين. ولكننا ما زلنا نأمل في إمكانية إحراز تقدم وعدم ضياع كل شيئ. إن تطورات إيجابية مثل توقيع اتفاق لتجديد نشاط لجنة المياه الإسرائيلية الفلسطينية المشتركة قبل يومين يمكن أن تمنحنا مبررا للأمل.

لقد كان موقف إثيوبيا بشأن النزاع الإسرائيلي الفلسطيني دائما واضحا. وبقدر ما ندعم حق إسرائيل في الوجود في سلام وأمن، نؤيد أيضا الحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره والحق في وجود فلسطين بوصفها دولة حرة ومستقلة. ونظرا للمشاكل العديدة التي نواجهها في أفريقيا، وتحديداً في منطقة القرن الأفريقي، ربما ينبغي لنا التحلي بالحذر لئلا يبدو أننا نقدم عظات حول كيفية تحقيق السلام في الشرق الأوسط. لكننا ننظر بجدية إلى مجلس الأمن والأمم المتحدة. ونرى أن عضوية المجلس تنطوي على التزام بميثاق الأمم المتحدة وبمؤسسة انبثقت عن الحرب العالمية الثانية – وهي حقيقة تاريخية يمكن أحيانا إغفالها لأسباب متنوعة – لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

لكننا، في ضوء الحقائق السياسية، ندرك أن مجلس الأمن لا يستطيع حل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. لا يمكن إلا للطرفين المعنيين القيام بذلك. لكن لا يمكن للمجلس أن يكون مجرد متفرج، وهو ما يرقى إلى تخلي عن المسؤولية. يمكنه ويجب عليه دفع وتشجيع الأطراف للتأكد من أن حل الدولتين لا يزال قابلا للتطبيق ومن كفالة إحلال السلام والعدالة وحماية أمن البلدان. وكما قال الأمين العام السابق في أحد بياناته الأخيرة للمجلس ”إن حق الشعب اليهودي في أن تكون له دولة لا ينفي حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته“ (S/PV.7839، الصفحة ٢). ولهذا فإن إثيوبيا تؤيد تماما هدف وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن بوصفه الخيار العملي الوحيد للتوصل إلى تسوية للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. ونعتقد أن الأمر ليس في صالح كل من إسرائيل وفلسطين فحسب، ولكنه أيضا يعزز بشكل كبير السلام والأمن في الشرق الأوسط.

ونعلم جميعا أن العديد من المبادرات أطلقت لتيسير التفاوض بين الإسرائيليين والفلسطينيين بهدف التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم. إننا نجتمع بعد يومين فحسب من مؤتمر باريس للسلام في الشرق الأوسط، الذي رحبنا به

والذي يهدف إلى تهيئة زخم سياسي يفضي إلى مفاوضات جديدة بين الإسرائيليين والفلسطينيين أنفسهم. وللأسف، لا يزال السلام بعيد المنال حتى الآن، على حساب الإسرائيليين والفلسطينيين وكذلك السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. والإجراءات التي يتخذها الجانبان التي تتعارض مع إمكانية التوصل إلى سلام تفاوضي لا تفضي إلى زيادة الإحباط وعدم الثقة فحسب، بل وتقوض إمكانية تحقيق حل الدولتين.

وفي الوقت الذي يوسع فيه الإرهابيون نطاق نفوذهم في المنطقة ويزداد العنف الطائفي، فإن غياب أي تقدم مجد سيكون وصفة للكوارث، مما سيزيد من التطرف الذي يهيئ الظروف التي يزدهر فيها المتطرفون.

ولذلك، من الضروري أن يستأنف الجانبان مفاوضات مباشرة وذات مغزى من أجل التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم على أساس الثقة المتبادلة وروح التوافق التي تكفل الأمن الإسرائيلي والتطلعات الفلسطينية إلى إقامة الدولة. وهذا ما تتطلبه الحالة، وهو أيضا يصب في مصلحة الطرفين والمجتمع الدولي ككل.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته الإعلامية.

أود أن أبدأ بالترحيب باتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) في كانون الأول/ديسمبر الماضي. ونظرا لأن حل الدولتين يتعرض لخطر مباشر، من المهم أن يبرهن مجلس الأمن على الالتزام الواضح بتحقيق سلام عادل ودائم وشامل. ويطالب القرار إسرائيل بوقف الأنشطة الاستيطانية. كما يدعو إلى اتخاذ خطوات فورية من أجل منع العنف ضد المدنيين وبذل جهود جماعية بهدف إطلاق المفاوضات. وأود أن أشدد على وجوب النظر إلى القرار ككل. فوقف الأنشطة الاستيطانية لن يحقق السلام وحده، ويجب أن تسهم أيضا جميع الجهود الأخرى في استئناف الحوار السياسي. وتدعو اليابان الأطراف المعنية إلى إبداء الالتزام بالقرار.

لم يتم إحراز سوى تقدم ضئيل في عملية سلام الشرق الأوسط وآفاق المستقبل قاتمة. واليابان ترفض جميع أعمال العنف أو التحريض عليها أو تمجيدها. ولا يمكن تبرير الهجمات الإرهابية، مثل الهجوم بشاحنة الذي وقع في ٨ كانون الثاني/يناير، بأي سبب، واليابان تدين بشدة هذه الأعمال الإرهابية. وفي الوقت نفسه، فإن الاستخدام غير المتناسب للقوة من جانب إسرائيل هو أيضا مصدر قلق. فالعنف المستمر يدفع الناس من الجانبين إلى فقدان الثقة في حل الدولتين.

وتؤكد اليابان مجددا موقفها الثابت المتمثل في أن الأنشطة الاستيطانية تشكل انتهاكا للقانون الدولي، وتحث إسرائيل على التجميد الكامل لهذه الأنشطة. وما فتئت اليابان في مناسبات مختلفة تحث إسرائيل على إعادة النظر في سياستها. ومع ذلك، فقد استمر هدم المنازل في عام ٢٠١٧، حيث تم تدمير أكثر من ٧٠ مبنى في الأسبوع الأول من كانون الثاني/يناير وحده. وتلك الأنشطة تقوض ماديا حل الدولتين. والوحدة بين الفلسطينيين مهمة أيضا. والتحضيرات جارية لعقد الدورة الأولى للمجلس الوطني الفلسطيني منذ ٢٠ عاما. وتأمل اليابان في أن يكون المجلس شاملا للجميع، وأن يعزز الوحدة والجهود الرامية إلى تحقيق حل الدولتين.

لا تزال الحالة الإنسانية في غزة بالغة السوء. والناس يعانون من نقص حاد في الكهرباء والمياه وأماكن العيش. وتلك الظروف البائسة تدمر جهود السلام وتغذي التطرف، وهي لا تفيد أيا من الجانبين. والمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الإنسانية أمرٌ حيويٌ ويجب الحفاظ على حيزها السياسي. وعلاوة على ذلك، ندعو إلى تخفيف الحصار المفروض على غزة ورفعه في نهاية المطاف، مع مراعاة الشواغل الأمنية على النحو الواجب.

وفي ضوء تلك العوائق التي تعترض عملية السلام، ما الذي يمكننا فعله؟ تتبع اليابان نهجا ثلاثيا، ينطوي على الحوار السياسي وبناء الثقة وتقديم المساعدة الاقتصادية إلى الفلسطينيين. وتعتقد اليابان أن الحوار هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام وتدعو الطرفين إلى استئناف المفاوضات المباشرة. وتقدر اليابان المبادرات المختلفة التي تضطلع بها الأطراف المعنية. ونرحب بالبيان المشترك الصادر عن المؤتمر الوزاري المعني بالسلام في الشرق الأوسط الذي استضافته فرنسا في ١٥ كانون الثاني/يناير، والذي يؤكد الدعم الدولي للتوصل إلى حل تفاوضي، يقوم على وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن. وقد حضر المؤتمر بالنيابة عن اليابان وزير الدولة للشؤون الخارجية كينتارو سونورا، حيث عرض جهودنا حتى الآن في بيانه. وترحب اليابان أيضا بالنداء القوي الموجه من وزير خارجية الولايات المتحدة كيري إلى إسرائيل وفلسطين لاتخاذ الخيار الصعب من أجل السلام. والتصميم الذي أظهره الأمين العام الجديد في المناقشة المفتوحة المعقودة في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.7857) على الانخراط بنشاط في الوساطة وصنع السلام، علامةٌ تبعث على الأمل.

بخصوص المساعدة الاقتصادية، فإن المجمع الزراعي والصناعي في أريحا – الذي روجت له اليابان على مدار السنوات العشر الماضية جنبا إلى جنب مع فلسطين وإسرائيل والأردن – سيسهم بشكل متزايد في الاقتصاد الفلسطيني وبناء الثقة في المنطقة. كما يجب أن نتذكر أهمية الاستثمار في الأجيال المقبلة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، بدأت اليابان برنامجا للمساعدة التقنية يرمي إلى تنقيح نصوص ومناهج الرياضيات والعلوم في فلسطين. وهذا يعزز مساعدتنا السابقة إلى تلك المدارس ويؤكد التزامنا تجاه الأجيال المقبلة.

أما في ما يتعلق ببناء الثقة، فإن اليابان تعزز التعاون الإقليمي في القطاع الزراعي مع إسرائيل والأردن وفلسطين، الأمر الذي يدعم الثقة المتبادلة وتطوير الزراعة في فلسطين. وعلى المستوى الشعبي، دعونا عشرة من قادة المستقبل في إسرائيل وفلسطين إلى اليابان في الشهر الماضي كجزء من برنامج ما برحنا نطبقه لعشرين عاما. وقضى المشاركون الوقت معا، حيث وقفوا على تاريخ اليابان فيما يتعلق بالمصالحة والتنمية بعد الحرب، وفي الوقت نفسه تبادلوا الآراء وتوصلوا إلى تفاهم في ما بينهم. وعلق أحد المشاركين من فلسطين بأن تلك كانت المرة الأولى التي تتاح له فرصة التكلم مع إسرائيليين من غير الجنود.

وأعتقد اعتقادا راسخا أن تهيئة بيئة سلمية أمر موات لإجراء هذا التبادل للآراء ولتحقيق التفاهم. وفي الآونة الأخيرة، سمعت من السيد بيير كراينبول، المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، أن لدى الشباب في غزة فرصة محدودة جدا للخروج منها، ناهيك عن التفاعل مع الإسرائيليين. وأنا أدرك أهمية استمرار هذا البرنامج.

وفي الختام، تؤكد اليابان مجددا أنه لا يمكن تحقيق السلام إلا عن طريق المفاوضات المباشرة بين الطرفين. وأحث كلا الجانبين على اتخاذ قرار من أجل السلام. وإلى جانب الدعم المقدم للحوار السياسي، ستواصل اليابان تعزيز بناء الثقة التي تتيح هذا الحوار وتقديم المساعدة الاقتصادية التي تبقي حل الدولتين قابلا للتطبيق.

السيدة سيسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المنسق الخاص للشرق الأوسط، السيد ملادينوف، على إحاطته الإعلامية أمام المجلس اليوم، كما أشكره وفريق مكتبه على جهودهم الدؤوبة من أجل إبقاء المجلس مطلعا أثناء العمل مع جميع الأطراف.

وأود أن أبدأ بتكرار التأكيد، بأشد لهجة ممكنة، على إدانة الولايات المتحدة للهجوم المروع باستخدام شاحنة الذي

نفذه إرهابي في القدس في ٨ كانون الثاني/يناير. ونتقدم بخالص التعازي لأسر الجنود الإسرائيليين الأربعة الذين قتلوا، بمن فيهم مواطن الولايات المتحدة ايريز أورباخ، ونتمنى الشفاء العاجل والكامل للمصابين. وقد أصدر كل من الولايات المتحدة ومجلس الأمن بيانين لإدانة الهجوم. وليس هناك أي مبرر على الإطلاق لهذه الهجمات الوحشية الحمقاء. علاوة على ذلك، لا يمكن أن نسمح لهذه الهجمات أن تحول دون تحقيق سلام دائم ومستمر في الشرق الأوسط. إن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) يتناول بوضح شديد الحاجة إلى منع الأعمال الإرهابية وإدانتها، والتزام الهدوء وممارسة ضبط النفس والامتناع عن التحريض والتصريحات المؤججة للمشاعر.

وكما نعلم جميعا، فإن قابلية حل الدولتين للتطبيق تتعرض للخطر بشكل متزايد. وقد دعونا كلا الجانبين إلى اتخاذ خطوات هامة على أرض الواقع لعكس الاتجاهات السلبية الحالية، وإرسال رسالة واضحة مفادها أنهما مستعدان لإحداث تغيير جذري في المعادلة دون انتظار إجراءات من الجانب الآخر. وقد أكدت مرارا وتكرارا وبشكل قاطع للفلسطينيين على وجوب وقف جميع أعمال التحريض على العنف ووجوب إدانة كل أعمال الإرهاب.

كما ظل موقفنا واضحا فيما يتعلق بالنشاط الاستيطاني. وفي غضون ذلك، عارضنا بقوة الجهود الانفرادية لنزع الشرعية عن إسرائيل في المحافل الدولية.

وللأسف، تستمر اتجاهات السير في الاتجاه الخاطئ. وعلينا جميعا أن نعمل معا لعكس تلك الاتجاهات. وعلى نحو ما جدد عليه التأكيد المشاركون في مؤتمر السلام في الشرق الأوسط على المستوى الوزاري الذي عقدته فرنسا خلال عطلة نهاية الأسبوع، فإن المجتمع الدولي على استعداد لمساعدة الطرفين على تحقيق الحل القائم على وجود دولتين. وجسد البيان الوزاري للمؤتمر المبادئ التي حددها الوزير كيري. ونطلب من الطرفين أن يعيدا تأكيد التزامهما بالهدف المتمثل في وجود دولتين وأن يتخذا خطوات عاجلة لعكس الاتجاهات التي تهدد هذا الهدف على أرض الواقع. ولا يمكن لأي أحد أن يتخذ قرارات بشأن قضايا الوضع النهائي بالنيابة عن إسرائيل أو الفلسطينيين؛ وبدلا من ذلك، عليهما أن تعملا معا للتفاوض بشأن هذا الأمر بنفسيهما في مفاوضات مباشرة مجدية. وعلى إسرائيل والفلسطينيين اتخاذ الخيارات الصعبة من أجل السلام، وإذا كانوا على استعداد، يمكننا جميعا تقديم المساعدة. إن التزامنا بتحقيق السلام في الشرق الأوسط لم يضعف ولن يضعف إطلاقا.

وأود الآن أن أتناول سورية. فمنذ عام ٢٠١٢، دعا المجلس، من خلال قرارات عديدة، إلى إجراء تحقيقات في استخدام الأسلحة الكيميائية وإلى وقف لإطلاق النار على نطاق البلد وعملية سياسية لإنهاء الحرب، وإلى مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية إلى جميع السوريين المحتاجين وإلى اتخاذ الخطوات اللازمة لوقف استمرار الجحيم الذي يعيش فيه الشعب السوري منذ بدء النزاع. ولكن ها نحن في عام ٢٠١٧، ولم يمض سوى شهر واحد على تنبيه الأمم المتحدة العالم إلى تقارير موثوقة ومستمرة عن الفظائع المروعة المرتكبة في سورية، بما في ذلك عمليات الإعدام بإجراءات موجزة، والقصف المكثف للمناطق المأهولة بالسكان المدنيين والأحوال الإنسانية المتردية. وبالنظر إلى الحالات الخطيرة التي لا يزال السوريون يجدون أنفسهم فيها، فإننا نؤيد جميع الجهود الحقيقية لنزع فتيل العنف في سورية وتمهيد السبيل لاستئناف المحادثات بين السوريين.

وتحقيقا لتلك الغاية، نؤيد الجهود الروسية والتركية الأخيرة للتوصل إلى وقف حقيقي لإطلاق النار يحظى باحترام جميع الأطراف. ونتوقع أن تؤدي تلك الجهود إلى استئناف المحادثات التي تقودها الأمم المتحدة بين النظام والمعارضة،

وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، فضلا عن مبادئ جنيف بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وكما قلنا منذ فترة طويلة، إنه يجب أن تشمل معايير تلك المحادثات وقفا لإطلاق قابلا للاستمرار على نطاق البلد، وتقديم المساعدة الإنسانية لجميع الذين يحتاجون إليها وعملية سياسية مملوكة للسوريين وبقيادة سورية يمكن أن تؤدي إلى بناء سورية أكثر تمثيلا وسلمية ومتحدة.

ومع أن وقف إطلاق النار الحالي أدى إلى خفض أعمال العنف إلى حد ما، فإن الهجمات مستمرة ولا يزال آلاف السوريين محاصرين. ولفترة أشهر، لم تصل أية مساعدة للأمم المتحدة إلى من يحاصرهم النظام وإيران وحزب الله في المدن خارج دمشق، بالرغم من وجود مستودعات الأمم المتحدة على بعد مسافة لا تزيد عن بضعة كيلومترات. وأذكر المجلس بأن تلك الأساليب الماكرة للحصار والهجمات على المدنيين تشكل تهديدا حقيقيا للسلام والأمن الدوليين، إذ أنها تدفع إلى التطرف المصحوب بالعنف الذي يدعي مرتكبوها أنهم يحاولون مكافحته. ولا يسعنا أن نلتزم الصمت فيما تعمل تلك الفظائع بمثابة أداة لتجنيد الإرهابيين.

وفي لبنان، نرحب بتشكيل حكومة ونناشد الحكومة اللبنانية الجديدة والرئيس ميشيل عون اغتنام هذه الفرصة لتلبية احتياجات الشعب اللبناني وللتصدي للتحديات الأمنية والاقتصادية والإنسانية الملحة التي تواجه البلد. وتؤكد الولايات المتحدة مجددا على التزامها القوي بأمن لبنان واستقراره وسيادته، ونتطلع إلى تقيد جميع الأطراف في لبنان بالتزاماتها الدولية، بما فيها الالتزامات الواردة في القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). وسنواصل دعم مؤسسات الدولة في لبنان، بما في ذلك القوات المسلحة اللبنانية وقوات الأمن الداخلي، التي تدافع عن حدود لبنان وتحتوي آثار العنف غير المباشرة الناجمة عن النزاع السوري.

وأخيرا، إذ أتناول العراق، فإن قوات الأمن العراقية في الموصل – التي يدعمها التحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام – تخطو خطوات واسعة في مكافحة داعش، بعد أن حررت نصف المدينة تقريبا، مع تحرير البقية قريبا. ومع ذلك، لا تزال الحالة الإنسانية مترديه لملايين المشردين داخليا ويتأثر المدنيون الآخرون بالنزاع. وتعمل الولايات المتحدة بالشراكة مع العراقيين والأمم المتحدة وجهات أخرى على تمويل وتنسيق تقديم المساعدة المنقذة للحياة. كما ننوه باهتمام حكومة العراق الوثيق بمنع وقوع الأضرار على المدنيين وتقليلها إلى أدنى حد في سياق العمليات القتالية الجارية. بيد أن هزيمة داعش في النهاية لن تمثل خط النهاية. فبعد التحرير، سيكون العراقيون من جميع الطوائف والأعراق والعقائد بحاجة إلى الالتزام بعملية المصالحة السياسية الصعبة والمحبطة في أغلب الأحيان والمدفوعة بالحلول التوفيقية. وسيكون من الضروري تحقيق المصالحة ذات المغزى إذا أريد للعراق أن يتجنب ظهور التطرف والعنف مجددا في المستقبل.

السيد ليو جايي (الصين) (تكلم بالصينية): تشيد الصين بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، في ظل الرئاسة السويدية للمجلس. وأشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد ملادينوف، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها للمجلس. إن قضية فلسطين لب مسألة الشرق الأوسط. وهي قضية أساسية للمنطقة. وحماية الحقوق والمصالح المشروعة للشعب الفلسطيني مسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي.

وفي الوقت الحاضر، فإن المواجهات بين فلسطين وإسرائيل تزداد كثافة، مع تواتر اندلاع أعمال العنف ومرور محادثات السلام بحالة جمود. والحالة الإنسانية مترديه. وعلى المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات فعالة للضغط لحل المسألة من أجل تحقيق الحل القائم على وجود دولتين، في أقرب وقت ممكن.

أولا وقبل كل شيء، يجب أن نظل ملتزمين بالسير على المسار الصحيح نحو قيام دولة فلسطين المستقلة فلسطين، مع تعايش فلسطين وإسرائيل في جو للسلام. ويمثل إنشاء دولة فلسطين ذات السيادة الكاملة على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، الحق غير القابل للتصرف للشعب الفلسطيني والعامل الرئيسي لتسوية قضية فلسطين. ويتعين أن تكون الأطراف المعنية ثابتة في المضي قدما بعملية السلام على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام وحل الدولتين ومبادرة السلام العربية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ثانيا، ينبغي لكل من إسرائيل وفلسطين اغتنام تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) باعتباره فرصة لاستئناف محادثات السلام في أقرب وقت ممكن. وقبل بضعة أسابيع، اتخذ المجلس القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بشأن المستوطنات الإسرائيلية. وعلى كلتا إسرائيل وفلسطين تنفيذ ذلك القرار، والتزام الهدوء، وممارسة ضبط النفس وإعادة بناء الثقة المتبادلة من أجل العودة إلى المسار الصحيح للمفاوضات السلام. وعلى إسرائيل وقف بناء المستوطنات وهدم المنازل الفلسطينية، من أجل تهيئة الظروف الكافية لاستئناف محادثات السلام. ويجب احترام الشواغل الأمنية المشروعة لبلدان المنطقة. وتتحمل إسرائيل وفلسطين على السواء المسؤولية عن ضمان تمكين وكالات الأمم المتحدة من مواصلة الاضطلاع بولاياتها بانتظام دون أي تدخل.

ثالثا، يجب أن تكون هناك مشاركة واسعة من جانب المجتمع الدولي. وترحب الصين بنجاح انعقاد مؤتمر باريس الدولي بشأن قضية فلسطين. ونأمل أن يشكل المؤتمر بداية جديدة لتكثيف الجهود الدبلوماسية. وتدعم الصين جميع الجهود المؤدية إلى تخفيف توتر الحالة بين إسرائيل وفلسطين وإلى تحقيق حل الدولتين. ونؤيد الجهات الفاعلة ذات الصلة التي تقدم إسهامات من زوايا مختلفة لبناء زخم جديد لمحادثات السلام، ومن أجل إنشاء آلية أكثر فعالية للسلام في الشرق الأوسط، تعالج بشكل إيجابي الشواغل المشروعة لفلسطين والدول العربية وتقوم بدور أكثر إيجابية في الضغط من أجل إنهاء النزاع واستئناف محادثات السلام.

رابعا، علينا أن نواصل تعزيز إعادة الإعمار الاقتصادي في فلسطين. وتناشد الصين إسرائيل التعاون مع جهود الإغاثة الدولية، والرفع الكامل للحصار المفروض على قطاع غزة.

ينبغي أن تستجيب الأطراف بنشاط لبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، وأن تنخرط في تعاون اقتصادي مع فلسطين من أجل تحسين حالتها الإنسانية وأحوالها المعيشية. وستواصل الصين تقديم المساعدة إلى فلسطين، وهي على استعداد للعمل ضمن الإطار التعاوني لمبادرة حزام واحد، طريق واحد، لمساعدة فلسطين على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أقرب وقت ممكن.

وما فتئت الصين تؤيد بقوة القضية العادلة للشعب الفلسطيني. كما أن الصين وسيط نشط للسلام بين فلسطين وإسرائيل. ونحن على أهبة الاستعداد إلى جانب المجتمع الدولي لمواصلة بذل جهودنا الرامية للضغط من أجل التوصل إلى حل مبكر وكامل وعادل للقضية الفلسطينية، وتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة. وأقدر أيضا الإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد نيكولاي ملادينوف، التي كانت مفيدة للغاية.

لا تزال عملية السلام في الشرق الأوسط في صميم أية جهود ترمي إلى استعادة الاستقرار الإقليمي. وقد دأبت أوكرانيا على دعم عملية السلام في الشرق الأوسط، ومبدأ حل الدولتين، حيث تتعايش إسرائيل وفلسطين في سلام وأمن. وفي هذا الصدد، فإننا نشعر بالغضب من آخر موجة

من الهجمات والعنف على نطاق واسع. وتدين أوكرانيا بقوة الهجوم الإرهابي الذي وقع في القدس الشرقية في ٨ كانون الثاني/يناير، الذي يشكل تذكيرا صارخا آخر بمدى الخطورة التي أصبحت عليها الحالة.

ولن يؤدي الحفاظ على الوضع الراهن وعدم القيام بأي شيء إلا إلى المزيد من التدهور في البيئة الأمنية المتقلبة للإسرائيليين والفلسطينيين على السواء. وأود أن أوضح وضوحا تاما، بأنه لا يمكن تبرير أي عمل إرهابي، ونحن ندين بشدة أية محاولات لتمجيد أعمال من هذا القبيل. ويجب تقديم الجناة إلى العدالة، إلى جانب المحرضين على الإرهاب ورعاته. وفي الوقت نفسه، يجب على كلا الجانبين، ضبط النفس والامتناع عن استخدام القوة التي لا يمكن إلا أن تثير أعمال العنف، وتفضي إلى زيادة الإصابات. وهذا وقت سيئ للغاية في المنطقة، للقيام بأشياء تصب في مصلحة المتطرفين.

ولا بد من مضاعفة الجهود الدبلوماسية من أجل احتواء موجة العنف الأخيرة وعدم تصعيدها وإطلاق المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية. وترحب أوكرانيا بأي جهد دولي يهدف إلى إيجاد ديناميات جديدة للتسوية في الشرق الأوسط، والسعي إلى اغتنام الفرص لاستئناف المفاوضات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني. ونعتقد أن المبادرة الفرنسية والمؤتمر الدولي الذي اختتم أشغاله مؤخرا في باريس، يظلان عنصرين هامين في الجهود الدولية الرامية إلى إعطاء فرصة لتحقيق السلام.

ومع ذلك، من الواضح عدم نجاح أي جهد دولي يهدف إلى تشجيع عملية التفاوض، بدون الحوار المباشر بين طرفي النزاع، الجانبان الإسرائيلي والفلسطيني، وتقيدهما الحقيقي بالتزاماتهما. إن أوكرانيا تؤكد من جديد موقفها بأن اتفاق السلام الإسرائيلي – الفلسطيني يكمن في إطار تنفيذ الطرفين غير المشروط لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادئ مدريد، بما فيها الأرض مقابل السلام، وخارطة الطريق، والاتفاقات التي توصل إليها الطرفان في السابق، ومبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢.

وربما تكون الأزمة السورية أخطر التحديات الإقليمية، ومن أكبر التحديات العالمية التي يواجهها العالم ونحن ندخل عام ٢٠١٧. ونحن نتطلع بكل أمل إلى استئناف المحادثات السياسية بين الأطراف السورية المقرر عقدها، الشهر القادم في جنيف. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير من الأسباب التي تدعو إلى التشكيك في مآل تلك المحادثات. ويكمن السبب الرئيسي لهذا التشكيك في حقيقة أن دمشق تتحرك بكل سرعة مدروسة لفرض حل عسكري في سورية، متجاهلة التزاماتها تجاه المسار السياسي، مع تنفيذها لاستراتيجية الخضوع أو الموت.

وعبر مجلس الأمن باتخاذه القرار ٢٣٣٦ (٢٠١٦)، عن قدر كبير من الثقة في الاتحاد الروسي وقدرته على تحقيق النتائج بعد إعلان وقف إطلاق النار على نطاق البلد في سورية. ومع ذلك، وبعد ما يقرب من ثلاثة أسابيع، لا نرى تغييرات كبيرة في البلد، لا في ميدان القتال، ولا في المجال السياسي. وأعتقد أن الهجوم الذي نفذته قوات الحكومة السورية، في وادي بردى والغوطة الشرقية، يشكل العائق الرئيسي أمام استئناف المحادثات. ومن أجل تنفيذ وقف إطلاق النار، يتعين إرساء مستوى ضروري من الثقة بين الطرفين، غير الموجودة بوضوح الآن بعد سنوات عديدة من الصراع في سورية. ويعد إنشاء آلية رصد موثوقة متعددة الأطراف بمشاركة الأمم المتحدة شرطا أساسيا لتطبيق أي وقف لإطلاق النار.

وللأسف، حتى الآن، فإن آلية الرصد التي ينص عليها وقف إطلاق النار المبرم في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، لا توجد سوى على الورق. ونعتقد أن التنفيذ الكامل والتقيد بنص وروح بيان جنيف لعام ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق)

والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) يمكن أن تؤدي كلها إلى تسوية الصراع في سورية. ونحن مقتنعون بأن السبيل الوحيد للخروج من المأزق الحالي هو إجراء مناقشة تركز على تحقيق النتائج، بشأن إنشاء هيئة حكم انتقالية شاملة للجميع وذات مصداقية وغير طائفية، يتبعها وضع دستور جديد وإجراء انتخابات.

ولا تزال أوكرانيا مقتنعة بالحاجة الملحة إلى وضع حد للعنف في اليمن. ومما يبعث على شدة القلق الاستمرار في عدم إحراز تقدم في العملية السياسية بين اليمنيين. ومع ذلك، لا ينبغي تفسير عدم توصل الأطراف إلى اتفاق نهائي حتى الآن، كذريعة لتصعيد العمليات القتالية. ويجب تثبيت وقف إطلاق النار على نطاق البلد، مما يمهد الطريق لإجراء جولة جديدة من المحادثات. ولذلك، فإننا ندعو الأطراف إلى استئناف المحادثات المباشرة بدون شروط مسبقة، وإجراء تلك المفاوضات بأقصى مرونة ممكنة، مما سيمكنها من التوصل بسرعة إلى اتفاق نهائي وشامل.

ودون إجراء حوار حقيقي، فإن النتائج قد تكون كارثية. والأطراف الوحيدة التي يمكن أن تستفيد من ذلك هي الجماعات الإرهابية النشطة بشكل متزايد في اليمن. ومن المقلق بشكل متزايد، رؤية تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية، يستمر في قدرته على توسيع نطاق قاعدة دعمه في اليمن، واستغلال خطوط التقسيم العميقة في المجتمع اليمني الذي مزقته الحرب.

إن التطور السريع لخطر التطرف المصحوب بالعنف، يتجاوز حدود أي منطقة. ويستفيد من الصراعات القائمة، ولا يزال يتسبب في زعزعة استقرار البلدان في جميع أنحاء الشرق الأوسط. ورغم بعض النكسات العسكرية الخطيرة التي تعرض لها تنظيم داعش، فإنه لا يزال يشكل تهديدا مستمرا للأمنين الإقليمي والعالمي. ونحن مقتنعون بأنه ريثما تتحقق الهزيمة العسكرية التقليدية للتنظيم، ثمة حاجة ملحة لوضع استراتيجية بعد ذلك، مع قيام الأطراف الفاعلة الإقليمية بدور قيادي في منع عودة ظهور تنظيمات مشابهة له. وبدون مخرج واضح من الأزمات المتعددة التي تمزق الشرق الأوسط، لا سيما في سورية واليمن والعراق، سيكون من المستحيل احتواء التهديد المتزايد للتطرف المصحوب بالعنف، والانتشار العالمي للجماعات الإرهابية.

السيد ساديكوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): إننا نشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته الإعلامية بشأن الحالة المتفاقمة في الشرق الأوسط، وخاصة على جهوده الرامية إلى إيجاد حل سلمي للمشاكل العديدة التي تعاني منها المنطقة.

وفيما يتعلق بالصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، فإننا نشعر ببالغ القلق إزاء اتجاهات الحالة الإنسانية المعقدة، والتخلف الاقتصادي، واستمرار بناء المستوطنات وتزايد أعمال العنف، التي هي كلها، أمور غير مقبولة. ويعتبر التعايش السلمي بين دولتين، الذي يجب أن يبدأ بالاستئناف المبكر للمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية، وخاصة بشكل ثنائي، وعبر الجهود المكثفة في إطار اللجنة الرباعية للشرق الأوسط، وجميع المبادرات الدبلوماسية الأخرى، الخيار العملي الوحيد.

ويعد الحق في الحياة والأمن من بين المبادئ الرئيسية للبشرية. لذلك، علينا أن نمنح الحق في الحياة لدولة فلسطينية مستقلة والحق في الأمن لدولة إسرائيل. وأدعو الطرفين إلى التحلي بالحكمة والمسؤولية والإرادة السياسية بهدف التوصل إلى اتفاق سلام تاريخي يفي بالطموحات المشروعة لشعبيهما.

وبصفة كازاخستان رئيسة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠١٠ ومنظمة التعاون الإسلامي في عام ٢٠١١، وعقدت المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، فإنها مقتنعة من خلال التجربة المباشرة بأنه لا يمكن

تحقيق الاستقرار الطويل الأجل والسلام المستدام، إلا من خلال فهم الصلة القوية بين السلام والأمن والتنمية.

ولذلك نود أن ندعو إلى استعادة الثقة المتبادلة عن طريق زيادة الاستثمارات في التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي بوصفها تدابير لبناء الثقة بين الطرفين.

وتشيد كازاخستان بفرنسا على تنظيمها، في ١٥ كانون الثاني/يناير في باريس، المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط وتعتبره إسهاماً في الجهود الدولية لإيجاد خريطة طريق قابلة للتطبيق يعمل الجانبان معاً وفقا لها نحو حل مقبول للطرفين.

إن الحالة المدمرة في سورية تشغل كازاخستان، كما تشغل بقية أنحاء العالم. وقد انتشرت الكارثة خارج المنطقة مع آثار بعيدة المدى محفوفة بالمخاطر. وتواصل كازاخستان دعم التدابير التي اتخذها الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والولايات المتحدة والاتحاد الروسي وتركيا والمجتمع الدولي لجمع الحكومة السورية وقوى المعارضة معاً على طاولة الحوار والمصالحة. ونشيد بشكل خاص بالجهود الدؤوبة للمبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، ستافان دي ميستورا، ونقدر التضامن والوحدة اللتين أبداهما أعضاء المجلس في اعتماد القرار ٢٣٣٦ (٢٠١٦) بالإجماع، المقدم من الاتحاد الروسي وتركيا، لإنهاء العنف في سورية وإعطاء قوة دفع لتجديد العملية السياسية. إن الاجتماع المقبل في آستانا، بوصفها المنصة التي وفرتها قيادة بلدي، يستهدف أن يكون جزءا مهما من عملية سياسية بقيادة سورية، وسيكون خطوة هامة قبل استئناف المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة في جنيف في الشهر المقبل. وتجري التحضيرات لاجتماع آستانا على قدم وساق.

وبوصفنا بلداً أعطى الأولوية للأمن الغذاء والمياه والطاقة بوصفها أسس السلام، تدعو كازاخستان جميع الأطراف إلى وقف قتل المدنيين ومعاناتهم وتوفير إمكانية الوصول إلى تلك الضروريات الأساسية، إلى جانب الخدمات الصحية. إن السماح بإيصال المعونة الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها إلى المناطق المحاصرة يكتسي أهمية خاصة. وتحقيقاً لتلك الغاية، فإننا نثني على الدول المجاورة لسورية، مثل لبنان والأردن وتركيا والعراق، التي فتحت حدودها لاستيعاب اللاجئين وهي تكافح جاهدة لمواجهة أحد أكبر تدفقات اللاجئين في التاريخ الحديث.

ويستحق العراق اهتماماً خاصاً بسبب الحالة الإنسانية الخطيرة في الجزء الشمالي من البلد، أي في الموصل. وندعو إلى فتح ممرات آمنة والتعبئة الكاملة للمساعدة الطارئة وخدمات دعم الحياة بغية تخفيف معاناة السكان.

إن مكافحة الإرهاب أمر أساسي لأي مناقشة بشأن الشرق الأوسط، لأن الإرهاب اليوم، بجميع أشكاله ومظاهره، يشكل أحد أخطر التهديدات للسلم والأمن الإقليميين والعالميين، وعلى رأسها منطقة الشرق الأوسط، بسبب الأنشطة المدمرة للتنظيمات المتطرفة العنيفة المعروفة جيداً. وفي هذا الصدد، نود أن نذكر المجلس بالمبادرة المقترحة في كازاخستان لوضع مدونة قواعد سلوك لعمليات مكافحة الإرهاب، فضلاً عن إنشاء تحالف/شبكة على نطاق العالم بقيادة الأمم المتحدة من أجل تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب.

وأخيراً، نؤكد مجدداً التزامنا القوي بضمان السلام في الشرق الأوسط، القائم على أساس بناء عالم آمن وعادل وينعم بالرفاهية للجميع.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر نيكولاي على إحاطته الإعلامية التي قدمها للتو، والتي أوضحت أننا نبدأ عاماً صعباً للشرق الأوسط.

انقضت ٥٠ سنة منذ حرب الأيام الستة وست سنوات تقريباً منذ بداية القتال في سورية، وليس السلام بالنسبة

للكثيرين في المنطقة سوى ذكرى بعيدة. إن سنوات العنف باتت الآن، للأسف، هي القاعدة. ورأينا ذلك الأسبوع الماضي في شوارع القدس. وأودّ أن أغتنم هذه الفرصة لإدانة ذلك الهجوم الإرهابي المروع وأن أقدم خالص التعازي للضحايا الأربعة وأسرهم. لا يمكن ببساطة أن يكون هناك أي تبرير لهذا النوع من الإرهاب. وتحث المملكة المتحدة السلطات على اتخاذ الإجراءات المناسبة ضد مرتكبي هذه الجرائم. وندعو حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية إلى أن تنهي بصفة دائمة أعمال العنف التي تقوم بها وإطلاق الصواريخ على إسرائيل.

وتكمن في جذور هذا العنف ما يبدو أنه دوامة لا تنتهي من الخطاب المسموم والتحريض. وتدين الحكومة البريطانية بشدة استخدام لغة العنصرية ومعاداة للسامية والكراهية. ونحن نشجب التحريض، أياً كان مصدره. أوضح تقرير المجموعة الرباعية (S/2016/595، المرفق) أن هذه الدوامة من العنف والتحريض ليست إلا تقويضاً لآفاق حل الدولتين. ومن الأهمية بمكان أن تنفّذ القيادة الفلسطينية التوصيات الواردة في التقرير وأن تواصل جهودها الرامية إلى التصدي للإرهاب والتحريض وتعزيز المؤسسات وتطوير اقتصاد مستدام.

وبسبب دعم المملكة المتحدة الذي طال أمده لحل الدولتين والتزامنا بأن إسرائيل وطن لليهود فقد صوتنا مؤيدين للقرار ٢٢٣٤ (٢٠١٦) الشهر الماضي. وما فتئ موقفنا يتمثل في أن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي غير قانوني ويقوض إمكانية دولتين لشعبين. ولكن ينبغي لنا أن ندرك أن القرار يدعو جميع الأطراف إلى بذل الجهود لإطلاق المفاوضات الموثوقة بشأن جميع مسائل الوضع النهائي، ويحث على تكثيف وتسريع الجهود الدولية والإقليمية لدعم السلام الشامل. وندرك أنه، في نهاية المطاف، لا يمكن التوصل إلى اتفاق إلا من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين. ولكن للعمل الدولي دوراً هاماً في دعم تلك الجهود الثنائية وفي المساعدة على إحلال السلام – وهو أمر قد طال انتظاره.

وإذ أنتقل بإيجاز الآن إلى سورية، فإننا نبدأ عام ٢٠١٧ تماماً كما بدأنا عام ٢٠١٦، مع قدر من التفاؤل الحذر والهش. ولكن رغم أن عام ٢٠١٦ بدأ واعداً – الفريق الدولي لدعم سورية والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) ومؤتمر لندن – إلا أنه كان عاماً شهد بعض أسوأ أعمال العنف منذ بداية النزاع. ونحن مدينون لسكان حلب، ولآخرين كثيرين، بأن نضمن أن نشهد في عام ٢٠١٧ نهاية لفظائع النظام السوري. وهذا يعني أن هذه السنة يجب أن تكون سنة نشهد فيها وقفاً كاملاً للأعمال القتالية في جميع أنحاء البلد، ويكون وقفاً ترصده الأمم المتحدة ويؤدي إلى العودة إلى المفاوضات السياسية الحقيقية والشاملة التي تقودها الأمم المتحدة. وسندعم كل الجهود التي تؤدي إلى ذلك الواقع. ولهذا السبب، نرحب باتخاذ القرار ٢٣٣٦ (٢٠١٦) العام الماضي. وقد حان الوقت لتفعيل ذلك القرار، وجميع القرارات التي سبقته، بالكامل.

إن وقف إطلاق النار المتفق عليه من جانب روسيا وتركيا وإيران، والذي دخل حيز النفاذ في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، لا يزال هشاً للغاية. إن تقارير الانتهاكات باتت شائعة. ويجب أن نواصل رصد التطورات في الأيام والأسابيع المقبلة وضمان أن جميع المشاركين بصفة مباشرة في الانتهاكات ومن له نفوذ عليهم يتقيّدون بوقف إطلاق النار.

ويساورنا القلق بصفة خاصة بشأن الحالة في منطقة وادي بردى بدمشق. يواجه المدنيون هناك قصفاً مكثفاً من القوات الموالية للنظام. وما زال أكثر من ٥ ملايين شخص في دمشق أيضاً دون إمكانية الوصول إلى إمدادات المياه المركزية. وما زال هناك أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ شخص في مناطق محاصرة في سورية، الغالبية العظمى منهم يحاصرهم النظام، الذي تشجعه جهات فاعلة خارجية على أفعاله.

لذلك ينبغي ألا تساورنا أي أوهام. فمهمة إحلال السلام في سورية لا تزال غير مكتملة بشكل مؤلم. إن أطر الحوار موجودة، لكنها لا يمكن أن توجد على الورق فقط. وأولئك الذين ارتكبوا جرائم مروعة في سورية ما زالوا يفلتون من العدالة. وبينما نعمل معاً من أجل إيجاد السلام في هذه السنة، يجب علينا تحقيق المساءلة بالترادف معه. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستضع المملكة المتحدة وفرنسا مشروع قرار لضمان أن أولئك الأعضاء في النظام الذين شاركوا في الاستخدام المروّع للأسلحة الكيميائية سيواجهون العواقب. ونحث جميع الأعضاء على دعم تلك المبادرة الحيوية عندما تُعرض على مجلس الأمن.

السيد أبو العطا (مصر): ساد الاعتقاد بأن الأحداث التي تعصف بمنطقة الشرق الأوسط في الفترة الحالية من شأنها أن تؤخر مكانة القضية الفلسطينية على سلم أولوياتنا وأن مجرد بذل جهود للحفاظ على ما أطلق عليه الوضع القائم يمكن أن يحتوي أي تصعيد محتمل للأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة وما لها من آثار على استقرار الشرق الأوسط، وهو أمر ثبت خطأه. ومن هذا المنطلق، جاءت الجهود الدولية، كالمصرية والأمريكية والفرنسية، من أجل إحياء المفاوضات بين الجانبين، وهو أيضا ما أثبت أن هذه القضية ما زالت حية تنتظر الحل، وبالأخص في هذه الفترة التي تشهد فيها منطقة الشرق الأوسط تطورات سياسية غير مسبوقة وأزمات متتالية وتحديات جمة وحالة من السيولة التي باتت تهدد مفهوم الدولة القومية نفسه.

إن عملية السلام لم تشهد حالة من الجمود والفتور، على مر تاريخها منذ اتفاق أوسلو ١٩٩٣، كالتي تشهدها الآن. ففي كل مرة، كان المجتمع الدولي يحرص بدأب على دفع الطرفين نحو عملية تفاوضية جادة بغض النظر عن أي انتكاسات مرت بها، وذلك لإدراك الجميع لخطورة توقفها، أو حتى تأجيلها. وهو الأمر الذي حذرت منه مصر مرارا وتكرارا، ولعل الجميع يتفق معي أن الشرق الأوسط لا يحتمل تصعيدا للقضية الفلسطينية يزيد من زعزعة الاستقرار في المنطقة إلى درجات غير مسبوقة. فاليأس وفقدان الأمل يشكلان وقودا يغذي التطرف ويمنح الجماعات المتطرفة فرصة غير مسبوقة لتغييب عقول شبابنا ودفعهم إلى طريق الهاوية ليدمروا أنفسهم ودولهم من دون وعي.

استنادا إلى ما توافر لمصر من مقومات خاصة على صعيد هذه القضية، وعلى رأسها الحوار الصريح والبناء القائم بين جانبي الصراع بصورة مستمرة وخبرتها التي تراكمت حيال هذه القضية على مر العصور، من خلال سعيها الدائم لتهيئة الظروف المناسبة لجمع الطرفين على مائدة التفاوض، وعلاوة على ذلك تاريخ دعمها ومساندتها للحق الفلسطيني وفي الوقت نفسه السلام الذي يربطها بالجانب الإسرائيلي، فإن مصر لن تبخل ببذل مزيد من الجهد خلال الفترة المقبلة من أجل تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة على أساس حل الدولتين وإنهاء هذا الصراع من خلال العمل بدأب وبالتعاون مع الدول التي تشاركها نفس الأفكار والأهداف والمبادئ من أجل تخفيف حدة التوتر واستعادة الهدوء بين الجانبين تمهيدا لفتح حوار بناء بين الطرفين لبناء الثقة ووضع الأسس التي يمكن بناء عليها الترتيب لعقد مفاوضات بينهما، والتي من شأنها معالجة كافة موضوعات الحل النهائي، وصولا إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

لعلني لا أبالغ في القول إن حل القضية الفلسطينية يمكن أن يكون مظلة مناسبة ودافعا لتنسيق التعاون بين دول الإقليم بحثا عن حلول لأزمات أخرى في الشرق الأوسط. وفي هذا الإطار، أطلق العالم العربي في عام ٢٠٠٢ صيغة تطرح تصورا متكاملا لتحقيق ذلك، ألا وهي مبادرة السلام العربية. وكل

ما نحتاج إليه هو العمل على ترجمة هذه المبادرة إلى خطوات واقعية ومتدرجة. إن جهودنا الأخيرة في مجلس الأمن وخارجه إنما هي استكمال لطريق السلام الذي رسمناه منذ أكثر من ٣٠ عاما. ودعوني أؤكد هنا أننا سنستمر على هذا الدرب، رغم إدراكنا الكامل للصعوبات التي تواجهنا في طريق تسوية صراع محوري وشائك إلى أقصى الحدود، بل ويعد الأكثر تعقيدا في التاريخ.

وتدرك مصر تماما المسؤولية الثقيلة التي تقع على عاتقها، وأنها لا تملك ترف التخاذل عن القيام بدورها هذا من منطلق إيمانها الكامل بالمبادئ المستقرة في ميثاق الأمم المتحدة والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وقواعد الشرعية الدولية والتطلع لتوجيه طاقتنا نحو تحقيق التنمية والرخاء. وفي النهاية، أود أن أؤكد أن مصر ستبذل قصارى جهودها في سبيل أن تشهد الفترة المقبلة انفراجا في عملية السلام وعودة إلى مائدة المفاوضات؛ وأدعو جميع الأطراف المؤثرة إلى أن تساعدنا في ذلك، استجابة للضمير الإنساني وحتى نتجنب مخاطر الانزلاق إلى وضع يكرس الاحتلال وتداعياته السلبية. كما أدعو طرفي النزاع إلى التحلي بالشجاعة الكافية لاتخاذ قرار السلام لمصلحة شعبيهما وشعوب المنطقة كافة.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): أشكر رئاستكم، سيدي، على قيادة دفة المجلس وعلى عقد هذه الجلسة.

كما أشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، على إحاطته الإعلامية اليوم. إننا نعتقد أن من شأن جلسات من قبيل مناقشة اليوم أن تسهم في اتجاه إيجاد تسوية عادلة وشاملة وطويلة الأمد للنزاع المستمر بلا حل منذ عقود.

إن بوليفيا تدين أعمال الإرهاب والعنف، بغض النظر عن مرتكبيها أو دوافعهم. وجميع جهودنا ستكون موجهة في نهاية المطاف نحو تحقيق السلام للشعبين الفلسطيني والإسرائيلي. وقد شاركت بوليفيا في المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط لمعالجة النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، الذي عقد في ١٥ كانون الثاني/يناير في باريس، وهي تشكر فرنسا، وخاصة الرئيس أولوند، على الجهود المبذولة في هذا الصدد. وقد أكد المؤتمر مرة أخرى أن الحل الوحيد المقبول للمجتمع الدولي هو حل الدولتين، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ بحيث تكون القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين.

وأُذكر، شأني في ذلك شأن زميلي، الممثل الدائم لأوروغواي، بأن قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) الصادر في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ – وأكرر، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧– أشار إلى الحكومة المستقبلية لفلسطين. وقد مرت ٧٠ سنة منذ اتخاذ ذلك القرار و ٥٠ سنة منذ أن احتلت إسرائيل الأراضي الفلسطينية للمرة الأولى. ونشب عدد من الحروب التقليدية وارتُكب العديد من الأعمال العدوانية، بما في ذلك الهجوم الخسيس على غزة الذي شنته القوات العسكرية الإسرائيلية في عام ٢٠١٤.

واتخذت المنظمة عشرات القرارات بشأن هذه الحالة المأساوية. وتكلمت اللجان التابعة للجمعية العامة ومجلس الأمن بوضوح عن حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. وأيدت بوليفيا اتخاذ الجمعية العامة للقرار ١٩/٦٧، الذي يعترف بفلسطين بوصفها دولة مراقبة غير عضو في المنظمة ويسمح برفع علم فلسطين خارج القاعة في اعتراف دائم بسكوت المنظمة وإخفاقها.

ونرحب باتخاذ مجلس الأمن مؤخرا للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الذي يعيد التأكيد على عدم مقبولية الاستيلاء على الأراضي بالقوة، ويدين جميع الخطوات المتخذة لتغيير التكوين الديمغرافي وطابع ووضع الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية. كما إننا أدنا، في جملة

أمور، بناء وتوسيع المستوطنات ونقل المستوطنين ومصادرة الأراضي وهدم المساكن وتشريد المدنيين الفلسطينيين، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني وقرارات المجلس ذات الصلة.

وأود أن أتشاطر تجربة مررت بها قبل بضع سنوات، أثناء عملي هنا في المقر. إنني أذكر أنه عندما اعتمدنا، في إحدى اللجان، مشروع قرار يعترف بحقوق الشعب الفلسطيني، أخذ ممثل إسرائيل الكلمة ليقول، بصورة أو بأخرى، إن بوسعنا أن نتخذ جميع القرارات التي نريد اتخاذها لأنها في كل الأحوال لن تكون لها فائدة سوى جمع الغبار هنا في قسم المحفوظات.

لقد هالني تجاهل القرارات التي اتخذناها. ولكن أدهشتني أكثر الحالة في الميدان، باعتبارها انتهاكا واسع النطاق ومنهجيا للقرارات التي اتخذتها أجهزة الأمم المتحدة، والتي تجسد فشل المجتمع الدولي على مدى السنوات الـ ٥٠ الماضية. هناك طرفان للصراع، ولكن يجب ألا ننسى أبدأ أن هذين الطرفين، وهما ليسا متكافئين، لا ينظرا إلى الصراع بنفس الطريقة.

ويجب على المجلس والمنظمة ألا يغفلا أن أحد الطرفين هو السلطة القائمة بالاحتلال. والمنظمة يجب ألا تنسى أبدأ أن أحد الطرفين يستخدم، وقد استخدم، القوة لاحتلال أراض الطرف الآخر. دعونا لا ننسى أن أحد الطرفين قد شيد الجدار، الذي، وفقا لفتوى محكمة العدل الدولية لعام ٢٠٠٤ (انظر A/ES-10/273)، يمثل خرقا للقانون الدولي. دعونا لا ننسى أن أحد الطرفين، عملا بالقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وغيره، قد قام ببناء المستوطنات غير المشروعة على أراض الطرف الآخر. دعونا لا ننسى أن أحد الطرفين قد شرد المدنيين قسرا، وقام ببناء المستوطنات، ومصادرة الأراضي، وهدم المنازل وفرض الحصار على غزة، الذي كانت له عواقب إنسانية رهيبة. وقد اتخذ طرف من الطرفين إجراءات عقابية ضد البلدان التي صوتت تأييدا للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، أو التي أعربت عن اتفاقها مع أحكامه. أحد الطرفين يهين التزاماته الدولية، وينتهك بشكل منهجي قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن. ويقوم بذلك لأنه، طالما لم تنفذ، كما ذكر ممثل إسرائيل، فإن تلك القرارات وميثاق الأمم المتحدة سيكون مآلها ببساطة جمع الغبار.

ولدينا الخيار. هل سيسود ميثاق الأمم المتحدة، أو يستمر الاحتلال؟ هل سيسود الميثاق، أو يستمر الاستعمار؟ هل سيسود الميثاق، أو ستستمر الأنشطة غير المشروعة؟ هل سيسود الميثاق، أو يستمر الاستيلاء على الأراضي بالقوة؟ لهذا فإن مشاركة المجتمع الدولي حاسمة الأهمية للغاية، لأنها يمكن أن تمكن ضحايا الاحتلال من العيش في ظروف أكثر مساواة، لأن المجتمع الدولي يسعى إلى حل الصراع الذي طال أمده.

ونوجه الانتباه إلى الحالة المأساوية وغير المعتادة للاجئين الفلسطينيين والحالة المتردية في غزة، حيث الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء ومصادر الطاقة الأخرى لا يمكن التنبؤ به. وفي السياق نفسه، فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يجب ألا ينشر المجتمع الدولي الكذبة بأنه يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أراض خاضعة للاحتلال الأجنبي. ولن يتمكن الشعب الفلسطيني من تحقيق أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إن استمر تحت الاحتلال الإسرائيلي. ونشيد بالجهود التي تبذلها فرنسا والمجموعة الرباعية وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي. وكما قال رئيس بوليفيا، فخامة السيد إيفو موراليس أيما، نرحب بتأكيد البابا فرانسيس بأنه يمكن تحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط من خلال الحوار.

لقد بث الأمين العام الجديد السيد أنطونيو غوتيريش طاقة وآمل جديدين في عمل المنظمة. وأعلن أن عام ٢٠١٧ سيكون عام السلام. ويحدونا الأمل في أن يضطلع بأعمال المجلس مع مراعاة هذا الهدف. وإن كنا نرغب في مواجهة التحدي الذي

حدده الأمين العام نفسه وميثاق الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة الحساسة جدا، وبغية كفالة ألا يجمع الميثاق الغبار لعقود، فإنه من الأهمية بمكان أن نضع حدا نهائيا للاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، الذي بدأ في ١٩٦٧، وكفالة حق الشعب الفلسطيني في دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة ومتصلة جغرافيا ومستقرة، وعاصمتها القدس الشرقية.

وتحقيقا لتلك الغاية، فإننا نعتقد، فيما يتعلق بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الذي اعتمد في كانون الأول/ديسمبر، أن هناك ثلاث أولويات في الطريق الذي يؤدي إلى نجاح المجلس والمجتمع الدولي أو فشلهما. والأولويات الثلاث هي التنفيذ، والتنفيذ، والتنفيذ.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل السويد.

أولا، أود أن أشكر المنسق الخاص السيد ملادينوف على عمله الدؤوب وعمل كافة موظفي الأمم المتحدة في الميدان.

إن المجتمع الدولي ملتزم بحل الدولتين مع دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية تتوفر لها مقومات البقاء، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن، ومع القدس بوصفها العاصمة المستقبلية للدولتين. بيد أن حل الدولتين أصبح أكثر بعدا عن المنال مع مرور كل يوم. إن التدهور المستمر في الحالة في الميدان، مع استمرار التوسع الاستيطاني وهدم المنازل والعنف، يبدد الآمال في تحقيق السلام. ويجب أن نتجنب التحرك نحو واقع الدولة الواحدة والاحتلال الأبدي.

إن مشاركة السويد منذ أمد طويل في عملية السلام في الشرق الأوسط تستند إلى القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. لقد أدى دعمنا لحل الدولتين ورغبتنا في التقليل من أوجه التفاوت بين الطرفين بنا إلى الاعتراف بدولة فلسطين في عام ٢٠١٤.

ويضطلع المجتمع الدولي بدور هام في الانتقال من الأقوال إلى الأفعال من خلال المساعدة على كسر الجمود الراهن وإنهاء الاحتلال الذي بدأ قبل ٥٠ عاما. ونرحب باتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي يعد معلما نحو استئناف الجهود لإنقاذ الحل القائم على وجود دولتين. ويجب علينا الآن أن نشجع الطرفين على الإسراع بتنفيذ أحكامه، كما ذكر الجميع في القاعة اليوم. لقد اجتمعت أكثر من ٧٠ بلدا يوم الأحد الماضي في باريس من أجل إنقاذ الحل القائم على وجود دولتين وتعزيزه. ونشيد بفرنسا على مبادرتها، وهو تجديد للالتزام بعملية السلام تشتد الحاجة إليه. ونرحب باعتماد البيان المشترك لمؤتمر باريس المعني بالشرق الأوسط، ولا سيما التوصية بالامتناع عن اتخاذ خطوات أحادية الجانب تحكم مسبقا على نتائج المفاوضات بشأن مسائل الوضع النهائي، بما في ذلك الوضع المستقبلي للقدس، والاستعداد المعلن من الأطراف المهتمة بالاجتماع مرة أخرى قبل نهاية العام لاستعراض التقدم المحرز.

وفي إطار المبادرة الفرنسية، عقدت السويد اجتماعا للفريق العامل المعني بالمجتمع المدني، الذي استمع إلى ١٥٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني في إسرائيل وفلسطين. ونشكر جميع البلدان والمنظمات الدولية التي قدمت الدعم لتلك الجهود، ونرحب بما أبدته بلدان أخرى الآن من رغبة في بذل المزيد من الجهود. في هذه المشاورات، تم توضيح أن الكثيرين في جيل ما بعد أوسلو، على الجانبين، قد فقدوا الأمل في تحقيق الحل القائم على دولتين. ونحن بحاجة إلى إشراك المجتمع المدني من أجل إحياء مناقشة عامة بشأن آفاق السلام والحل القائم على وجود دولتين. ويجب أن نظهر للشباب أن هناك بديلا للعنف الحالي، وللحالة الراهنة المحبطة وللتطورات السلبية باستمرار على أرض الواقع. لذلك ستستضيف السويد المنتدى للمجتمع المدني هذا الربيع.

وندعم تماما الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمجموعة الرباعية وجامعة الدول العربية. إن الأمم المتحدة ووجودها من خلال مختلف هيئات الأمم المتحدة في الميدان، تضطلع بدور هام في دعم الشعب الفلسطيني. ونؤيد تنشيط المجموعة الرباعية لتمضي إلى تيسير التنفيذ السريع للتوصيات الواردة في تقريرها المؤرخ ٧ تموز/يوليه ٢٠١٦ (S/2016/595 المرفق). ونبرز أهمية تنفيذ مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢. وأخيرا، أود أن أعرب عن تقديري للإدارة الولايات المتحدة المنتهية ولايتها على ما تبذله من جهود، بما في ذلك الملاحظات التي أدلى بها الوزير كيري في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر. ونتطلع إلى استمرار انخراط الولايات المتحدة في دعم الحل القائم على وجود دولتين.

وفيما يتعلق بلبنان، ترحب السويد بانتخاب ميشيل عون ٢٠١٦ في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر رئيسا وتشكيل حكومة وفاق وطني بقيادة رئيس الوزراء سعد الحريري، في كانون الأول/ديسمبر.

نأمل أن تمهد هذه التطورات الإيجابية الطريق الآن أمام إجراء انتخابات برلمانية. نحن نشيد بلبنان لاستضافته أكثر من ١,١ مليون لاجئ سوري، وندعو إلى تنفيذ الالتزامات المشتركة بشأن اللاجئين التي تم التعهد بها في مؤتمر لندن في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٦. ونؤيد الجهود المبذولة في الميدان بقيادة الأمم المتحدة.

وأخيرا، فإن الحالة في سورية هي أزمة عصرنا هذا، بما لها من معاناة إنسانية مدمرة. ونرحب بوحدة الموقف في المجلس في كانون الأول/ديسمبر التي أدت إلى اتخاذ القرار ٢٣٣٦ (٢٠١٦).

وعلى الرغم من انخفاض مستويات العنف نتيجة وقف إطلاق النار، لا يزال وصول المساعدات الإنسانية محدودا. يجب على جميع أطراف النزاع، ولا سيما الحكومة السورية، أن تكفل للعاملين في المجال الإنساني إمكانية الوصول الآمن والكامل وبدون عوائق وفي الوقت المناسب في جميع أنحاء البلد.

وتتطلع السويد إلى استئناف المحادثات بين الأطراف السورية بقيادة الأمم المتحدة في جنيف في ٨ شباط/فبراير، تماشيا مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وتأمل أن يتمكن اجتماع آستانا من المساعدة على تهيئة الظروف المناسبة لهذا الغرض. يجب أن تشارك المرأة السورية مشاركة كاملة في العملية. ويجب علينا أيضا أن نعمل معا لكفالة المساءلة عن الفظائع التي ارتكبت خلال النزاع، وبعضها قد يرقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أود الآن أن أذكّر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق لتمكين المجلس من إنجاز عمله بسرعة. ويشير وميض أضواء الميكروفون إلى انقضاء الوقت المخصص؛ وهو ليس تشجيعا على مواصلة التكلم. أما الوفود التي لديها بيانات طويلة، فالرجاء أن تتكرم بتعميم نصوص بياناتها مكتوبة والإدلاء بنص موجز عند التكلم في القاعة.

كما أود أن أحيط المجلس علماً بأننا سنستمر في هذه المناقشة المفتوحة خلال ساعة الغداء، حيث ما زال لدينا عدد كبير من المتكلمين.

أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد سلام (لبنان) (تكلم بالإنكليزية): إذ يدخل احتلال الضفة الغربية وغزة سنته الخمسين، تدوي أكثر من أي وقت مضى كلمات الشاعر الفلسطيني الراحل محمود درويش:

”الفلسطينيون هم الشعب الوحيد في العالم الذين يثقون في أن اليوم أفضل مما هو متوقع في الغد. دوما ما يبشر الغد بوضع أكثر سوءا“.

ولمدة تقرب من نصف قرن الآن تأصل ذلك اليقين في عقول الفلسطينيين. ولست بحاجة إلى تذكير المجلس بأن الحالة على أرض الواقع بالنسبة للفلسطينيين مستمرة في التدهور منذ خمسة عقود، مع الانتهاكات اليومية لحقوقهم الأساسية، بما في ذلك العمليات التي لا حصر لها من القتل والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، ومصادرة ممتلكاتهم الخاصة، وتدمير منازلهم والتشريد القسري. وإذ تمر الأيام والأسابيع والأشهر والسنوات، يتم بناء المزيد من المستوطنات الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية المحتلة، مما يجعل آفاق تحقيق السلام العادل والشامل والدائم، على أساس مبدأ حل الدولتين، تتقلص يوما بعد يوم.

وفي خضم هذا الواقع المرير، لا بد من الترحيب بآخر إنجاز تحقق باتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

للأسف، وفي رد فعل على اتخاذ هذا القرار، شهدنا أيضا التصريحات الإسرائيلية المؤججة للمشاعر والكراهية تجاه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وشجب ما يسمى بالتحيز والعدد غير المتناسب من القرارات ضد إسرائيل.

بيد أن المسألة غير المتناسبة الوحيدة هنا هي عدد السنوات التي عاشها الشعب الفلسطيني منتظرا التنفيذ، الذي لم يتحقق بعد، لعشرات من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي تقر تطلعاته المشروعة لإنهاء الاحتلال وحقه في العيش، شأنه في ذلك شأن جميع الشعوب الأخرى على كوكب الأرض، في دولة مستقلة خاصة به تتوفر لها مقومات البقاء.

ولا يوجد تحيز إطلاقا عندما تذكّر قرارات الأمم المتحدة، عاما بعد عام، بعدم امتثال إسرائيل لالتزاماتها بموجب الميثاق والقانون الدولي. وفي الواقع، فإن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) يجدد التأكيد أساسا – وأود أن أشدد على ”يجدد التأكيد“ – على ما برز لسنوات عديدة بوصفه توافقا في الآراء داخل المجتمع الدولي على: أن المستوطنات الإسرائيلية ليس لها أي أساس قانوني وتشكل عقبة رئيسية تحول دون حل الدولتين.

وإذا كان هناك أي تحيز في المسألة، فعندئذ سيكون الأمر أنه لم يتم اتخاذ أي تدابير ملموسة بعد لإجبار إسرائيل على الامتثال لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

أود أيضا أن أثني على حكومة فرنسا – وهنا أود أن أقول، أشكركم، فرنسا – على كل الجهود المبذولة لضمان عقد المؤتمر المعني بالسلام في الشرق الأوسط في باريس في ١٥ كانون الثاني/يناير، وأن أرحب بنتيجته التي جاءت في شكل الإعلان المشترك الذي يؤكد من جديد التزام جميع المشاركين بالتوصل إلى حل سياسي تفاوضي قائم على وجود دولتين،

> و”يشدد على أهمية مبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢ بوصفها إطارا شاملا لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي“.

أود الآن أن أنتقل إلى سورية.

بعد مرور ست سنوات تقريبا على بدء النزاع، فإن الوقت قد حان لإنهاء هذه الأزمة، التي أودت بحياة مئات الآلاف من الضحايا الأبرياء، ودمرت سبل العيش وخربت الكثير من ممتلكات الشعب والهياكل الأساسية للبلد. وفي هذا المقام، نرحب بالجهود التي تبذلها روسيا وتركيا لتيسير وقف لإطلاق النار في سورية، واستئناف العملية السياسية من خلال الاجتماع الذي سيعقد في آستانا في وقت لاحق من هذا الشهر. نود أيضا أن ننوه بالجهود التي تبذلها حكومة كازاخستان من أجل تنظيم واستضافة هذا الاجتماع الهام جدا، ونحن نتطلع إلى استئناف المفاوضات في جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة.

وأخيرا، فيما يتعلق بلبنان، على الرغم من الحالة المتقلبة للغاية في الشرق الأوسط، فإن استئناف العمل العادي لمؤسسات الدولة لدليل واضح مرة أخرى على صمود بلدي وتمسك مواطنيه بتقاليدهم الديمقراطية. ويأتي صون سيادة لبنان واستقراره في صميم الإعلان الوزاري للحكومة اللبنانية، حسب خطاب القبول الذي أدلى به رئيس الجمهورية الجديد المنتخب. وفي هذا الصدد، فإن حكومة بلدي تؤكد من جديد التزامها الثابت بالتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)، الذي ساعد على إنهاء الحرب الإسرائيلية على لبنان في عام ٢٠٠٦.

خلال هذه الحرب، قصفت إسرائيل محطة الجية لتوليد الكهرباء، الأمر الذي أسفر عن انسكاب نفطي غير مسبوق على الشواطئ اللبنانية، مع ضرر بيئي كبير. وعلى مدى ١٠ سنوات متتالية، ما برحت الجمعية العامة تعتمد بأغلبية ساحقة من الدول من جميع المجموعات الإقليمية والأقاليمية، قرارا تطالب فيه إسرائيل بدفع التعويض الفوري والكافي إلى لبنان عن الأضرار التي تسببت بها الانسكابات النفطية، والتي قدرت بمبلغ ٨٥٦ مليون دولار، حسب التقرير ذي الصلة الصادر عن الأمين العام.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا اليوم على ما قلته أمام المجلس في تموز/يوليه ٢٠١٦، وهو: يكاد يكون من المستحيل الحفاظ على السلم والأمن، إذا لم تتحمل الدول المسؤولية عن أفعالها غير المشروعة دوليا. لذلك، نؤمن إيمانا راسخا بأن المسؤولية الآن تقع على عاتق المجلس، بوصفه الجهاز الرئيسي المكلف وفقا لميثاق الأمم المتحدة بالحفاظ على السلم والأمن، تجاه العمل دون تأخير على كفالة أن تقوم إسرائيل بتعويض لبنان عن الأضرار المتعلقة بالانسكابات النفطية التي سبّبتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد بيدرسن (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): هناك توافق دولي قوي في الآراء بشأن الكيفية التي ينبغي بها حل النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. أود أن أذكر ثلاث نقاط رئيسية.

أولا، إن الحل التفاوضي القائم على دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن، هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام الدائم.

ثانيا، ينبغي للطرفين أن يعيدا تأكيد التزامهما بحل الدولتين وأن يتخذا خطوات عاجلة بغية عكس مسار الاتجاهات السلبية الحالية على أرض الواقع، بما في ذلك الأنشطة الاستيطانية واستمرار أعمال العنف.

ثالثا، لا يمكن حل المسائل العالقة بين الطرفين إلا من خلال المفاوضات المباشرة.

تشارك النرويج بنشاط بصفتها رئيسا لما يسمى لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، في دعم الطرفين من أجل إحراز مزيد من التقدم في مجال تعزيز المؤسسات الفلسطينية وتحقيق استقرار الاقتصاد الفلسطيني. وينبغي للجهات المانحة أن تدرك أن السلطة الفلسطينية لن تكون قادرة وحدها على سد الثغرة المالية الحالية، الأمر الذي يعزى جزئيا إلى انخفاض كبير في دعم الميزانية. ينبغي للجهات المانحة أن تعيد النظر في التزاماتها بدعم الميزانية وأن تعمل على صرف ما تعهدت به أثناء مؤتمر القاهرة في عام ٢٠١٤.

وبطبيعة الحال، لم تكن اللجنة قط بديلا عن أي اتفاق سلام، بل هي شرط ضروري له.

وهي بوصفها مشروعا لبناء الدولة، تدعم الحل القائم على وجود دولتين. وهي الآلية الدولية الوحيدة القائمة التي بموجبها يجتمع كلا الطرفين بانتظام وينخرطان في حوار

جدي لتسوية المسائل الاقتصادية المعلقة. والأهم من ذلك، أنه بمساعدة لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني، أحرز الطرفان تقدما وحققا نتائج ملموسة. وأود أن أذكر مجرد مثالين.

أولا، تم التوصل إلى اتفاق بشأن نقل سلطة قطاع الكهرباء إلى السلطة الفلسطينية في الخريف الماضي. ثانيا، تم التوصل إلى اتفاق يوم الأحد الماضي على تجديد نشاط لجنة المياه المشتركة من أجل تحسين البنية التحتية للمياه وإمداداتها للشعب الفلسطيني. وكلا هذين الاتفاقين خطوات هامة في نقل السلطة إلى السلطة الفلسطينية على النحو المبين في اتفاقات أوسلو. ويجب أن يستمر بناء الدولة الفلسطينية. فهو أمر أساسي لجدوى الحل القائم على وجود دولتين. وهو من الأهمية بمكان أيضا لتقديم الخدمات العامة الأساسية، مثل المياه والطاقة، للشعب الفلسطيني.

أما فيما يتعلق بسورية، فإن ينبغي لجميع الجوانب اغتنام عام ٢٠١٧ كفرصة لإيجاد مخرج من الحلقة المدمرة للتصعيد والتصعيد المضاد. فالنزاع أدى بالفعل إلى خسائر اقتصادية قدرها ٢٧٥ بليون دولار، وتصل التكلفة التقديرية اللازمة لإعادة بناء سورية إلى مبلغ هائل يتراوح بين ١٨٠ و ٢٠٠ بليون دولار. وترتبط إعادة إعمار سورية ارتباطا وثيقا بوقف إطلاق النار والمفاوضات السياسية. ولذلك يسرنا أن وقف إطلاق النار صامد، مما يكفل إلى حد ما تحسين سبل إيصال المساعدات الإنسانية. ولكن العديد من الانتهاكات المزعومة تشكل مصدر قلق كبيرا. ونأمل أن يركز اجتماع أستانا على تأمين وقف دائم لإطلاق النار لمواصلة الحد من أعمال العنف. كما أن وقف إطلاق النار مهم من أجل بناء الثقة. وهو يوفر إطارا هاما لاستئناف المفاوضات التي ستعقد بقيادة الأمم المتحدة في جنيف في ٨ شباط/فبراير. ولا بد من التنفيذ الكامل للقرارات ٢٢٥٤ (٢٠١٥) و ٢٢٦٨ (٢٠١٦) و ٢٣٣٦ (٢٠١٦). لقد حان الوقت للعودة إلى العمل والاتفاق على تحقيق مستقبل سلمي من أجل سورية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي، وللرئاسة السويدية للمجلس، وأن أعرب عن شكري لنيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية.

ورحب وفد بلدي باتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح، وهي تحديدا استيفاء حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير المصير. ويمثل القرار توافق آراء المجتمع الدولي وإرادته السياسية على رفض ومعارضة سياسات وممارسات النظام الإسرائيلي ضد الفلسطينيين. ومع أن النظام، بشجيع من الإفلات من العقاب، ما فتئ ينتهك القانون الدولي، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة، فإنه ينبغي لمجلس الأمن أن يضطلع بمسؤوليته على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة باتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذ القرار الأخير ووضع حد للسياسات الإجرامية التي يتبعها النظام حتى الآن.

إن الزيادة السريعة للمستوطنات غير القانونية في الأرض الفلسطينية، التي لا تشكل انتهاكات خطيرة لاتفاقية جنيف الرابعة فحسب، بل تشكل جرائم حرب، على النحو المحدد في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، دلت منذ فترة طويلة على أنه لم تكن للنظام الإسرائيلي إطلاقا أي رغبة في السلام مع الفلسطينيين وأن مشاركته في عملية السلام كانت مجرد ستار لإخفاء سياسته للعدوان والتوسع. وفي السنوات القليلة الماضية، وأنحى النظام جانبا ذلك الستار ونفى تماما حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. وفي ظل الظروف الحالية، وكما كان الحال دائما في الماضي، فإن الحالة في فلسطين

تتطلب اهتماما دوليا عاجلا واتخاذ إجراء. فالاحتلال غير القانوني والوحشي مستمر بلا هوادة، مما سبب الكثير من المعاناة للشعب الفلسطيني، وهو يؤجج بشكل خطير التوترات في الحالة المضطربة أصلا التي تواجهها المنطقة. ولا يزال النظام الإسرائيلي ينتهك القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وهو بذلك، يسبب معاناة بشرية واسعة النطاق للمدنيين ويتعمد زعزعة استقرار الحالة، مع عواقب خطيرة وبعيدة الأمد للسلام والأمن في الشرق الأوسط وخارجه.

وفي الوقت نفسه، فإن السياسات والممارسات الإجرامية، بما في ذلك الحصار غير القانوني لقطاع غزة، تسبب حرمانا واسع النطاق ويأسا وأزمة إنسانية خطيرة. إن التأثير المدمِّر لتلك الانتهاكات تأثير هائل، على نحو ما ينعكس في تصاعد التوترات وتدهور الظروف الاجتماعية – الاقتصادية فيما بين السكان المدنيين الفلسطينيين، الذين ظلوا يرزحون تحت نير الاحتلال الإسرائيلي الذي مضى عليه نحو نصف قرن.

أما الأزمات الأخرى في منطقتنا، مثل الأزمات في ليبيا والعراق وسورية واليمن، فإنها جميعا تشارك العنصر السائد المتمثل تأجيجها على يد الغزو والتدخل الأجنبي غير القانوني والإرهاب والتطرف والعنف. وما فتئت تلك المشاكل تستمر وتتعمق لأن المجتمع الدولي أخفق في الاضطلاع بدوره في معالجة الأسباب الجذرية .

وأخيرا، لا يزال لبنان يعاني من الانتهاكات الإسرائيلية المتعاقبة لحدوده وعمليات التوغل في أرضه، بعد أعوام متعاقبة من الاحتلال والعدوان. وللأسف، فإن النظام الإسرائيلي يواصل انتهاك المجال الجوي والأراضي اللبنانية. وتشكل هذه الأنشطة انتهاكا صارخا للسيادة اللبنانية وللقرارات الدولية ذات الصلة.

ولا يزال احتلال الجولان السوري يظهر جانبا آخر من جوانب روح العدوان الإسرائيلية. وتشكل محاولات إسرائيل لتغيير الوضع القانوني والمادي والديمغرافي للجولان السوري المحتل، التي تكثفت بعد اندلاع الأزمة السورية، خرقا خطيرا آخر للقانون الدولي. وفي تلك الحالة أيضا، ما فتئ النظام الإسرائيلي ينتهك قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) والقرارات الأخرى ذات الصلة، في حين عجز مجلس الأمن عن اتخاذ أي إجراء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد دجاني.

السيد دجاني (تكلم بالإنكليزية): باسم اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أود أن أبدأ بياني بتهنئة السويد على انتخابها عضوا في مجلس الأمن وعلى رئاستها للمجلس، وبتهنئة الأعضاء الآخرين المنتخبين حديثا، إثيوبيا وإيطاليا وبوليفيا وكازاخستان. ونعرب عن تقديرنا أيضا لأعضاء المجلس المنتهية ولايتهم – ومن ضمنهم أعضاء لجنتنا بالذات – ونشيد بجهودهم أثناء فترة ولايتهم – إسبانيا وأنغولا وفترويلا وماليزيا ونيوزيلندا. كما أود أن أهنئ معالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش على توليه مهامه في قيادة الأمم المتحدة. وتتطلع اللجنة إلى العمل بشكل وثيق مع الأمين العام الجديد وأسرة الأمم المتحدة الواسعة من أجل حل قضية فلسطين، التي ظلت مدرجة في جدولي أعمال مجلس الأمن والجمعية العامة لفترة طويلة للغاية. ومع أن العناصر اللازمة لتسوية هذه المسألة التي طال أمدها معروفة للجميع، فإن المساعي الحميدة للأمين العام وحيويته وخبرته ستكون محورية في جعل الحل القائم على وجود دولتين وتحقيق السلام العادل والدائم والشامل واقعا.

وبالرغم من الجهود الرامية إلى كسر الجمود السياسي، فإن عام ٢٠١٦ شهد تحقيق إنجازات محدودة من جانب

المجتمع الدولي في تحقيق السلام الدائم والتوصل إلى حل تفاوضي استنادا إلى وجود دولتين على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأ مدريد للأرض مقابل السلام ومبادرة السلام العربية وخريطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية. وفي غضون ذلك، لا يزال حل الدولتين مهددا بشدة بالتطورات المستمرة بلا هوادة على أرض الواقع، بما في ذلك حصار غزة المستمر لعقد من الزمان، الذي يرقى إلى مستوى العقاب الجماعي، وبناء المستوطنات وتوسيعها، ونقل المستوطنين الإسرائيليين، ومصادرة الأرض، وهدم المنازل وتشريد المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، التي ترقى إلى مستوى تغيير التكوين الديمغرافي وطابع ووضع الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وكل هذه الأعمال تشكل انتهاكا للقانون الإنساني الدولي والقرارات ذات الصلة.

وتشكل كل تلك الإجراءات انتهاكا للقانون الدولي الإنساني والقرارات ذات الصلة وتثير، إلى جانب الاستفزازات وأعمال التحريض الجارية الأخرى، التوترات وتؤجج مشاعر الاستياء والعنف. وبالمثل، فإن منع التنمية الفلسطينية في المنطقة جيم من الضفة الغربية المحتلة ومصادرة الأرض الفلسطينية خدمة للأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية لا يؤديان إلا إلى زيادة الشعور بالإحباط واليأس ويشككان في التزام إسرائيل بحل الدولتين.

غير أنه كانت هنالك أسباب للأمل في العام الماضي وخلال الأسابيع الأولى من العام الجديد، بما في ذلك اتخاذ المجلس لإجراء والمبادرة الفرنسية، التي أيدتها اللجنة. ففي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، أظهر المجلس القيادة التي تمس الحاجة إليها في هذه المرحلة من خلال القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي شاركت في تقديمه ثلاث دول أعضاء في اللجنة ونيوزيلندا وأيدته ١٠ دول أعضاء أخرى في المجلس، بما في ذلك دولة عضو ودولة مراقبة في اللجنة، هما، أوكرانيا ومصر، وكانت نتيجة التصويت عليه ١٤ صوتا مؤيدا، مع امتناع عضو واحد عن التصويت. وأعاد المجلس التأكيد بشكل قاطع على تأييده لحل الدولتين على أساس خطوط عام ١٩٦٧، وعلى مواقفه القائمة على المبادئ، والمستندة إلى الميثاق. وأعاد تأكيد عدم قانونية المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وأن الاستيلاء على الأراضي بالقوة أمر غير مقبول. ويجب على جميع الأطراف اتخاذ خطوات فورية لمنع جميع أعمال العنف ضد المدنيين، وكذلك جميع أعمال الاستفزاز والتدمير. ويجب على المجتمع الدولي أن يميز في إجراءاته ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، أي جميع الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وحث المجلس أيضا على تكثيف وتسريع الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى تحقيق حل الدولتين.

وبخروج المجلس عن صمته الذي استمر زهاء سبع سنوات بشأن هذه المسألة من خلال اتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، فإنه قد ولد زخما فريدا لإحلال السلام في بيئة صعبة للغاية من خلال إعادة تأكيده على المقاصد والمبادئ الأساسية للمنظمة ومعالم توافق الآراء الدولي بشأن حل قضية فلسطين. ويجب المحافظة على ذلك الزخم مهما كلف الأمر ويتعين على المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، متابعة تصميمه على ضمان التنفيذ الكامل لهذا القرار وقراراته الأخرى ذات الصلة والالتفاف حول المبادئ القانونية المنصوص عليها في القرار ومساءلة الجناة عن انتهاكات القواعد الدولية. وتتطلع اللجنة إلى التقارير التي سيقدمها الأمين العام عن تنفيذ أحكام القرار.

وبالمثل، ترحب اللجنة بالإعلان المشترك الصادر عن مؤتمر باريس خلال عطلة نهاية الأسبوع، والذي رحب فيه المشاركون بالجهود الدولية الرامية إلى تعزيز السلام في

الشرق الأوسط، بما في ذلك عن طريق اتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وكرروا التأكيد على ضرورة أن يلبي حل الدولتين عن طريق التفاوض التطلعات المشروعة لكلا الجانبين، بما فيها حق الفلسطينيين في إقامة دولة وفي السيادة والإنهاء الكامل للاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧ وتلبية الاحتياجات الأمنية لإسرائيل والتوصل إلى حل لجميع مسائل الوضع الدائم على أساس القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وبينما لا يصل الإعلان المشترك إلى المدى الكافي في إدانة أولئك الذين يسعون بنشاط إلى تقويض هذه النتيجة، تحث اللجنة جميع الأطراف المعنية على كفالة أن يظل حل الدولتين إمكانية واقعية وتحقيق السلام العادل والدائم والشامل.

إن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، كما وثقتها بدقة وكالات الأمم المتحدة وجهات أخرى، لا تزال متردية ويواجه حل الدولتين خطرا حقيقيا. وتحث اللجنة المجتمع الدولي على اغتنام هذه اللحظة بنشاط وبذل جهود جماعية لضمان عكس الاتجاهات السلبية في الميدان وإطلاق مفاوضات ذات مصداقية بشأن جميع مسائل الوضع النهائي لعملية السلام في الشرق الأوسط بهدف التوصل إلى اتفاق سلام شامل، يحل بإنصاف جميع مسائل الوضع النهائي. ويجب على الإسرائيليين والفلسطينيين إظهار القيادة واتخاذ القرارات الصعبة المطلوبة من أجل إحلال السلام.

وخلال هذه السنة، التي تصادف بشكل مأساوي الذكرى السنوية الخمسين للاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، يجب على المجتمع الدولي ألا يدخر جهدا لضمان وضع حد لهذه الحالة غير المقبولة ولتلبية التطلعات الفلسطينية إلى تحقيق الاستقلال والسيادة، فضلا عن تلبية الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية. وستحيي اللجنة هذه الذكرى عن طريق تنظيم العديد من المناسبات، أملا في لفت الانتباه إلى المحنة المستمرة للشعب الفلسطيني بجميع أبعادها وتوليد المزيد من الزخم في اتجاه إنهاء الاحتلال الإسرائيلي. وأخيرا، تدعو اللجنة جميع الدول والمنظمات إلى تعزيز تعاونها معها وتقديم الدعم لها في الوفاء بالولاية التي أسندتها إليها الجمعية العامة، بما في ذلك فيما يتعلق بتحقيق إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وبناء قدرات دولة فلسطين والاعتراف بها على أساس حدود عام ١٩٦٧ وحصولها في نهاية المطاف على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد ريبيرو روزاريو (كوبا) (تكلم بالإسبانية): إن الحالة في الشرق الأوسط لا تزال معقدة للغاية، وتتسم بعدم الاستقرار وانعدام الأمن. ولا يزال الشعب الفلسطيني يعاني من الاحتلال الأجنبي الإسرائيلي غير المشروع ومن السياسات والممارسات الإسرائيلية والتي تشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

ونحن نرحب باتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) في مجلس الأمن الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وأكد هذا القرار من جديد، في جملة أمور، عدم قانونية الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية، وكرر دعوة إسرائيل إلى الوقف الفوري والكامل لجميع أنشطتها الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفقا للقانون الدولي.

ومع ذلك، وفي حين أن القرار يشكل خطوة في الاتجاه الصحيح، فإنه لا يزال غير كاف. يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخمسين للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، وهو ما يعني ٥٠ عاما من الانتهاكات الممنهجة وأعمال العدوان والقتل وانتهاكات حقوق الإنسان. إننا، كمجتمع دولي، مدينون للشعب الفلسطيني. وقد حان الوقت لكسر الصمت وحالة الجمود التي أفضت إلى معاناة الشعب الفلسطيني من

الاعتداءات، ولوضع حد لإفلات إسرائيل من العقاب على أعمالها الإجرامية ضد فلسطين.

وندعو مجلس الأمن مرة أخرى إلى اعتماد القرارات اللازمة ومطالبة إسرائيل بوضع حد فوري لاحتلال الأرض الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى؛ وإنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة، والمستمر منذ أكثر من ١٠ سنوات، حيث يعاني مليونا فلسطيني من العقاب الجماعي والحصار والتهديد ويتعرضون للحرمان الشديد والعزلة، مما أسفر عن أزمة إنسانية خطيرة؛ ووقف بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية وجدار الفصل في الأرض الفلسطينية المحتلة؛ ووقف تدمير ومصادرة الأراضي والممتلكات الفلسطينية؛ وإنهاء التشريد القسري ونقل المستوطنين إلى الأرض الفلسطينية المحتلة، وغير ذلك من الانتهاكات للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ولحقوق الإنسان وحقوق الشعب الفلسطيني وقرارات الأمم المتحدة.

وريثما يضطلع مجلس الأمن بمسؤولياته ولا يكتفي بتنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، بل يتخذ أيضا إجراءات ملموسة إضافية تسهم في إيجاد حلول فعالة للصراع، ستواصل إسرائيل ترسيخ الاحتلال، مما يجعل حل الدولتين أمرا غير ممكن ويحول دون التوصل إلى حل عادل وسلمي للصراع.

إننا ندعو المجتمع الدولي مرة أخرى إلى أن يتخذ موقفا حازما وقائما على المبادئ في مواجهة جميع هذه الأعمال الإسرائيلية غير القانونية المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني وممتلكاته قبل فوات الأوان.

ونؤكد من جديد أن الحل الوحيد الممكن لقضية فلسطين هو التعايش السلمي بين دولتين مستقلتين، وذلك بإقامة دولة فلسطين المستقلة وذات السيادة والتي تملك مقومات البقاء، وعاصمتها القدس الشرقية، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧.

كما إننا نؤيد قبول فلسطين بصفة عضوا كامل العضوية في المنظمة. ونكرر دعوتنا لمجلس الأمن للتصرف وفقا لذلك. إن ذلك بلا شك سيكون خطوة أخرى على الطريق الصحيح. وإذا لم يتم القيام بذلك، ينبغي للجمعية العامة أن تعمل بتصميم كامل لتسوية المسألة.

وإننا نؤكد من جديد، كما سبق أن فعلنا في العديد من المناسبات الأخرى، إدانتنا لتسييس الأزمة السورية والتلاعب بالحالة الإنسانية وبمعاناة الشعب السوري، خدمة لمصالح جيوسياسية تتصف بالهيمنة عن طريق الهدف المعلن المتمثل في تغيير النظام في سورية. كما إننا ندين المعايير المزدوجة. وينبغي ألا ننسى أن أولئك الذين ينتقدون سورية كثيرا ما يتجاهلون الاحتياجات الإنسانية الكبيرة في قطاع غزة المحاصر. وينبغي ألا ننسى أن أولئك الذين يحثون الجمعية العامة على اتخاذ قرارات جزئية بشأن الجرائم المزعومة في سورية، دون تقديم أدلة في هذا الصدد، لا يحثون الجمعية على البت في قبول دولة فلسطين بصفتها عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة، أو على مناقشة الجرائم المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني.

والجهات التي أججت النزاع في سورية – من خلال توفير الأسلحة وتمويل ورعاية الجماعات الإرهابية من الخارج – مسؤولة عن أرواح الآلاف من المدنيين الذين سقطوا ضحايا للنزاع وعن الحالة الإنسانية في البلد. ونحن نرفض الترويج لمخططات قائمة على التدخل بدعوى أنها تمثل وسيلة لحل الأزمة في سورية. وتعرب كوبا عن بالغ استيائها لفقدان أرواح بريئة نتيجة لهذه الحالة. ونحن ندين جميع أعمال العنف ضد السكان المدنيين في سورية. وندعو إلى وقف انتهاكات السيادة السورية والوجود العسكري الأجنبي الذي لا يحظى بموافقة الحكومة السورية، السلطة الوحيدة المنتخبة شرعيا في سورية، والذي لا ينسق عملياته مع هذه الحكومة. إن السبيل العملي الوحيد لإنهاء النزاع في سورية هو الحل السياسي الذي

يتم التوصل إليه من خلال الحوار والمفاوضات دون شروط مسبقة. ونرحب، في ذلك السياق، باتخاذ مجلس الأمن، في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، القرار ٢٣٣٦ (٢٠١٦) الذي تفاوضت عليه روسيا وتركيا والذي يؤيد وقف إطلاق النار في سورية، فضلا عن استئناف المفاوضات السياسية المباشرة بين الحكومة السورية والمعارضة المسلحة، والتي ستجرى في نهاية كانون الثاني/يناير في أستانا. ولا يمكن تحقيق السلام في سورية إلا من خلال احترام حق الشعب السوري في أن يقرر مصيره من دون تدخل أجنبي ومن دون فرض شروط عليه. وإننا ندعم تطلع الشعب السوري إلى العيش في سلام وتقرير مصيره بنفسه.

وختاما، نؤكد من جديد دعمنا للتوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للنزاعات في الشرق الأوسط، الأمر الذي سيجعل من الممكن ضمان السيادة والأمن والسلامة الإقليمية لجميع الدول في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد بيغيتش (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): يتطلب منا طابع النزاعات الحالية أن نكثف جهودنا لتحقيق السلام والأمن الدوليين. لقد مهد العمل الدؤوب والمثابرة من جانب الأعضاء المسؤولين في المجتمع الدولي السبيل لاتخاذ مجلس الأمن والجمعية العامة قرارات هامة في الأشهر القليلة الماضية بشأن مسألتي فلسطين وسورية. ولا يمكن لهذه الخطوات الإيجابية أن تحدث أثرا إلا إذا نُفذت بالكامل على أرض الواقع.

وتؤيد تركيا جميع المبادرات التي تنشط عملية السلام في الشرق الأوسط، وتعالج الفراغ الطويل الأمد في المسار السياسي وتحافظ على نص وروح المعايير المقررة. وإننا لن نكف عن بذل الجهود للتوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم من شأنه أن يشمل إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

ونرحب، في ذلك الصدد، باتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي يجسد الاتفاق الواسع النطاق على الأثر السلبي لأنشطة إسرائيل الاستيطانية غير القانونية على حل الدولتين. ويمثل هذا القرار، بالإضافة إلى مؤتمر باريس للسلام في الشرق الأوسط الذي عقد مؤخرا وشاركت فيه تركيا كذلك، خطوات في الاتجاه الصحيح لإعادة تأكيد التزام المجتمع الدولي برؤية الدولتين.

ويجب على إسرائيل، في غضون ذلك، أن توقف فورا جميع الأنشطة الاستيطانية، فضلا عن هدم المساكن ومصادرة الأراضي والسياسات الأخرى التي تحرم الفلسطينيين من حقهم في التنمية. فاستمرار تلك الممارسات يعمق الشعور بالظلم، ويخلق انعدام ثقة متزايد تجاه المجتمع الدولي ويولد اليأس. وغني عن القول إن ذلك ليس في مصلحة أحد. وعلاوة على ذلك، فإن المحاولات الرامية إلى تغيير الوضع التاريخي للحرم الشريف والانتهاكات المتزايدة لحرمته، وكذلك التدابير التي تنتهك حرية العبادة، تهدد التعايش السلمي. وينبغي للفلسطينيين أن يكونوا قادرين على الجلوس إلى طاولة المفاوضات بوصفهم دولة فلسطين على قدم المساواة مع إسرائيل. وفي ذلك الصدد، فإن اعتراف المزيد من البلدان بدولة فلسطين، بالإضافة إلى ١٣٧ دولة تعترف بها حاليا، واندماجها الكامل في المحافل الدولية أمران حيويان. والمصالحة الفلسطينية كذلك عنصر هام من عناصر السلام الدائم، وتواصل تركيا جهودها لتحقيق تلك الغاية.

وفي إطار الاتفاق بشأن تطبيع العلاقات التركية – الإسرائيلية، تولى سفيرا كل من البلدين مهامهما مؤخرا في أنقرة وتل أبيب. وذلك سيمكننا من استعادة علاقاتنا الثنائية في العديد من الميادين ومن زيادة مساهماتنا الرامية إلى معالجة

الكارثة الإنسانية في غزة والاحتياجات الإنمائية للضفة الغربية. إننا نركز، في الوقت الراهن، على الاحتياجات الملحة للشعب الفلسطيني، ولا سيما الكهرباء ونقص المياه، فضلا عن الصحة ومسائل الإسكان. وقد أوفدنا بعثتين تقنيتين إلى غزة لتقييم الهياكل الأساسية. وسنستمر في إيصال المعونة الإنسانية إلى غزة بانتظام.

ما فتئت تركيا تضطلع بجهود مكثفة من أجل إنهاء العنف في سورية، وضمان تدفق المساعدات الإنسانية من دون عوائق والتوصل إلى حل سياسي على أساس بيان جنيف الصادر في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق)، على النحو المبين في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وقد بذلنا قصارى جهدنا، تحقيقا لتلك الغاية، لضمان سلامة وأمن إجلاء الناس من شرق حلب. وقد أسعدنا أن نرى أن تلك الجهود، إلى جانب دعوتنا إلى عقد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة، تؤدي إلى اتخاذ القرار ٢٣٢٨ (٢٠١٦) بالإجماع. وكانت تلك خطوة متواضعة لكن واعدة بعد صمت طويل في المجلس فيما يتعلق بسورية. وعقب الدور الحاسم الذي اضطلعت به تركيا في إجلاء ٤٥ ٠٠٠ شخص من شرق حلب، يسَّرنا وأصبحنا الضامن للتفاهم الذي توصلت إليه الأطراف المتحاربة لوقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد. وقد أظهر اتخاذ القرار ٢٣٣٦ (٢٠١٦) بالإجماع تأييد المجتمع الدولي لتلك العملية وأعاد تأكيد الصلة بين جهودنا والعمل الدقيق الذي تقوم به الأمم المتحدة.

وقد قطعنا شوطا كبيرا مع سريان وقف إطلاق النار. وهدفنا هو ضمان استمرار هذا التفاهم على نحو مستدام وعملي. وتمكنا حتى الآن، بالعمل مع نظرائنا الروس، من احتواء انتهاكات النظام وعناصر الميليشيات الأجنبية. ويجري تحذير المنتهكين من خلال القنوات المناسبة. بيد أن هذه العملية لا تزال هشة. إن الحفاظ على وقف إطلاق النار أمر حاسم إذا أردنا التوصل إلى حل سياسي. وذلك بالضبط هو ما يجعل الفترة المقبلة حاسمة، وبخاصة الأسبوعين المقبلين. وندعو جميع الجهات الفاعلة إلى ممارسة نفوذها من أجل بلوغ الهدف المنشود.

إن جهودنا تهدف إلى استئناف المسار السياسي من النقطة التي توقف عندها في نيسان/أبريل ٢٠١٦. ولا تزال الأعمال التحضيرية للاجتماع الذي سيُعقد في أستانا بحضور الأمم المتحدة جارية. وسيكون اجتماع أستانا مكملا وداعما للعملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة، وهو يمثل خطوة هامة لبناء الثقة قبل استئناف المفاوضات في جنيف في ٨ شباط/فبراير.

وعلى الرغم من أننا نعيد تركيز جهودنا على وقف إطلاق النار والمحادثات السياسية، فإن المساءلة ما زالت شاغلا رئيسيا. وستنبني المصالحة والسلام المستدام في سورية على نجاحنا في هذه المسألة. وفي ذلك الصدد، فإن اتخاذ الجمعية العامة للقرار ٢٤٨/٧١ يمثل تطورا هاما.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على إرادتنا القوية، بالعمل مع شركائنا، في مواصلة دعم التطلعات المشروعة للشعب السوري في الفترة القادمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد المنذر (سورية): أعرب بداية عن استنكار حكومة بلادي الشديد إزاء استمرار السيد نيكولاي ملادينوف في تجاهله الحديث عن الأوضاع في الجولان السوري المحتل وعن الممارسات والانتهاكات الإسرائيلية المستمرة فيه، والتي تندرج في صلب البند قيد النقاش، وتشكل جزءاً لا يتجزأ من ولاية السيد ملادينوف كمنسق خاص لعملية السلام في الشرق الأوسط.

يتصادف اجتماعنا اليوم مع مرور خمسين عاماً على الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية بكل ما رافقه من انتهاكات إسرائيلية ممنهجة وموثقة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، في ظل عجز دولي عن اتخاذ إجراءات حقيقية لإنهاء هذا الاحتلال مما شجع إسرائيل على تصعيد عدوانها وسياستها الاستيطانية غير المسبوقة، والتي كان آخرها تقديم ما يسمّى بـ ”قانون التسويات“ بهدف شرعنة البؤر الاستيطانية. إن مجلس الأمن مطالب اليوم بالتنفيذ الفوري للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الذي اتخذه قبل أسابيع حول إدانة الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلّة، علماً بأن هذا القرار يجب أن ينسحب على سياسات سلطات الاحتلال الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل، والتي قررت إقامة ١٩ حياً استيطانياً جديداً، و ٤٠٠ وحدة سكنية في مستوطنة ”كتسرين“ المقامة على أنقاض قرية قصرين السورية، وإقامة ٧٥٠ مزرعة استيطانية لزيادة أعداد المستوطنين في الجولان السوري المحتل، وهي أمور لا يتحدث السيد ملادينوف عنها في إحاطاته.

إن الجمهورية العربية السورية كانت وما تزال ثابتة على موقفها المبدئي الداعم لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلّة على كامل ترابه الوطني وعاصمتها القدس، مع ضمان حق العودة للاجئين إلى ديارهم وفقاً للقرار ١٩٤ (د-٣) لعام ١٩٤٨، وإن الحرب التي تتعرض لها سورية هي في جزء كبير منها بسبب عدم رضوخها للضغوط الكثيرة الرامية إلى إجبارها على التخلي عن دعم الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

ما زالت إسرائيل ترفض إعادة الجولان السوري المحتل إلى وطنه الأم سورية والانصياع إلى قرارات الشرعية الدولية خاصة قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١). كما وتستمر إسرائيل في ارتكاب الانتهاكات الممنهجة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان بحق أهلنا في الجولان السوري المحتل بهدف طمس هوية الجولان ومحاولة سلخه عن وطنه الأم سورية، وذلك من خلال مصادرة الأراضي فيه وتوسيع المستوطنات وهدم البيوت، والتي كان آخرها هدم منزل المواطن بسام إبراهيم، وكذلك اعتقال الشيخ أسعد الولي ذي الـ ٧٠ عاماً، من أبناء الجولان السوري المحتل، والذي توفي قبل أيام داخل المعتقلات الإسرائيلية بعد أن حكمت عليه سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالسجن ٨ أشهر بسبب بناء منزل فوق أرضه، الأمر الذي يُعتبر انتهاكاً للقانون الدولي الذي يحظر على سلطات الاحتلال المساس بممتلكات أبناء الجولان، حيث أن الأراضي التي يبنون عليها هي أرض عربية سورية توارثها الجولانيون عن الآباء والأجداد.

كما وتستمر إسرائيل في نهب ثروات الجولان وتشويه تاريخه وسرقة آثاره وزرع أكثر من ٢٠ مليون لغم فيه، وفي حرمان المواطنين السوريين الصامدين على ترابهم من حقهم في الدراسة وفقاً لمناهج التعليم الوطنية السورية، ومن حقهم في حمل هوية وطنهم سورية، ومن حقهم في بناء مشاف وطنية سورية في بلداتهم المحتلّة في الجولان. كما وتستمر إسرائيل في تماديها في سياسة القمع والاعتقال التي طالت العشرات من أبناء الجولان السوري المحتل. وتطالب الحكومة السورية بالضغط على إسرائيل للإفراج الفوري عن الأسير صدقي المقت، ”مانديلا سورية“، وعن زميليه في المعتقلات الدكتور إياد الجوهري والشاب أمل أبو صالح، والذين يعيشون في ظروف غير إنسانية داخل المعتقلات الإسرائيلية، إضافة إلى إلغاء الأحكام الجائرة بحق الأسير أمل أبو صالح والأسيرة بشيرة محمود.

لقد أضافت إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، منذ بدء الأحداث في سورية فصلاً جديداً من أعمالها العدائية الإرهابية المباشرة وانتهاكاتها لاتفاقية فصل القوات ولقرارات مجلس

الأمن، ولا سيما تلك المتعلقة بمكافحة الإرهاب، تمثلت بتقديم جميع أشكال الدعم للجماعات الإرهابية المسلحة في منطقة الفصل في الجولان السوري المحتل، بما فيها جبهة النصرة وداعش، وتسهيل عبورهم لخط وقف إطلاق النار ومعالجتهم في مشافيها وإعادتهم لممارسة الإرهاب في سورية، ناهيك عن بناء ساتر ترابي بطول ٢ كم يتجاوز خط وقف إطلاق النار، الأمر الذي يشكل مصدر قلق رئيسي ليس للحكومة السورية فحسب، بل أيضاً لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لجهة استخدامه من قبل الجماعات الإرهابية المسلّحة من خلال فتح بوابات غير شرعية فيه. إن ما أشرنا إليه هي أمور أضحت معروفة للدول الأعضاء في هذا المجلس باستثناء السيد ملادينوف.

وإمعاناً في سياساتها العدوانية ونهجها الإرهابي وتمردها على كافة الأعراف والقوانين والقرارات الدولية، وفي إطار دعم الجماعات الإرهابية، قامت إسرائيل بشن عدوان غادر على أراضي الجمهورية العربية السورية بعد منتصف ليل ١٣ كانون الثاني/يناير الحالي، حيث قامت طائراتها بإطلاق عدد كبير من الصواريخ من شمال بحيرة طبرية سقطت في محيط مطار المزة بدمشق، مما أدى لنشوب حريق في المنطقة. هذا العدوان الذي لم يسمع به على ما يبدو السيد ملادينوف ولا الأمم المتحدة، والذي يؤكد أن الإرهاب وإسرائيل وجهان لعملة واحدة، ونطالب مجلس الأمن باتخاذ إجراءات فورية لمعاقبة إسرائيل على عدوانها ومنع تكراره.

إن مجلس الأمن مطالب اليوم باتخاذ الإجراءات الفورية ضد إسرائيل لوقف اعتداءاتها وانتهاكاتها وإلزامها بإنهاء احتلالها للأراضي العربية، بما فيها الجولان السوري المحتل، والانسحاب إلى خط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧ وفقاً لقرارات مجلس الأمن، لا سيما القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٩٧ (١٩٨١) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

وتعيد حكومة الجمهورية العربية السورية اليوم التأكيد بأن حق سورية السيادي على الجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران/يونيه لعام ١٩٦٧ هو حق لا يخضع للتفاوض أو التنازل، وأن ما تطالب به سورية ليس تنازلات تقدّمها إسرائيل وتروّج لها بأنها مؤلمة، بل أراض وحقوق مغتصبة يجب أن تعود بكاملها إلى أصحابها الشرعيين. وعلى المستوطنين الإسرائيليين أن يغادروا أرضنا في الجولان عاجلاً أم آجلاً.

ختاماً، نكرر رفضنا لمحاولات بعض الوفود الساعية لقتل جوهر بند ”الحالة في الشرق الأوسط“ المخصص أساساً لمناقشة سبل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية بما في ذلك الجولان السوري، وليس للحديث بطريقة تضليلية عن الوضع الداخلي في هذه الدولة أو تلك. وكي لا نكون جزءاً من هذه المحاولات المستهجنة، فإنني لن أرد في إطار هذا البند على هذه الافتراءات والمزاعم التي ذكرها وفود بعض الدول، لا سيما تلك التي تدعم وتؤوي وتسلّح وتموّل الإرهابيين وتنشر التطرّف والتخريب في سورية وتعمل جاهدة على إفشال أي حل سلمي لهذه الأزمة عبر تدخلها في الشأن الداخلي السوري، مثل الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والسعودية وقطر وغيرها والتي تقوم باستخدام شتات الإرهاب العالمي كسلاح ضغط سياسي على الحكومة السورية لإجبارها على تغيير موقفها وخياراتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أُذكّر المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد على أربع دقائق. وُيرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة تعميم نصوصها مكتوبة والإدلاء بنسخة موجزة عند التكلم في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نضم صوتنا إلى أصوات الدول الأعضاء الأخرى في الإعراب عن

تقديرنا للسويد على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ونعتقد أن هذه المناقشات المفتوحة الدورية ضرورية لتعبئة المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، ومساعدة كل من إسرائيل وفلسطين في إيجاد حل دائم للنزاع الذي لا يزال مستمراً في كل من البلدين.

وإذ نشارك في هذه المناقشة المفتوحة الهامة، فإننا بحاجة إلى التفكير في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي اتخذ في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. إن قرار مجلس الأمن أمر جدير بالترحيب وقد طال انتظاره، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه هي المرة الأولى منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ التي يتمكن المجلس فيها من اتخاذ قرار بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط. والأمر ذو الأهمية الخاصة فيما يتعلق بالقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) هو حقيقة أنه يؤكد على الطابع غير القانوني للأنشطة التي تضطلع بها حكومة إسرائيل، والتي تشمل بناء المستوطنات ومصادرة الأراضي وهدم الممتلكات الفلسطينية وتشريد الفلسطينيين. ويعبّر القرار عن عزم مجلس الأمن عدم الاعتراف بأي تغييرات يجري إدخالها على خطوط الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ المتفق عليها دولياً كأساس للتسوية عن طريق التفاوض.

ويود وفد بلدي أن يسلط الضوء على حقيقة أن إسرائيل، بوصفها دولة عضواً في الأمم المتحدة، ملزمة بالامتثال لقرارات مجلس الأمن بموجب المادة ٢٥ من الميثاق.

وفي ذلك الصدد، تحث جنوب أفريقيا إسرائيل على الامتثال لجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي.

بيد أن الواقع هو أن المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية ما زالت مستمرة بلا هوادة. وقد أدت إلى تجزئة الضفة الغربية وما زالت تهدد بقاء الدولة الفلسطينية المقبلة وامتدادها الإقليمي. إن السياسات الإسرائيلية والممارسات والأنشطة غير القانونية والانفرادية تعوق عملية السلام. كما نعتقد اعتقادا راسخا أن استمرار الأنشطة الاستيطانية سيقوض آفاق أمن إسرائيل الفورية والطويلة الأجل ويسهم في تطرف المنطقة برمتها.

والسبيل الوحيد للمضي قدما هو المفاوضات والحوار، إذا أردنا التوصل إلى حل دائم. وتقوم المبادئ التوجيهية للمفاوضات على أساس إطار قانوني دولي يشمل قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، ومبادئ مدريد، ومبادرة السلام العربية، وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، على سبيل المثال لا الحصر من بين عناصرها. وتؤيد جنوب أفريقيا جميع الجهود الدولية الرامية إلى الوساطة لإيجاد حل عادل للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. وفي ذلك الصدد، نرحب بمؤتمر السلام في الشرق الأوسط الذي عقد في باريس خلال عطلة نهاية الأسبوع الماضي، ونؤيد البيان الذي صدر هناك. ونعتبره أداة يمكن أن تساعد على استئناف محادثات سلام فعالة وجدية بين إسرائيل وفلسطين، بما يؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وحرة وذات سيادة تتعايش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع دولة إسرائيل، على أساس حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

وفي الختام، ترى جنوب أفريقيا أن المفاوضات بين فلسطين وإسرائيل ينبغي أن تجري في إطار واضح يتفق عليه الطرفان ويشمل جدولا زمنيا معقولا وجزاءات واضحة تطبق على الأطراف التي لا تفي بالتزاماتها. وقد أصبح النهج والعملية المفتوحين الآن ترفا لا يمكن للمجتمع الدولي تحمله، بالنظر إلى الواقع المتغير في الميدان في فلسطين، الذي يشكل خطرا كبيرا على تحقيق دولة فلسطينية لها مقومات البقاء ومتصلة الأراضي ومستقلة، وبالنظر إلى تصاعد العنف.

خمسون عاما من الاحتلال فترة طويلة جدا. وتود جنوب أفريقيا أن تشدد مرة أخرى على أن المسؤولية الرئيسية عن

إحلال السلام، في نهاية المطاف، تقع بالكامل على كاهل كل من فلسطين وإسرائيل. وبصفتنا المجتمع الدولي، لا يسعنا إلا أن نقدم الدعم والتشجيع والمشورة، والمكافأة بعد ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ماليزيا.

السيدة أدنين (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على عقد وترؤس جلسة اليوم. وأشعر بالامتنان أيضا للسيد ملادينوف على إحاطته الإعلامية وتقييماته الصريحة.

ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين سيدلي بهما ممثلا فنزويلا وأوزبكستان باسمي حركة بلدان عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي، على الترتيب.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، قبل أقل من شهر، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، بشأن المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية، وهو قرار قدمته ماليزيا، بالاشتراك مع نيوزيلندا والسنغال وفنزويلا. وبعد أكثر من ثلاثة عقود من التقاعس من جانب المجلس، الذي أدى بإسرائيل إلى توسيع الاستيطان بصورة منهجية وبلا هوادة في تجاهل تام للقانون الدولي وآراء الأغلبية الساحقة للمجتمع الدولي، قرر المجلس في نهاية المطاف أن يتخذ إجراء للحفاظ على إمكانية حل الدولتين. وقد كانت للتأخير في اتخاذ إجراء تكلفة باهظة فيما يتعلق بالسلام وفكرة حل الدولتين.

وعلى مدى عقود من الزمن، تزايدت المستوطنات غير المشروعة وازداد عدد السكان المستوطنين، مما أدى إلى تقويض وتجزئة امتداد الدولة الفلسطينية المحتملة وسلامتها الإقليمية، بما في ذلك القدس الشرقية. كما شكلت تهديدا ماديا لإمكانية وآفاق تحقيق حل الدولتين على أساس حدود ما قبل ١٩٦٧. وقد رأينا كيف أدى التوسع الاستيطاني إلى هدم المنازل الفلسطينية، والتشريد القسري للأسر الفلسطينية، مما أفضى إلى زيادة العنف من جانب المستوطنين، والسياسات التمييزية، فضلا عن حرمان الفلسطينيين من التنمية والمرافق الأساسية والاستفادة من الموارد الطبيعية. والدعم القوي الذي تلقيناه من أعضاء المجلس والمجتمع الدولي للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) جسد الوعي بمدى إلحاح وأهمية عكس مسار الاتجاهات السلبية التي تهدد السلام وإمكانية تحقيق حل الدولتين.

وفي ضوء ردة الفعل المقلقة والعدوانية لإسرائيل على القرار، فإن ماليزيا تحث المجتمع الدولي والمجلس على أن يبقيا ثابتين وألا يستسلما للتهديدات والتخويف والضغط، مع التمسك بالقانون الدولي، والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ومختلف قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وفي الأشهر القليلة المقبلة، ينبغي للأطراف المعنية والمجتمع الدولي التركيز على تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالمستوطنات وأعمال العنف والتحريض ضد المدنيين. ونتوقع أن نتلقى تقريرا خطيا كل ثلاثة أشهر من الأمين العام عن تنفيذ القرار.

ويجب على المجتمع الدولي ألا يبقى متفرجا بينما تستفحل الحالة في الميدان. وفي ذلك الصدد، رحبت ماليزيا بعقد مؤتمر باريس للسلام قبل يومين. وسنواصل دعم جهود فرنسا لحشد المجتمع الدولي والتزامها بحل الدولتين. ونسعى إلى تهيئة بيئة تفضي إلى دفع الأطراف صوب استئناف عملية السلام.

وفي الختام، تود ماليزيا أن تؤكد من جديد على أهمية معالجة الأسباب الجذرية للنزاع من خلال إنهاء الاحتلال العسكري القمعي لفلسطين. فقد أوجد ذلك الاحتلال المطول والمستمر المشروع الاستيطاني وزاد من انتشار اليأس والإحباط وانعدام الأمن في المنطقة وخارجها. وإذ نبدأ ٢٠١٧، الذي يصادف ٧٠ سنة من احتلال إسرائيل غير القانوني لفلسطين،

يجب علينا أن نضاعف جهودنا لإنهاء أطول احتلال في التاريخ الحديث. وتظل ماليزيا ملتزمة بالاضطلاع بدور بناء في تحقيق حل الدولتين. ونؤكد من جديد دعمنا الثابت لحق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير، ولحل عادل وشامل ودائم للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوستاريكا.

السيد مندوثا – غارسيا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشيد بكم وبالبعثة السويدية، سيدي الرئيس، على العمل الذي تقومون به في مجلس الأمن هذا الشهر. ونحن ممتنون أيضا للإحاطات الإعلامية التي قُدمت اليوم.

وسأركز على مسألتين في المنطقة، النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي والحالة في سورية، مع إعادة التأكيد على موقفنا بأن الحل الدبلوماسي مطلوب في كلتا الحالتين.

وفي حالة النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، يشدد بلدي على مدى الحاجة الملحة لضمان استئناف المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين على المسائل الأساسية المستمرة في النزاع. والحل السياسي ينبغي أن يستند إلى الالتزامات السابقة والاتفاقات التي تم التوصل إليها فعلا بين الطرفين، يدعمها القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. ومن الأهمية بمكان أن نتوصل إلى حل سياسي للنزاع ونضع، بأسرع ما يمكن، هيكلا جديدا للسلام بغية تسوية الخلافات. ونحن بحاجة إلى سلام مستدام يروم إرساء الأسس للمفاوضات المباشرة المؤدية إلى هدف مقبول للمجتمع الدولي – الهدف المتمثل في التعايش في وئام بين دولة إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة وقابلة للبقاء. وما زالت كوستاريكا مقتنعة بأن حل الدولتين هو السبيل الوحيد الممكن لتعيش الدولتان ويعيش شعباهما جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

ولذلك، رحبنا باتخاذ مجلس الأمن، في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي يعيد التأكيد على توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في المجتمع الدولي بأن المستوطنات ليس لها أي سند قانوني، ويحث جميع الأطراف على العمل الجماعي من أجل الشروع في مفاوضات موثوقة بشأن جميع مسائل الوضع النهائي في عملية السلام. ونكرر دعمنا لاستخدام القانون الدولي كأداة في التسوية السلمية للمنازعات ولموقف مجلس الأمن والجمعية العامة باعتبارهما هيئتين منشأتين للحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ونحث على احترام أحكام القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) والامتثال لها، وهو قرار ملزم لكل دولة من الدول الأعضاء في المنظمة.

وفيما يتعلق بالنزاع في سورية، فإننا نرحب باتخاذ الجمعية العامة للقرار ٧١/١٣٠ الصادر في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، والقرار ٧١/٢٤٨ الصادر في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ونؤكد مجددا على موقفنا ومفاده أننا، نظرا للطابع الخطير للجرائم التي قد تكون ارتكبت ومستوى تدمير سورية، بحاجة إلى إنشاء آليات للمساءلة من أجل استعادة الأدلة التي ستمكننا من تقديم مرتكبي تلك الجرائم إلى العدالة في المستقبل وحماية هذه الأدلة وتعزيزها. وندرك أنه، بالنظر للديناميات المروعة للنزاع السوري، فإن بعض العمليات القانونية ستبدأ في المستقبل. ولذلك السبب بالذات، من الأمور الملحة تجميع أكبر قدر ممكن من الأدلة. ونبرز أيضا أهمية أنه ينبغي تمويل تلك الآلية من الميزانية العادية للأمم المتحدة.

وطال انتظار المجتمع الدولي لتوصل مجلس الأمن إلى اتفاق بشأن سورية. ولذلك، نرحب بحقيقة أن مجلس الأمن تمكن من اتخاذ القرارين ٢٣٢٨ (٢٠١٦) و ٢٣٣٦ (٢٠١٦) بالإجماع. ويمثل ذلك خطوة هامة إلى الأمام في أعمال المجلس وخطوة أولية هامة في جهودنا الرامية إلى إيجاد

حل دائم للنزاع. ونجدد التأكيد على اقتناعنا بأن الحل الدائم الوحيد للأزمة في الجمهورية العربية السورية لا يمكن تحقيقه إلا من خلال القنوات الدبلوماسية. وفي ذلك الصدد، نناشد جميع الدول احترام القرارات التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة وتنفيذ هذه القرارات.

وتحث كوستاريكا على أنه ينبغي ألا تتوقف جهود المجتمع الدولي حتى يتم تحقيق وقف نهائي لإطلاق النار بالتوصل إلى اتفاق يشمل جميع الأطراف المعنية. ونود أن نذكر بأن لمجلس الأمن سلطة إحالة الحالة في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية في حال لم تمارس الدول صاحبة الاختصاص القضائي الأساسي هذه السلطة وأيضا في مواجهة الفظائع الجماعية التي ارتكبت هناك.

وفي الختام، تكرر كوستاريكا شعورها بالقلق من التوتر المتزايد فيما بين الدول الإقليمية، مما يزيد حدة تلك المجابهات. ولذلك، فإننا نطلق نداء قويا من أجل إحلال السلام في الشرق الأوسط. وبصفتنا أعضاء في المنظمة، فإننا نتحمل مسؤولية قانونية وسياسية وأخلاقية عن منع ارتكاب أية أعمال تؤدي إلى موت الأبرياء وعن وقف هذه الأعمال. وينبغي أن ندعم ونعزز الآليات التي تمكننا من تقديم المسؤولين عن هذه الأعمال إلى العدالة وتوحيد جهودنا لوقف دوامة العنف ووضع حد لمعاناة المدنيين. وذلك هو السبيل الوحيد الذي يمكننا به أن نشعر بالارتياح لأننا امتثلنا للأحكام المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إندونيسيا.

السيدة كريسنامورثي (إندونيسيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياني بالإشادة بوفد السويد على توليه عضوية مجلس الأمن وعلى توليه رئاسة المجلس لشهر كانون الثاني/يناير، وكذلك على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. ويود وفد بلدي أيضا أن يأخذ لحظة ليرحب بالأعضاء الجدد الآخرين في المجلس، وهم تحديدا، إثيوبيا وإيطاليا وبوليفيا وكازاخستان. ونتمنى لهم مدة ولاية مثمرة للغاية. كما أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته الإعلامية.

وتعقد هذه المناقشة المفتوحة بعد فترة قصيرة لا تزيد عن يومين من اعتماد البيان المشترك في مؤتمر السلام في الشرق الأوسط في باريس، الذي أكد من جديد على أن الحل القائم على وجود دولتين هو السبيل الوحيد لتسوية عادلة ودائمة وشاملة للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. ورحب البيان المشترك أيضا باتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي، ضمن أمور أخرى، يدين النشاط الاستيطاني. وتود إندونيسيا أن تعرب عن تأييدها الكامل لتلك النتائج الإيجابية – القرار والبيان المشترك – المحرزة خلال فترة تقل عن شهر، وأن أهنئ المجلس وحكومة فرنسا على التقدم المحرز.

وفي القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) يشدد المجلس على أن وقف جميع أنشطة الاستيطان الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة أمر ضروري إذا أردنا إنقاذ الحل القائم على وجود دولتين. كما يدعو القرار إلى اتخاذ خطوات إيجابية فورية لعكس مسار الاتجاهات السلبية على الأرض، التي تهدد إمكانية تحقيق حل الدولتين.

وفي خطوة جريئة، أكد المجلس مجددا على أن إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي شرعية قانونية، ويشكل انتهاكا صارخا في نظر القانون الدولي وهو عقبة رئيسية أمام تحقيق الحل القائم على وجود دولتين وتحقيق السلام العادل والدائم والشامل. كما كرر المجلس مطالبته إسرائيل بأن توقف فورا وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس

الشرقية، وبأن تحترم احتراما كاملا جميع التزاماتها القانونية في ذلك الصدد .

وكان اتخاذ القرار ٢٢٣٤ (٢٠١٦) منتظرا لفترة طويلة. فمنذ ٢٠٠٩ لم يتخذ المجلس قرارا واحدا بشأن فلسطين، و لم يتكلم أي قرار من قراراته عن عدم مشروعية المستوطنات على مدى أكثر من ٣٠ عاما. وعلى ذلك الأساس، يشيد وفد بلدي بأعضاء مجلس الأمن اللذين أيدوا القرار، ولا سيما الدول المشاركة في تقديمه.

ومع أن القرار يشكل إنجازا تاريخيا، فإن بعض الأحكام المحددة تكتسي أهمية خاصة، بما في ذلك إعلانه أنه لن يتم الاعتراف بأي تغيير لخط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، ما عدا التغييرات التي يتفق عليها الطرفان عن طريق المفاوضات. ومن إنجازات القرار الهامة للغاية دعوته جميع الدول، مع الأخذ بعين الاعتبار إعلان عدم شرعية المستوطنات، إلى التمييز، في معاملاتها ذات الصلة، بين أرض دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. كما شعرنا بالسرور لأن القرار يكلف الأمين العام بأن يوافي المجلس كل ثلاثة أشهر بتقرير عن تنفيذ أحكام القرار.

ومع أن نص القرار قوي، فإن روحه أكثر قوة. وما ينطوي عليه القرار فعليا هو إحداث تغيير للموقف في المجلس دعت إليه العديد من الوفود في المنظمة، بما في ذلك بلدي، لسنوات عديدة. ويؤكد تغيير الموقف بوضوح وحزم الاعتراف بأن التغيير لن يتحقق في الشرق الأوسط ما دام مستمرا بناء إسرائيل للمستوطنات وتجاهلها المتغطرس للقانون الدولي. وذلك التغيير للموقف هو ما يوضح أن أي مستوطنات مبنية بصورة غير قانونية منذ عام ١٩٦٧ تبقى غير قانونية ولن يتم الاعتراف بها.

ثم ماذا بعد؟ إن المسألة التي لا بد من معالجتها في عام ٢٠١٧ تعبر عنها كلمة واحدة: هي التنفيذ، والتنفيذ، والتنفيذ. فأي قرار، سواء اتخذته مؤسسة أو شخص في العام الجديد، لا معنى له إذا لم ينفذ. ولذلك السبب، ومع أننا نشيد بالشجاعة وراء اتخاذ القرار، فإن التحدي يتمثل في التنفيذ الملموس والفعال الذي يتطلبه القرار. ولئن كان بناء إسرائيل للمستوطنات غير مشروع من قبل، ولئن كان يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي ويمثل عقبة رئيسية أمام السلام وجدوى حل الدولتين على أساس حدود عام ١٩٦٧، فإن ذلك يتبدى بشكل أعمق بعد اتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) في الشهر الماضي.

ولذلك، وصلنا إلى مرحلة حيث يجب على المجلس أن يظهر مدى صلابته في الوقوف إلى جانب المبدا القائل إن الصواب فوق الخطأ والعدالة فوق الظلم. وعلى المجلس الواجب الأخلاقي في أن يكون على الجانب الصحيح للتاريخ. وحتى الآن فإن الأدلة غير سارة، إذ أن القرارات السابقة – مثل التقارير التي يقدمها الممثلون والمقررون واللجان التي تعينها الأمم المتحدة – غالبا ما تدوس عليها إسرائيل، ثم في نهاية المطاف تتجاهلها الأمم المتحدة نفسها. ونرى أن من شأن العجز عن تنفيذ ذلك القرار أن يؤدي في نهاية المطاف إلى إحباط آمال جميع الفلسطينيين، بل وآمال أغلبية الإسرائيليين، الذين يريدون مجرد العيش جنبا إلى جنب في سلام مع جيرانهم.

وأخيرا، يود وفد بلدي أن يؤكد على أنه حتى وقف بناء المستوطنات لن يكون سوى البداية لعملية طويلة. فعلى الطرفين أن يبدآ عملية التفاوض بدون إبطاء وأن يلتزما بمعالجة الأسباب الجذرية للمشكلة. وفي ذلك الصدد، يحدونا الأمل في أن يقدم الأعضاء المنتخبون حديثا في المجلس أيضا دعمهم لذلك القرار التاريخي ومساندتهم لتنفيذه في هذا العام الخمسين للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد لال (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الشرق الأوسط.

وتشكل هذه الاجتماعات الفصلية لمجلس الأمن تذكيرا صارخا بأن الحالة في الشرق الأوسط لا تزال هشة وأن السلام والمصالحة لا يزالان بعيدي المنال. وتستمر أعمال العنف والإرهاب بلا هوادة، مما يؤدي إلى معاناة واسعة النطاق، ونزوح واسع النطاق للاجئين. وقد أحست مختلف أنحاء العالم بتلك الآثار.

وهذه المداولات الفصلية هي أيضا مؤشر للترابط بين السلام والأمن عبر المناطق، وبالتالي، الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي للسعي إلى إيجاد حل سلمي وعادل لتلك الصراعات. ومع ذلك، ظهر بأن الجهود الدولية غير كافية وغير فعالة إلى حد كبير في معالجة التحديات المتعددة التي تواجه السلم والأمن في المنطقة.

وعلى الرغم من تلك الخلفية القاتمة، فإننا يمكن أن نجد مع بداية العام الجديد، على الأقل بعض التطورات التي يمكن أن تعطينا بعض الأمل، بما في ذلك عملية السلام في الشرق الأوسط، والهدنة السورية الأخيرة وتشكيل حكومة وحدة وطنية في لبنان.

ولا يزال عدم إحراز أي تقدم كبير فيما يخص القضية الفلسطينية، منذ انهيار المحادثات قبل ثلاث سنوات تقريبا، مدعاة للقلق. وقد شهدت السنة والنصف الماضية المزيد من التدهور في الحالة الأمنية في فلسطين. ولا يمكن سوى لحل الدولتين عن طريق التفاوض إحلال السلام المستدام والأمن الدائم.

وبالتالي، فإن هناك حاجة ملحة لضبط النفس والاعتدال على جميع الجوانب. ونشدد على وجود مسؤولية جماعية للجانبين لضمان الاقتراب من التوصل إلى حل. ونرحب بالجهود الأخيرة التي يبذلها المجتمع الدولي لتعزيز السلام من خلال مؤتمر السلام في الشرق الأوسط الذي اختتم أعماله مؤخرا في باريس، وشارك فيه ٧٠ بلدا، بما في ذلك الهند. وفي الوقت نفسه، تواصل الهند الاستثمار من خلال جهودها الإنمائية، بما في ذلك من خلال بناء القدرات وتطوير المهارات، من أجل تمكين الشباب الفلسطيني من فرص يحسن من خلالها حياته.

وشكلت الهدنة في سورية، التي دخلت حيز النفاذ في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، تطورا إيجابيا تشتد الحاجة إليه. ونرحب بجميع الجهود الرامية إلى إنهاء أعمال العنف في سورية ودفع عجلة العملية السياسية. وفي هذا السياق، نرحب بالقرار ٢٣٣٦ (٢٠١٦)، الذي اتخذ قبل بضعة أسابيع. وخلال الزيارة التي قام بها مؤخرا وزير الخارجية الهندي السيد مبشر جواد أكبر إلى سورية، أعرب عن الأمل في أن تعقب فترة التدمير فترة تعمير في سورية، وضرورة أن يتم حل الأزمة في سورية من خلال عملية سياسية شاملة تحقق تطلعات الشعب السوري وتستجيب لها.

ونحن نتطلع إلى نتائج المحادثات المباشرة المقرر عقدها في وقت لاحق من هذا الشهر في أستانا. ومن المشجع تقيد العملية بمبادئ سيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، وقيادة وملكية سوريتين لها. وتعتبر المشاركة الحقيقية للأمم المتحدة أمرا ضروريا أيضا للعملية.

وفي لبنان، شكل انتخاب الرئيس ميشيل عون مؤخرا، وما أعقب ذلك من تشكيل حكومة وحدة وطنية، بقيادة رئيس الوزراء سعد الحريري، تطورات إيجابية إضافية. وأعرب رئيس الهند في رسالة تهنئته عن أملنا في أن تبدأ الرئاسة الجديدة في حقبة من الاستقرار السياسي والتقدم في لبنان. ويحدونا

الأمل في أن تكون هذه التطورات مفيدة أيضا من منظور الاستقرار الإقليمي. ويمكن أن يكون مثال لبنان المتعلق بحل المسائل الطائفية المعقدة عن طريق الوسائل المؤسسية ومن خلال العمليات السياسية بمثابة درس ذي قيمة للحالات المماثلة الأخرى في المنطقة.

وسواء تعلق الأمر بـ ''سلام'' أو ''شالوم''، فإن توق الشعوب بشدة إلى تحقيق السلام واضح للغاية. ونأمل أن يأتي عام ٢٠١٧ بطفرة دبلوماسية لتحقيق السلام، على النحو الذي دعا إليه الأمين العام الجديد. وتعتبر البراغماتية والحلول التوفيقية ضرورية للمضي قدما من أجل المصالح الكبرى للجميع. وقد أثبت التاريخ بأن التعايش السلمي هو الأمر الوحيد المستدام في الأجل الطويل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فنزويلا.

السيد راميريث كارينيو (فنزويلا) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكركم، سيدي الرئيس، ووفد بلدكم على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة للغاية في ضوء الأحداث الأخيرة، والحالة المستمرة في الشرق الأوسط. كما نعرب عن امتناننا للمنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، السيد نيكولاي ملادينوف، على إحاطته الإعلامية. ونعرب عن تقديرنا ودعمنا لجهوده الدؤوبة من أجل البحث عن حلول سياسية عادلة ومستدامة من شأنها المساعدة على إنهاء النزاع وتحقيق السلام في المنطقة المضطربة.

إن فنزويلا تعتبر الإرهاب أحد التهديدات والعناصر الرئيسية المزعزعة للاستقرار في المنطقة. وفي هذا الصدد، فإننا ندين بشكل قاطع جميع الأعمال والجماعات الإرهابية، أيا كان مرتكبوها، وأيا كانت أهدافهم. وسيركز بياننا على القضية الفلسطينية لأن هذا الصراع الطويل الأمد لا يزال مصدرا كبيرا للتوتر في المشهد المعقد السائد في تلك المنطقة.

لقد اتخذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وهو قرار يدين المستوطنات الإسرائيلية غير المشروعة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بتوافق الآراء وشارك بلدي في تقديمه في نهاية فترة عضويتنا في مجلس الأمن كعضو غير دائم، وساهم بلا شك في توجيه انتباه المجتمع الدولي للآثار الرهيبة لاحتلال الأرض الفلسطينية على مئات الآلاف من الرجال، والنساء والأطفال الذين تم الاعتداء عليهم في حياتهم اليومية، وعلى حقوقهم الأساسية، جراء السياسات التي تنتهجها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، والتي تقمعهم بكل وحشية وغطرسة، وتحرمهم من الحق في العيش في دولة ذات سيادة ومستقلة ولها مقومات البقاء.

وفي هذا السياق، فإننا نأسف لرد فعل الحكومة الإسرائيلية العنيف والمتغطرس على القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وبدلا من إصغاء تلك الحكومة وامتثالها لقرارات المجلس وولاياته، على النحو المطلوب في ميثاق الأمم المتحدة، فإنها لا تزال تتحدى المجتمع الدولي، بإعلانها بأنه سيكون هناك المزيد من المستوطنات، وتهديدها البلدان التي لا تزال تصر على حل الدولتين وعلى الامتثال للقانون الدولي.

ومع ذلك، تأمل فنزويلا أن يواصل مجلس الأمن بذل قصارى جهوده من أجل التنفيذ الفعال لهذا القرار البالغ الأهمية، ويشمل ذلك الاشتراط بأن توقف إسرائيل فورا وبالكامل جميع أنشطة الاستيطان غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، واتخاذها تدابير لحماية الشعب الفلسطيني من الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة، التي ظلت تحدث طيلة ٥٠ عاما في قطاع غزة، الذي تعرض لفترة ما يناهز ١٠ سنوات لحصار غير إنساني ووحشي من جانب إسرائيل.

ولا يزال حل الدولتين يمثل السبيل الممكن الوحيد لحل الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود الدبلوماسية التي تبذلها فرنسا، والتي توجت باجتماع ٧٠ بلدا في ١٥ كانون الثاني/يناير في مؤتمر باريس للسلام في الشرق الأوسط، الذي شاركت فيه فنزويلا برغبة قوية في ضم صوتها للآخرين الذين دعوا إلى إحلال سلام عادل، والتوصل إلى حل دائم وشامل للصراع، على أساس وجود دولتين، إسرائيل وفلسطين، باعتبارها عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة، وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش في سلام داخل حدود آمنة معترف بها دوليا، هي حدود ما قبل عام ١٩٦٧. إننا نحيط علما بالاتساق التام بين النقاط المتفق عليها في البيان المشترك الذي اعتمد في مؤتمر باريس وأحكام القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الذي يبين أن وثيقة المجلس تعكس تماما شواغل المجتمع الدولي بشأن النزاع، واستعداده لالتماس الحلول القصيرة الأجل التي لا تلغي إمكانية التوصل إلى حل سياسي في شكل حل الدولتين.

كما نشيد بإشارة البيان المعتمد في باريس إلى أهمية تقديم الدعم المالي المستمر للسلطة الفلسطينية حتى تتمكن من بناء الهياكل الأساسية اللازمة لاقتصاد فلسطيني قادر على البقاء. ونرحب بالنوايا الحسنة للدول والمنظمات التي حضرت المؤتمر، ونكرر دعمنا لهذا الجهد الجماعي لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، فضلا عن عمل المجموعة الرباعية للشرق الأوسط، ومبادرات بلدان مثل مصر والاتحاد الروسي، الساعية إلى تعزيز العمليات السياسية والمحادثات بين إسرائيل وفلسطين، بهدف التوصل إلى اتفاقات على أساس الحل القائم على وجود دولتين، الذي ينبغي أن يأخذ في الاعتبار مبادرة السلام العربية، والأحكام التي اعتمدت خلال مؤتمر مدريد للسلام والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة.

ونعتقد أنه يجب على إسرائيل أن توقف إدارة ظهرها للقانون الدولي ونطالبها بأن تفعل ذلك. ويجب على إسرائيل أن تستجيب لنداءات الكثيرين في المجتمع الدولي من أجل استئناف مناقشة سياسية مفتوحة ونزيهة مع السلطة الفلسطينية على أساس وجود دولتين من أجل الشروع في عملية تضع حدا لمأساة الشعب الفلسطيني، وتضع حدا للاحتلال غير الشرعي لأراضيه، وتضع حدا لأحد أكبر التجاوزات المرتكبة ضد شعب في تاريخ العالم المعاصر.

وتنتظر فنزويلا إصغاء إسرائيل. وتتوقع فنزويلا أن تكف إسرائيل عن الغطرسة والعنف. وتتوقع فنزويلا من إسرائيل وتطالبها بأن تنهي انتهاك حقوق الإنسان لمئات الآلاف من الفلسطينيين، بمن فيهم أكثر من ٧٠٠ طفل في السجون الإسرائيلية. إننا لا نكرر التأكيد على أهمية وضرورة أن يظل أعضاء المنظمة ومجلس الأمن، وهو الجهاز المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين، منتبهين للتطورات المستقبلية في النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني وأن يكونوا عنصرا لدعم ومساعدة الطرفين في البحث عن السلام فحسب، بل إننا نفعل ذلك مع التركيز بوجه خاص على أهمية الدفاع عن الطرف الأضعف، أي الشعب الفلسطيني المحتل.

وبهذه الطريقة، سنضمن أن تتجاوز الاتفاقات الناجمة عن القرارات والإعلانات والمناقشات والمفاوضات المتعددة الأطراف والمباشرة نطاق السكان المعنيين وتفتح الطريق في عام ٢٠١٧، ”عام السلام“ على حد قول الأمين العام أنطونيو غوتيريش، من أجل إنهاء الاحتلال، وفقا للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، وظهور دولة فلسطينية على قدم المساواة مع جميع دول العالم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش

السيد بن مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): يشكر وفد بنغلاديش الرئاسة السويدية على تنظيم هذه المناقشة الفصلية.

إننا نؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية، الذي تكلم بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، والبيان الذي سيدلي به ممثل أوزبكستان، الذي سيتكلم بالنيابة عن منظمة التعاون الإسلامي.

تحل هذا العام الذكرى السنوية الخمسون للاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للأراضي الفلسطينية. لقد ظلت هذه الحالة التي طال أمدها تمثل إهانة واضحة للقيم والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. وثمة أسباب وجيهة كثيرة لأن تراجع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على نحو جماعي وتعيد النظر في هذا الوضع الراهن الذي لا يمكن الدفاع عنه. وإذ أننا نشهد استفزازات متعمدة لمواصلة تقليص احتمالات حل الدولتين، لا يمكن المبالغة في تأكيد الحاجة الملحة إلى إعادة توجيه الأفق السياسي صوب استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط هنا في مجلس الأمن.

إن المؤتمر الدولي للسلام الذي عقد في باريس في ١٥ كانون الثاني/يناير دليل واضح على الشعور بالإلحاح لدى المجتمع الدولي. لقد كانت الرسالة قاطعة. يجب متابعة السعي إلى حل عادل وشامل ودائم للقضية الفلسطينية بشكل جدي، بالنظر إلى خلفية تقلب الحالة الأمنية الإقليمية. ولا يسعنا إلا أن نتفق مع وزير الخارجية الفرنسي عندما كتب، في مقال رأي في الصحيفة الإسرائيلية اليومية هآرتس:

”إن الاعتقاد بأن الشرق الأوسط يمكن أن يستعيد استقراره بدون تسوية أقدم نزاعاته أمر غير واقعي. فهذا النزاع سيواصل – ما لم يتم التعامل معه – تغذية الإحباط ولن يؤدي في نهاية المطاف إلا إلى تفاقم الحلقة المفرغة للتطرف والعنف. وسوف يواصل مد الإرهابيين بالمبررات لتجنيد الأتباع.“

وقد كشفت دراسة استقصائية أجريت مؤخرا شملت شريحة صغيرة نسبيا من مواطنينا، أجريت في واجهة بينية على الإنترنت بشأن أوجه عدم الرضا المؤدية إلى المواقف المتطرفة العنيفة، عن أن وضع المسلمين تحت الاحتلال الأجنبي وغيره من أشكال التمييز المنهجي يأتي في المرتبة الأولى على قائمة أوجه عدم الرضا هذه. وبالنسبة لمن يرغبون في تجاهل الأسباب الجذرية الكامنة وراء ازدياد التطرف العنيف مؤخرا في جميع أنحاء العالم، ينبغي أن توفر مثل هذه الاستنتاجات المستندة إلى الأدلة بعض أوجه الإلهام.

وهناك شبه إجماع في المجتمع الدولي بأن استمرار توسيع المستوطنات الإسرائيلية يشكل واحدا من أبشع مظاهر الظلم التي ارتكبت ضد الشعب الفلسطيني، ويشكل عائقا خطيرا أمام استئناف عملية السلام ومتابعتها. وقد أعاد اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الشهر الماضي تأكيد عدم شرعية المستوطنات وطالب السلطة القائمة بالاحتلال بوقف المزيد من التوسع في المستوطنات ووقف المحاولات الرامية إلى إضفاء الشرعية على القائمة منها. وفي الواقع، إن الكلمات الحكيمة للمراقب الدائم عن دولة فلسطين في وقت سابق اليوم تلخص الأمر:

”ستكون إرادة المجلس، وإرادة المجتمع الدولي ككل، بالوقوف إلى جانب القرار وتنفيذ أحكامه، مؤشرا على ما إذا كان من الممكن إنقاذ حل الدولتين أم لا، وعلى إمكانية تحقيق السلام.“

وستواصل بنغلاديش، من جانبها، ضم صوتها لدعم تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وللحظة الحقيقة التي يبشر بها من أجل السلام والعدالة وسيادة القانون الدولي. وكما أكدت مجددا رئيسة وزرائنا الشيخة حسينة خلال اجتماعها مع وزير

خارجية فلسطين مؤخرا، فإن حكومة وشعب بنغلاديش سيظلان ثابتين في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة، وعاصمتها القدس الشرقية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيدة لودهي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): أبدأ أولا بالتعبير عن قناعة باكستان بأن قيادة وطاقة وديناميةالأمين العام أنطونيو غوتيريش ستساعدنا على إخماد النزاعات والأزمات المعقدة في الشرق الأوسط وفي استعادة النظام العالمي الذي يجري تهديده اليوم من اتجاهات متعددة.

لقد استمرت إسرائيل تحتل الضفة الغربية لمدة ٥٠ عاماً في تحد للركيزة الأساسية لميثاق الأمم المتحدة المتمثلة في أنه لا يمكن حيازة الأراضي عن طريق استخدام القوة أو العدوان. ولم تنفذ السلطة القائمة بالاحتلال أيا من الأسس المبدئية لتحقيق السلام الدائم بين إسرائيل والشعب الفلسطيني – وهي قرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي يطالب بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة، واتفاقات أوسلو التي تحدد مبدأ الأرض مقابل السلام، والإجماع العام للمجتمع الدولي على حل الدولتين.

إننا على قناعة بأنه لا يمكن تحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط من دون التوصل إلى حل عادل للنزاع الفلسطيني – الإسرائيلي. إن إنشاء دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة ومتصلة جغرافيا على أساس المعايير المتفق عليها دوليا، حدود ما قبل –١٩٦٧، مع القدس الشريف عاصمة لها، هو السبيل المستدام الوحيد لضمان السلام. ومن الواضح أن نقل أي سفارة دولة إلى القدس كذلك، ينتهك بوضوح قرارات مجلس الأمن.

إن المؤتمر الدولي المعني بعملية السلام في الشرق الأوسط، الذي عقد في باريس خلال عطلة نهاية الأسبوع، خطوة طيبة في الاتجاه الصحيح. وقد أكد المؤتمر من جديد، بحضور أكثر من ٧٠ دولة، على أولوية حل الدولتين. ويجب أن تترتب عواقب على أولئك الذين يواصلون تحديهم لقوة الإجماع الدولي.

إننا كذلك نتابع ببالغ الأسى الحالة المتوترة التي تتكشف في غزة، بعد أن ترك مليوني فلسطيني ليعتمدوا على بضع ساعات من الإمداد الكهربائي يوميا في منتصف فصل الشتاء. إننا ندعو إلى الاحترام الكامل للحق في حرية التعبير والاحتجاج السلمي والتجمع في غزة.

إن فلسطين، الأرض المقدسة، هي قلب العالم العربي والإسلامي. وما يحدث لفلسطين وشعبها سيتردد صداه في جميع أنحاء المنطقة. ويجب ألا ننسى أن الخطاب الأساسي لمتطرفي المنطقة هو أنه لا يمكن للشعوب الإسلامية أن تكفل العدالة إلا من خلال اللجوء إلى القوة والعنف. وسيكون من الصعب دحر هذا الخطاب، والأيديولوجيات المتطرفة، ما لم نتمكن من تحقيق السلام والعدالة للشعب الفلسطيني.

وقد أكد القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الذي اتخذه المجلس مؤخرا، الاستنتاج البدهي المتمثل في أن من المرجح أن يبدد استمرار توسيع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة حل الدولتين ويقضي على آفاق التسوية السلمية للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. وترحب باكستان باتخاذ المجلس هذا القرار. ولا غرابة في أن السلطة القائمة بالاحتلال قد عارضت القرار. غير أن الآخرين سعوا إلى الضغط على أعضاء مجلس الأمن وإكراههم والضغط على أعضاء مجلس الأمن والأمم المتحدة وإظهار رؤيتهم الخاصة بهم الضيقة والمعيبة للغاية. ينبغي للأطراف المعنية تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) تنفيذا كاملا وسريعا.

لقد بلغ التقاتل بين الأشقاء في سورية الآن ما يقرب من ست سنوات من عمره. إن المعاناة البشرية التي تسبب فيها لم يسبق لها مثيل في التاريخ الحديث. وقد فوتنا جماعيا فرصا عديدة لإنهاء هذا النزاع المأساوي خلال هذه الفترة. غير أن فرصة أخرى تلوح الآن. فمع استمرار سريان وقف إطلاق النار الذي تم بوساطة روسيا وتركيا، يدعمه قرار مجلس الأمن ٢٣٣٦ (٢٠١٦)، بدأ السوريون يستعيدون إيمانهم مرة أخرة بوجود أمل.

وأنظارهم تتجه حاليا إلى محادثات السلام المقرر عقدها في أستانا في ٢٣ كانون الثاني/يناير. ولا بد من تعزيز تلك البدايات الأولى ويجب على الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية أن تظل عاقدة العزم في سعيها لإحلال السلام مرة أخرى في سورية. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا باستيعاب المصالح المشروعة لجميع الدول والأطراف المعنية بصورة منصفة، وتشكيل تحالف قابل للاستمرار لهزيمة داعش وغيرها من الجماعات الإرهابية. وحتى مع استعادة القوات العراقية وقوات التحالف للسيطرة على الموصل ودحر داعش، يجب أن نفكر الآن في بناء هياكل السلام الدائمة من خلال الاعتراف بمصالح جميع أطياف شعب العراق والتوفيق بينها.

بالرغم من الدبلوماسية المكوكية الدؤوبة للمبعوث الخاص إسماعيل أحمد، لا يزال اليمن يحترق. فالحرب التي طال أمدها تطحن البلد وتزيد من الفقر. وتفاقمت الحالة بسبب تسليح وتشجيع مجموعات معينة من جانب أطراف خارجية. ويجب أن تدعم كل الأطراف المساعي التي يبذلها المبعوث الخاص لاستعادة السلام بكرامة لجميع إخوتنا وأخواتنا اليمنيين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد الحكيم (العراق): في البداية، نود أن نهنئ مملكة السويد على توليها رئاسة المجلس لشهر كانون الثاني/يناير، ونشكرها على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن الحالة في الشرق الأوسط.

ويثمن العراق موقف المجلس الذي توحد في مواجهة السياسات العنصرية الاستيطانية الإسرائيلية من خلال اتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الذي يُعد إدانة دولية لعمليات الاستيطان الإسرائيلي ودعما قويا لحل الدولتين بناء على حدود عام ١٩٦٧. ويعرب العراق عن عميق شكره لكل من نيوزيلندا وماليزيا وفنزويلا والسنغال الذين انتصروا للحق والقانون الدولي بتقديمهم مشروع القرار الذي صوت عليه المجلس في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر.

كما نقدم الشكر للولايات المتحدة الأمريكية لعدم استخدامها حق النقض ضد القرار، وذلك انتصارا لمبادئها وإيمانها بحل الدولتين ولإدراكها أن الاستيطان والمستوطنات غير الشرعية وفق قواعد القانون الدولي تقوض جهود المجتمع الدولي في إيجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية.

إن الشعب الفلسطيني له الحق في أن يتمتع بالحماية الدولية الخاصة، إضافة إلى الحماية التي يتمتع بها، وفقا لقواعد القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وأن يعمل مجلس الأمن على ضمان عدم انتهاك القوات الإسرائيلية، قوات الاحتلال، لتلك القواعد ورصد الانتهاكات المروعة ضد المدنيين العزل ووضع حد لتلك الانتهاكات غير المسبوقة التي تتم بحق المقدسات في القدس والمسجد الأقصى، وحماية الشعب الفلسطيني، والانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة إلى حدود عام ١٩٦٧، وحسب القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) والقرار ٣٣٨ (١٩٧٣).

كما ندين الأعمال الإسرائيلية الاستيطانية غير القانونية كافة، والتي تعد العقبة الرئيسية للتوصل إلى حل الدولتين. كما أنها تقوض جهود السلام في المنطقة في ظل النية الصادقة للطرف العربي في إنهاء هذا النزاع الذي طال أمده وتحقيق

السلام العادل، وما لذلك من آثار إيجابية على إدارة الموارد والاقتصاد إدارة حكيمة ومستدامة، وتعزيز أمن منطقة الشرق الأوسط.

كما نثمن جهود بعض الدول الأعضاء في المجلس التي تسعى إلى إطلاق مبادرات سلام شامل ونهائي، ولا سيما جهود فرنسا الأخيرة التي تكللت بعقد مؤتمر باريس للسلام في الشرق الأوسط، والذي أكدت مخرجاته على حق الفلسطينيين في الدولة والسيادة وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧ بشكل كامل، وحل جميع قضايا الوضع النهائي على أساس قرارات مجلس الأمن. ونؤكد أمام المجلس على حق الشعب الفلسطيني في الاندماج في الاقتصاد العالمي والسيطرة الكاملة على أراضيه وموارده الطبيعية وواردات المالية لتمكينه من الحصول على واردات مالية مستدامة وقابلة للتنبؤ وتحسين أوضاعه المالية العامة.

وتؤكد تقارير الأمم المتحدة بجلاء تام ما يسببه الاحتلال الإسرائيلي من رفع لتكاليف الإنتاج وعزلة الاقتصاد الفلسطيني عن الاقتصاد العالمي وسلاسل القيمة العالمية. كما أن فرض الحصار اللاإنساني على قطاع غزة وتقييد حركة النقل، التي تعد أمرا أساسيا لتنشيط الاقتصاد، ومصادرة الأراضي غير المشروعة من مالكيها الفلسطينيين، أمور تسهم جميعها في إفقار المواطن الفلسطيني وتدمير مرتكزات الاقتصاد الداخلي، مما يولد حالة من الغليان الشعبي وفقدان الثقة بالمجتمع الدولي الذي ظل عاجزا عن إيجاد حل الدولتين لحد الآن.

ختاما، نود أن نعلن عن تضامننا مع الأشقاء في فلسطين المحتلة والجولان السوري المحتل في كفاحهم المشروع، وفقا لقواعد القانون الدولي، من أجل إقامة دولة فلسطينية مستقلة متصلة جغرافيا وقابلة للحياة، وعاصمتها القدس الشرقية، استنادا لحدود عام ١٩٦٧. ونحث الأطراف الدولية المنخرطة في محادثات السلام على تسريع الخطى وتذليل العقبات التي تعترض الوصول إلى حل الدولتين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد أطلسي (المغرب): سيدي الرئيس، أود في البداية أن أهنئكم بمناسبة ترؤس بلدكم مجلس الأمن لهذا الشهر. وأشكركم على مبادرتكم بتنظيم المناقشة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، وهو ما يؤكد بجلاء حرص بلدكم على إيلاء الدعم المتواصل للقضية الفلسطينية وخصوصا في الظرف الراهن.

كما أهنئ أعضاء المجلس الجدد: السويد وبوليفيا وإيطاليا وإثيوبيا وكازاخستان. كما أشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، على إحاطته الإعلامية القيمة بخصوص هذا الموضوع.

بالأمس القريب، ودعنا سنة ٢٠١٦ التي اتسمت بتسارع وتسابق الأحداث، خاصة في الشرق الأوسط، والتي أثرت بشكل كبير على القضية المركزية في هذه المنطقة، ألا وهي القضية الفلسطينية التي ظلت تراوح مكانها، بل وتفاقمت أوضاع السكان في ظل انسداد الأفق بفعل توقف المفاوضات منذ عام ٢٠١٤، وما تلى ذلك من استفحال سياسات التهويد والاستيطان وتمدده على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

كما توالت النداءات الداعية إلى وقف الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، وتوالت الجهود العربية من خلال اللجنة الوزارية العربية المصغرة بشأن التحرك العربي لإنهاء الاحتلال، والمكونة من المغرب ومصر والأردن وفلسطين، وكذا الجهود الدولية والمبادرات الداعية إلى حلحلة

الوضع وإنقاذ حل الدولتين، كما كان لتقرير المجموعة الرباعية والتوصيات التي خلص إليها من أجل إنهاء النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني وقعه باستحضار ما يلزم القيام به، وفقا للشرعية الدولية.

كل ذلك صب في اتجاه واحد، ألا وهو إنقاذ حل الدولتين الذي أجمع المجتمع الدولي على أن لا محيد عنه لاستعادة السلم والسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ومن ثم اعتماد مجلس الأمن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر الماضي، والقاضي بضرورة وقف الاستيطان العقبة الكأداء أمام إطلاق مفاوضات جادة على أساس حل الدولتين.

لذلك، فإن المملكة المغربية التي ما فتئت تنبه لضرورة وقف الاستيطان وتؤكد على أنه يقوض جهود السلام، وإيجاد تسوية عادلة للقضية الفلسطينية ترحب بهذا القرار التاريخي والجاد، من طرف مجلس الأمن، إلا أن الطريق لا يزال شاقا وعسيرا وكما قلنا في مداخلات سابقة، فإن تسوية الوضع في الشرق الأوسط مرهون بإيجاد حل للقضية الفلسطينية، القضية المحورية والمفتاح في المنطقة، فإن أي تلكؤ في إيجاد حل عادل ودائم يضمن إنشاء دولة فلسطين على حدود ٤ من حزيران/ يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، لن يزيد الوضع إلا تعقيدا وتفاقما وسيؤدي إلى عواقب وخيمة.

إن المملكة المغربية التي يرأس عاهلها صاحب الجلالة الملك محمد السادس لجنة القدس يؤرقها ما آلت إليه الأوضاع في فلسطين عامة والقدس خاصة، وهي أولى القبلتين وثالث الحرمين، ذلك أن المضايقات والتطاول المتكرر على الحرم القدسي، وعلى المصلين ومحاولة نسف الوضع القانوني للقدس، لا يخدم السلم والسلام في المنطقة، ولن يعمل إلا على تأجيج أعمال العنف والكراهية والارتماء في أحضان الإرهاب المتنامي في المنطقة ككل. كما أن استمرار تدهور الوضع الفلسطيني جراء التهويد، والاستمرار في إقامة المستوطنات وتهجير السكان، يذكي العنف ويعرقل كل الجهود. لذا، أصبح لزاما على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته كاملة لإيجاد مخرج للانسداد والجمود، القائمين منذ توقف المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، مما أدى إلى حالات احتقان وتردي. لكن المفاوضات ليس من أجل المفاوضات فقط، بل لتحقيق حل الدولتين، على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ والقدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، لذا، حرصت المملكة المغربية على دعم كل المبادرات الهادفة لحلحلة الوضع، والدفع بعملية السلام في الشرق الأوسط قدما، من أجل التوصل إلى تسوية تكفل للفلسطينيين إقامة دولتهم وعاصمتها القدس الشرقية، على حدود ٤ من حزيران/يونيه ١٩٦٧، وفي هذا الإطار دعمت المملكة المغربية المبادرة الفرنسية منذ إعلانها وشاركت في المؤتمر الدولي حول السلام في الشرق الأوسط، الذي استضافته باريس أول أمس، وترحب بالبيان الختامي لهذا المؤتمر.

إن المملكة المغربية تعتقد جازمة أن السبيل الوحيد لحل القضية الفلسطينية لن يتأتى سوى من خلال عودة الطرفين إلى طاولة المفاوضات بنية حسنة، ويتم الاشتغال ضمن إطار محدد المعالم وفق جدول زمني محدد، وعلى أساس ومبادئ الشرعية الدولية لتحقيق حل الدولتين، تعيشان جنبا إلى جنب في سلم ووئام وأمان وتعايش وتعاون. كما يبقى موقف المغرب من هذا الصراع ثابتا يرتكز على مبادرة السلام العربية وأسس ومبادئ ومرجعيات تحقيق السلام على أساس قيام دولة فلسطين مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧. ويبقى المغرب كما كان دائما، على استعداد للانخراط بكل فعالية في كل المبادرات الهادفة للدفع قدما بعملية السلام بغية التوصل إلى تسوية تحقق الأمن والاستقرار في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الأردن.

السيدة صغير (الأردن): أشكركم، سيدي الرئيس، على رئاستكم المقتدرة لمجلس الأمن خلال هذا الشهر، كما أشكر المنسق الخاص لعملية السلام السيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته الإعلامية الوافية التي قدمها هذا الصباح.

يأتي هذا النقاش في توقيت هام، ليس فقط لتزامنه مع مستجدات مفصلية أضفت تحركا ملموسا على مسار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بل لأنه يمثل الفرصة الأولى لمناقشة قضايا منطقة الشرق الأوسط منذ تولي الأمين العام الجديد مهامه، الذي نأمل في أن يكون لرؤيته تأثير مباشر وفاعل في إرساء الأمن والاستقرار في المنطقة. إن منطقة الشرق الأوسط، بحاجة إلى الكثير من الجهود المخلصة التي تحقق الوحدة والسلام وتقوض الانقسام والفرقة وتعالج الأسباب الجذرية للتراعات فيها، وإن حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني تحديدا يحتاج إلى قرارات عقلانية وحكيمة تجنبنا تكرار أي أخطاء وتعمل على وقف سياسات الاستبداد والظلم والحرمان من الحقوق، التي لم تجلب سوى المزيد من التوتر والعنف والفكر المتطرف للمنطقة. وقد اكتست الجهود التي بذلت مؤخرا على جميع المستويات، لحلحلة الوضع السائد منذ فترة طويلة في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، أهمية سياسية متنامية من خلال اعتماد مجلس الأمن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وانعقاد المؤتمر الدولي لإحياء عملية السلام في باريس قبل يومين.

ويرحب الأردن باعتماد هذا القرار وبالمبادرة الفرنسية ويدعو في هذا الصدد مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته لتعزيز الزخم الذي تولد، والعمل على تنفيذ القرار بشكل كامل وتوظيفه في إطلاق تدابير مبتكرة تقود إلى حل الدولتين وتؤدي إلى تسوية شاملة ومتوازنة وعادلة تحدد أطر حل قضايا الوضع النهائي وتحافظ على الحقوق الفلسطينية. إن اعتماد مجلس الأمن للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وتأكيده إدانة خطط الاستيطان الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة في القدس الشرقية، إنما عكس إدانة ورفض المجتمع الدولي بأكمله للأنشطة الاستيطانية، خاصة في ظل الزيادة غير المسبوقة للمستوطنات وأعداد المستوطنين في الأرض الفلسطينية المحتلة.

كما أكد مبدأ رئيسيا وهاما، مفاده أن مجلس الأمن لن يعترف بأي تغيير على خطوط ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، ونأمل في أن يسهم هذا الإجماع الدولي على عدم شرعية المستوطنات في دفع إسرائيل كقوة احتلال إلى الوفاء بالتزاماتها وفقا للقانون الدولي والتوقف عن تجاهل المطالبات الدولية بوقف الاستيطان وجميع الممارسات غير الشرعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وقد أدان الأردن مرارا ممارسات إسرائيل غير المشروعة وإجراءاتها الأحادية كقوة احتلال تجاه الشعب الفلسطيني، وسياسة فرض وقائع جديدة على الأرض، مثل هدم المنازل ومصادرة الأراضي وتشريد المدنيين، ولا يمكننا فرض السلام ولن يتم تحقيقه ما لم يقم الطرفان نفسهما باتخاذ إجراءات وقرارات جريئة تحد من التوتر والعنف وتبني الثقة بينهما. إن البيانات والتأكيدات الإسرائيلية بالتزامها بتحقيق السلام، وحل الدولتين، واستعدادها لإجراء مفاوضات مباشرة مع الفلسطينيين لن يكون لها أي معنى ما لم تقترن بإجراءات فعلية على أرض الواقع على أساس القرارات الدولية.

يجدد الأردن موقفه الثابت وتأكيده بأن حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي لن يتحقق إلا بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للحياة على خطوط عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية استنادا للمرجعيات الدولية، وأبرزها مبادرة السلام العربية، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ويؤكد الأردن كذلك التزامه الثابت بالدفاع عن المقدسات الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس،

وحمايتها انطلاقا من الرعاية والوصاية الهاشمية التاريخية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشرقية التي يضطلع بها جلالة الملك عبد الله بن الحسين المعظم.

كما يدعم الأردن أية جهود أو أفكار جادة تطرح لتحريك عملية السلام وفق مسار تفاوضي جاد تواكبه إجراءات مسؤولة من الطرفين وقد شارك الأردن ودعم مؤتمر باريس الأخير الذي عكس سعيا دوليا قويا وإرادة حقيقية للتوصل لحل للصراع، وأكد على العودة للمفاوضات على أساس حل الدولتين، وفق إطار زمني محدد، ورغم إدراكنا بأن أيا من هذه الجهود لن تؤدي إلى حل فوري للصراع، لكنها تشكل فرصة جديدة وهامة لكسر الجمود القائم منذ أمد طويل في العملية السلمية، وتحقيق زخم لملء الفراغ السياسي الحاصل الذي إن استمر سيولد عاجلا أم آجلا صراعا أكثر حدة بين الطرفين، وربما في المنطقة ككل.

ونطالب بأن تقوم إسرائيل بالنظر بموضوعية وإيجابية في التطورات الأخيرة، إذ أن استمرار سياساتها وتعنتها وخاصة الأنشطة الاستيطانية لا يمثل فقط عقبة كبيرة أمام السلام ويقوض حل الدولتين، بل إنه يهدد أمنها بشكل رئيسي. ولا بد أن تدرك أن الجهود الدولية لا تهدف إلى مناهضة إسرائيل بل إلى صون حل الدولتين وفقا للقانون الدولي. وقد يكون لهذه الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق للسلام النهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين نتائج مباشرة تحقق طموحات الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، وتحقق الأمن لإسرائيل.

وحيث لا تزال القضية الفلسطينية تمثل الشاغل الأكبر لدول المنطقة، إن لم يكن للعديد من دول العالم، فإن استمرار غياب الحل العادل والشامل لها يسهم في تصاعد الفكر المتطرف والعنف والإرهاب في المنطقة، التي لم تعد تتحمل المزيد من التوترات والنزاعات. إن استمرار حالة عدم الاستقرار ستولد بشكل أكبر طيفا واسعا من التهديدات للمجتمع الدولي بأكمله، مما سيجعل الجماعات الإرهابية المستفيد الأكبر منه. ويؤكد الأردن على أن توفر الإرادة والتعاون الجاد على الصعيدين الإقليمي والدولي لمجابهة الإرهاب يجب أن يحظى بأولوية وأهمية كبرى اليوم أكثر من أي وقت مضى. وهذا يؤكد على أهمية رفع سوية استجابتنا للتهديدات التي تؤثر على الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، والأمن والسلام الدوليين بشكل عام، وتدعيم وسائل هذه الاستجابة وسرعتها للتصدي للعصابات الإرهابية، التي استغلت موجات عدم الاستقرار في المنطقة والفجوات السياسية التي خلقتها لتوسيع نطاق تهديدها، حيث لم تعد هذه العصابات تسبب القلق والخوف لأفراد فحسب، بل لمجتمعات بكاملها من خلال أساليبها الدموية العشوائية وجرائمها البشعة التي أودت بحياة الكثير من الأبرياء.

وفيما يخص الأزمة السورية، نجدد التأكيد على موقفنا الثابت والواضح منذ بداية الأزمة والداعي إلى إنها العنف والتوصل إلى عملية سياسية بقيادة سورية تسترشد برؤية دولية موحدة، وتستند إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبيان جنيف ١ والبيانات الصادرة عن اجتماعات المجموعة الدولية لدعم سورية، وتحافظ على وحدة الأراضي السورية وتطلق إصلاحات واسعة تضمن التعددية والديمقراطية والمصالحة وعودة اللاجئين إلى بلدهم.

ويدعم الأردن أي جهد مخلص وجاد يفضي إلى حل سياسي للأزمة السورية، وفقا للمرجعيات الآنف ذكرها، ونشجع الأطراف السورية على تعزيز إجراءات بناء الثقة للتوصل إلى حل سياسي وشامل. ونؤكد على أن المرحلة الحالية تستدعي تكاتف الجهود بشكل أكبر لمساعدة الشعب السوري على تخطي هذه الأزمة. وينظر الأردن بإيجابية إلى الاتفاق التركي – الروسي لإعادة التهدئة في سورية وإلى

التطورات الإيجابية الأخرى التي أدت إلى إحراز نتائج ملموسة في عمليات إجلاء المدنيين السوريين من مدينة حلب بشكل آمن. كما نتطلع إلى المشاورات السياسية التي ستعقد في أستانا، ونأمل في أن تعمل على تهيئة الظروف الإيجابية اللازمة لاستئناف مفاوضات جنيف برعاية الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد فييرا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياني بالنيابة عن البرازيل بشكر حكومة السويد على تنظيم هذه المناقشة والترحيب بالأعضاء غير الدائمين المنتخبين حديثا في مجلس الأمن: إثيوبيا وإيطاليا وبوليفيا والسويد وكازاخستان .

تشكل النزاعات المختلفة في الشرق الأوسط مصدر قلق بالغا للمجتمع الدولي، ولا سيما للأمم المتحدة، ولكن أكثر من ذلك لسكان تلك المنطقة – وهم الضحايا الأوائل لما يبدو وكأنه دوامة لا نهاية لها لأعمال العنف. وتؤيد البرازيل، فضلا عن المجتمع الدولي بأغلبيته الساحقة، التوصل إلى تسوية عن طريق المفاوضات للنزاع بين الإسرائيليين والفلسطينيين – تسوية تلبي الاحتياجات الأمنية لإسرائيل وحق الفلسطينيين في إقامة الدولة وفي السيادة، على نحو ما دعت إليه البرازيل باستمرار، وتأخذ في الاعتبار الكامل القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ضمن أمور أخرى. ولقد ناشدنا مرارا وتكرار كلا الجانبين الامتناع عن أعمال العنف التي قد تدفع الطرفين بعيدا عن طاولة المفاوضات والحل القائم على وجود دولتين الذي نتوخاه جميعا. إننا نرفض بشدة جميع الأنشطة الإرهابية، بغض النظر عن دوافعها. وكما ذكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش، فإنه ينبغي ألا يسمح لتلك الأعمال بأن تحول دون حاجة الطرفين إلى تجديد الالتزام بالحوار.

وتحيط البرازيل علما مع التقدير وترحب بقرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي يدين جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب فضلا عن جميع الأعمال الاستفزازية، والتحريض والتدمير، وتؤكد من جديد على أن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية غير شرعية بموجب القانون الدولي وتشكل عقبة أمام السلام العادل والدائم والشامل. ويأتي القرار باعتباره إضافة هامة إلى مجموعة من قرارات مجلس الأمن: وهي القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ٤٧٨ (١٩٨٠) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، و ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، التي تمثل أداة يستخدمها المجتمع الدولي لتوجيه الطرفين صوب اتجاه السلام. ونتوقع أن تحفز تلك المبادرة ومؤتمر باريس للسلام الذي عقد في الأسبوع الماضي على بذل المزيد من الجهود المتعددة الأطراف المؤيدة للعودة إلى مفاوضات مجدية بين الطرفين، مما يؤدي إلى إقامة دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان بسلام جنبا إلى جنب في إطار حدود معترف بها دوليا.

ويمثل وقف إطلاق النار على نطاق البلد المعلن مؤخرا في سورية، بوساطة من تركيا والاتحاد الروسي وبدعم من القرار ٢٢٣٦ (٢٠١٦)، تدبيرا تشتد الحاجة إليه لبعث الأمل في الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي للنزاع. ونحن نرحب بتلك التطورات. وتحث البرازيل جميع الأطراف على احترام وقف إطلاق النار والانخراط البناء في المفاوضات التي ستعقد في أستانا، وفي جنيف، على أساس خريطة الطريق التي وضعها القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، بما يتيح إجراء عملية سياسية شاملة للجميع وبقيادة سورية.

وفي الشهر الماضي، أيدت البرازيل اثنين من القرارات الهامة للجمعية العامة بشأن سورية. فقد طالب القرار ١٣٠/٧١ بوضع حد فوري للهجمات على المدنيين في جميع أنحاء البلد، في حين أنشأ القرار ٢٤٨/٧١، الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للمسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون

الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١. وأكدت هاتان المبادرتين أن بوسع الجمعية العامة أن تضطلع بدور هام في السعي لتحقيق السلام والمساءلة في سورية بدون المساس بمسؤوليات مجلس الأمن.

ورحبت البرازيل بحل المأزق السياسي في لبنان بانتخاب الرئيس ميشيل عون وتشكيل حكومة للوفاق الوطني برئاسة رئيس الوزراء سعد الحريري. ونهنئ القيادة اللبنانية الجديدة ونجدد التأكيد على التزامنا الطويل الأجل نحو تحقيق التنمية والاستقرار في لبنان، بما في ذلك من خلال مشاركتنا في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وتشدد البرازيل على أن الاستعراض الاستراتيجي للقوة المؤقتة الذي تضطلع به حاليا الأمانة العامة، على النحو المطلوب في القرار ٢٣٠٥ (٢٠١٦)، يجب أن يأخذ في الاعتبار الاحتياجات الاستراتيجية والتشغيلية والمالية للبعثة، فضلا عن بيئتها الأمنية الشديدة التقلب.

وفيما يتعلق بالعراق، فإننا نشعر بالقلق من الآثار الإنسانية للعمليات العسكرية المستمرة في الموصل. ويبلغ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأنه شرد ١٤٠ ٠٠٠ شخص تقريبا من جراء الأعمال العدائية في المدينة وحولها – وهو رقم آخذ في الازدياد. ويؤثر نقص الغذاء والمياه على المدنيين في الموصل، الذين يتعرضون بالفعل لخطر شتاء قاس. وفي الموصل وفي أماكن أخرى في العراق، ندين بشدة الأساليب المنسوبة إلى ما يعرف باسم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام التي يمكن أن تشكل جرائم حرب أو جرائم مرتكبة ضد الإنسانية، بما في ذلك التشريد القسري، والهجمات على العاملين في المجال الإنساني واستخدام المدنيين دروعا بشرية. ونبرز ضرورة وضع خطة لجهود تحقيق الاستقرار الطويل الأجل وإعادة الإعمار في الموصل. وينبغي أن تمنح الأولوية الأخرى لتحقيق المصالحة فيما بين جميع الطوائف العرقية والدينية المتعايشة في المناطق التي كان يحتلها سابقا تنظيم الدولة الإسلامية. وتستحق النساء والفتيات والأقليات والفئات السكانية الضعيفة الأخرى اهتماما خاصا في ذلك الصدد.

وأخيرا، وفيما يتعلق باليمن، نشعر بالأسف لعدم التوصل إلى وقف دائم للأعمال العدائية، فضلا عن عدم رغبة الطرفين في قبول خريطة الطريق للمفاوضات التي اقترحها المبعوث الخاص السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، الذي ندعم أعماله.

وفي الختام، تحث البرازيل جميع الأطراف اليمنية الفاعلة والجهات الداعمة الخارجية على تجديد الجهود من أجل التوصل إلى حل تفاوضي وتجنب التدابير الانفرادية التي قد تهدد هذه العملية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

السيد إستريمي (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أشكر الوفد السويدي على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة.

ما فتئت الأرجنتين تدعم تسوية النزاعات عن طريق الحوار والدبلوماسية؛ واحترام القانون الدولي وسيادة الدول واستقلالها ووحدتها الوطنية وسلامتها الإقليمية؛ ورفض الاستيلاء على الأراضي بالقوة؛ والثقة في الدور البناء للمجتمع الدولي وقدرته على الإقناع لفتح المسارات للحوار والمضي قدماً بالمفاوضات. وهذا هو السبب في أن بلدي يؤيد بقوة جميع الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، سواء في ما يتعلق بالنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني أو في ما يتعلق بالحالة في سورية واليمن وليبيا والعراق.

وفي ما يتعلق بالنزاع بين إسرائيل وفلسطين، وفي ضوء حقيقة أن نصف قرن قد مضى على اعتماد قرار الجمعية العامة التاريخي ٢٤٢ (١٩٦٧) وبدء احتلال الأراضي الفلسطينية، نؤكد من جديد دعمنا للتوصل إلى سلام عادل وشامل ودائم على أساس حل الدولتين. شاركت الأرجنتين يوم الأحد

الماضي في مؤتمر باريس للسلام في الشرق الأوسط وهي تدعم بقوة تطلعات إعلانه المشترك بأن دولة إسرائيل ودولة فلسطين يجب أن تتعايشا جنباً إلى جنب في سلام وأمن، على أساس حدود عام ١٩٦٧ وما يحدده الطرفان خلال عملية التفاوض. ونشكر حكومة فرنسا على تلك المبادرة.

تقرّ الأرجنتين بحق دولة إسرائيل في العيش بسلام مع جيرانها داخل حدود آمنة ومعترف بها دولياً، وكذلك بحق الشعب الفلسطيني في تشكيل دولة مستقلة وقادرة على البقاء تعترف بها جميع الأمم.

ويكرر بلدي الإعراب عن قلقه إزاء النمو المستمر والمتواصل للمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ويدعو إلى إنهاء توسعها، على النحو المبين في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) المتخذ في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر. تشكل المستوطنات عقبة في طريق السلام وتضعف احتمالات حل الدولتين، وتعزز بالتالي إدامة الوضع الراهن غير المستدام.

وفي الوقت نفسه، يجب على القادة الفلسطينيين معالجة الشواغل الأمنية الإسرائيلية بإخلاص. ويجب على حماس وغيرها من الجماعات الفلسطينية إنهاء التحريض والهجمات على المدنيين الإسرائيليين، على النحو المبين في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). إن إطلاق الصواريخ من قطاع غزة على إسرائيل يجب أن يتوقف فوراً. ويدين بلدي بقوة جميع الأعمال الإرهابية، وهو مقتنع بعدم وجود حل عسكري لهذا النزاع، وعدم إمكان فرض حل من خلال الأساليب الإرهابية.

وتؤكد الأرجنتين مجدداً على الوضع الخاص للقدس، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وترفض أي تدابير انفرادية ترمي إلى تغيير ذلك. ويعتقد بلدي أن المدينة المقدسة يجب أن تكون مكاناً للتلاقي والسلام وأنه ينبغي كفالة حرية وصول الديانات التوحيدية الثلاث – اليهودية والمسيحية والإسلام – إلى الأماكن المقدسة.

وفيما يتعلق بالحالة في الجمهورية العربية السورية، لا تزال الأرجنتين تشعر ببالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية في ذلك البلد، وتدين جميع أعمال العنف، بما في ذلك الهجمات على المدنيين. ويتوق بلدي لرؤية المبادرات الأخيرة لوقف العنف في سورية وبدء عملية سياسية تفسح الطريق لمرحلة جديدة من شأنها إنهاء سنوات من النزاع والتفكك. وفي هذا الصدد، نرحب بوقف إطلاق النار واتخاذ القرار ٢٣٣٦ (٢٠١٦)، الذي نأمل أن يُنفذ بحسن نية من جانب جميع الأطراف، فضلاً عن القرارين ٢٢٥٤ (٢٠١٥) و ٢٢٦٨ (٢٠١٦).

على مدى السنوات الخمس الماضية، أكدت الأرجنتين في جميع المناقشات بشأن سورية أن حل النزاع لا يمكن إلا أن يكون سياسياً وليس عسكرياً، ناهيكم عن إرهابي، على النحو المسلم به في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ولهذا السبب، وقبل أسبوع واحد فقط من اجتماع ممثل حكومة الجمهورية العربية السورية مع ممثلي المعارضة في آستانا، نأمل تُسهم الاتفاقات التي يتم التوصل إليها هناك في نجاح المفاوضات الرسمية التي ستعقد في إطار عملية جنيف، تحت رعاية الأمم المتحدة، في الشهر المقبل. ونأمل أن تواصل جميع البلدان التي لها نفوذ على الأطراف العمل بشكل متضافر للتوصل إلى وقف مبكر لإطلاق النار، وضمان إمكانية وصول المساعدة الإنسانية ومواصلة العملية السياسية وفقاً لبيان جنيف (S/2012/522، المرفق).

لا يمكن تحقيق السلام في الشرق الأوسط إلا من خلال الحوار والتفاوض اللذين يحترمان المعايير التي يعترف بها المجتمع الدولي، وهي حل الدولتين، استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والاتفاقات الموقعة بين الطرفين، وخريطة الطريق للمجموعة الرباعية، ومبادرة السلام العربية، وحل مقبول من الطرفين لوضع القدس وحل عادل لقضية اللاجئين.

وبغية الاستجابة للدعوة التي وجهها الأمين العام أنطونيو غوتيريش لجعل عام ٢٠١٧ سنة من أجل السلام، ينبغي للمجتمع الدولي ألا يدخر جهداً لإنهاء النزاعات المختلفة في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوزبكستان.

السيد مدراخيموف (أوزبكستان) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم منظمة التعاون الإسلامي، بصفتي رئيس مجموعة منظمة التعاون الإسلامي. أود أن تقبلوا مني، سيدي، أحر التهاني على تولي السويد رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأتمنى لكم كل النجاح. كما أود أن أهنئ سائر الأعضاء المنتخبين حديثاً في المجلس – إثيوبيا وإيطاليا وبوليفيا وكازاخستان – على توليها مسؤولياتها.

في البداية، ترحب منظمة التعاون الإسلامي بما تم مؤخراً من اتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) من جانب هذه الهيئة، والذي أكد من جديد، من بين عدة عناصر هامة، على أن إنشاء إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، ليس له أي صلاحية قانونية ويشكل انتهاكاً صارخاً بموجب القانون الدولي، وكرر طلب المجلس بأن توقف إسرائيل فوراً وعلى نحو كامل جميع أنشطتها الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وتحترم بالكامل جميع التزاماتها القانونية في هذا الصدد.

إن توافق الآراء الدولي في هذا الصدد والحاجة الملحة إلى تسوية عادلة وسلمية لقضية فلسطين، جوهر النزاع العربي – الإسرائيلي، قد جرى إيضاحه بجلاء بهذا الإجراء الهام للمجلس. ونحث مجلس الأمن على قبول جهود متابعة جادة لفرض الامتثال وضمان تنفيذ القرار من أجل توفير الدعم السياسي الملموس للجهود الدولية الرامية إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق حل الدولتين على أساس حدود ما قبل ١٩٦٧ والنهوض بتحقيق حل، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة والمبادئ المعتدلة لمبادرة السلام العربية، سلمي وعادل ودائم لا تزال منظمة التعاون الإسلامي ملتزمة به بثبات.

تكتسي هذه الجلسة أهمية خاصة لأنها تأتي بعد يومين من عقد مؤتمر باريس للسلام في الشرق الأوسط. ويبرز هذا الاجتماع التاريخي الذي جاء في وقته المناسب إرادة والتزام المجتمع الدولي بمواصلة سعيه لإنقاذ حل الدولتين قبل فوات الأوان والتوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل دون تأخير.

تعقد هذه الجلسة في وقت طغت عليه حالة متقلبة للغاية ومتدهورة باستمرار في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بسبب احتلال إسرائيل المطول وسياساتها وتدابيرها غير القانونية، بما في ذلك، في جملة أمور، الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان ضد السكان المدنيين الفلسطينيين؛ والعقاب الجماعي الجسيم الذي يرتكب ضد الفلسطينيين في قطاع غزة في ظل الحصار والإغلاق الإسرائيلي المستمر منذ عقد؛ واستمرار عمليات هدم المنازل؛ والاعتقال والاحتجاز الإداري للمدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الناشطون السياسيون وناشطو حقوق الإنسان؛ وبناء المستوطنات وجدار الفصل؛ وتوسيع القدس وعزلها عن بيئتها الفلسطينية الطبيعية.

إن المحاولات الأخيرة من جانب الحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق بوضع مشروع قانون يهدف إلى زيادة ترسيخ بؤرها الاستيطانية غير القانونية لا تؤدي فحسب إلى تقويض مصداقية وأهمية الجهود السياسية والإضرار بمقومات بقاء الدولة الفلسطينية ووحدة أرضها وسلامتها الإقليمية؛ بل إنها تتعارض مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. ويجب أن توقف السلطة القائمة بالاحتلال كل تلك التدابير غير القانونية وأن تتقيد بالتزاماتها القانونية بموجب القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، على النحو المنصوص عليه

في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وتظل منظمة التعاون الإسلامي على قناعتها الراسخة بأنه يجب على مجلس الأمن أن يتصرف لضمان وقف جميع الأعمال الإسرائيلية غير القانونية وتوفير الحماية والعدالة للشعب الفلسطيني وإجبار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على التقيد تقيدا صارما بالتزاماتها بموجب القانون الدولي والامتثال لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة التي لا حصر لها.

ويجب أن تلفت منظمة التعاون الإسلامي الانتباه، مرة أخرى، إلى قلقها الكبير بشأن الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة ضد الأماكن المقدسة، ولا سيما المسجد الأقصى، والتي لا تمثل انتهاكات مرتكبة ضد حقوق المسلمين الدينية فحسب، بل إنها كذلك تهدد بإشعال فتيل نزاع ديني. ونحذر من القرار الذي اتخذته مؤخرا الحكومة الإسرائيلية بحظر الآذان في المساجد في مدينة القدس المحتلة وضواحيها، مع العلم بأن القرار يشكل انتهاكا خطيرا لحرية العبادة ويهدد بزعزعة استقرار الحالة على أرض الواقع. ويجب وضع حد لهذه الاستفزازات وهذا التحريض. ومنظمة التعاون الإسلامي تنظر بقلق إلى المستويات غير المسبوقة من اعتداءات جماعات المستوطنين الإسرائيليين المتطرفة على المدنيين في مدينة الخليل، بما في ذلك ما تم مؤخرا من مضايقة وتهديد المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم أولئك الذين وثقوا بالفيديو جرائم جندي إسرائيلي أطلق النار على جريح فلسطيني أعزل.

في الختام، أغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد دعم منظمة التعاون الإسلامي وتضامنها واستعدادها للعمل في إطار الجهود الدولية ذات الصلة من أجل تمكين الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حق العودة وتقرير المصير وتحقيق استقلال وسيادة دولة فلسطين على الأرض التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. ويجب علينا التوصل إلى حل عادل لمسألة اللاجئين الفلسطينيين، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وإرساء سلام وأمن دائمين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ملديف.

السيد ساريو (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئاسة السويدية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة الفصلية بشأن الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

نبدأ الحوار بشأن هذا الموضوع في هذه السنة في منعطف هام، وذلك في أعقاب اتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وهو أول قرار لمجلس الأمن بشأن القضية الفلسطينية خلال ما يقرب من عقد من الزمان. وترحب ملديف بالقرار الذي يؤكد من جديد عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية المحتلة ويدعو الدول إلى التمييز، في معاملاتها ذات الصلة، بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. ونعتقد أن القرار خطوة هامة إلى الأمام في مجلس الأمن، تظهر الدعم السياسي الدولي لمعالجة محنة الشعب الفلسطيني، الذي يعاني منذ فترة طويلة جدا. إنه رسالة واضحة إلى الحكومة الإسرائيلية مفادها عدم قبول المجلس وبقية العالم بسياساتها وقوانينها الرامية إلى إدامة وزيادة توسيع احتلالها غير القانوني، في انتهاك صارخ للقانون الدولي.

ونحيط علما، بقلق عميق، بالإجراءات العقابية التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية ضد أعضاء مجلس الأمن الذين صوتوا مؤيدين للقرار، علاوة على البيانات السياسية القاسية التي صدرت على أعلى مستوى، معربة عن عدم وجود نية لتنفيذ القرار. إن هذا التجاهل الصارخ لأبسط مبادئ القانون الدولي يرسي سابقة خطيرة، ينبغي مساءلة الحكومة الإسرائيلية عليها. ونعتقد أن من المهم للغاية الاستفادة من الزخم الذي ولده القرار واتخاذ المزيد من التدابير الملموسة لوضع حد للاحتلال

الإسرائيلي والتوصل إلى حل سلمي ومستدام لهذا النزاع الذي ظل يلقي بظلاله باستمرار على السلام والأمن في المنطقة.

كما ترحب ملديف بالقرارات ٢٣٢٨ (٢٠١٦) و ٢٣٣٢ (٢٠١٦) و ٢٣٣٦ (٢٠١٦)، التي تعالج الأزمة الإنسانية المتصاعدة في سورية. وبالنظر إلى العدد المروع من الأرواح البريئة التي أزهقت بالفعل جراء ذلك النزاع، نعتقد أنه من المهم للغاية كفالة إيصال المعونة الإنسانية من دون عوائق وبصورة مستمرة إلى المحتاجين لمنع سقوط المزيد من الضحايا. ونرحب كذلك بجهود الاتحاد الروسي وجمهورية تركيا الرامية إلى بدء العملية السياسية لإنهاء العنف في سورية، وندعو جميع الأطراف المعنية إلى تعزيز تلك الجهود والتعجيل بها.

إن الأزمة في سورية هي في الواقع إحدى أخطر المآسي في عصرنا. وتظل ملديف ملتزمة، إلى جانب الدول الأعضاء الأخرى، باتخاذ إجراءات لحل الأزمة وإعادة بناء ذلك البلد الذي مزقته الحرب. فلا يمكننا أن نتقاعس في واجباتنا كدول أعضاء في أوقات الحاجة الماسة.

وينبغي أن يتبع جميع قرارات مجلس الأمن اتخاذ إجراءات عاجلة. ويجب التصدي لعدم إحراز تقدم في تنفيذ قرارات المجلس بشأن المسائل المتعلقة بالشرق الأوسط بطريقة ملموسة، لا للحفاظ على مصداقية المجلس فحسب، بل ومصداقية الأمم المتحدة ككل. ونرحب بمبادرات الدول الأعضاء التي تساعد في إتمام تنفيذ تلك القرارات، بما في ذلك مؤتمر باريس للسلام في الشرق الأوسط، الذي عقد في ١٥ كانون الثاني/يناير.

وتود ملديف أن تكرر دعوتها إلى حل الدولتين الذي يعترف بدولة فلسطين المستقلة وذات السيادة على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. ولا يمكن تحقيق السلام المستدام في الشرق الأوسط إلا بإرادة سياسية وتعاون دولي وإجراءات ملموسة. وحل تلك النزاعات أمر ضروري للتصدي للتهديدات الأخرى للسلم والأمن الدوليين، مثل الإرهاب والتطرف العنيف. وعلى المستوى الجماعي، فإننا بحاجة إلى تصميم أقوى من أجل ضمان مستقبل أفضل وأكثر سلاما لتلك البلدان وصون السلام والنظام الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد إيم إن ريونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة.

وأود أن أبدأ بالترحيب باتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الذي يدين بوضوح الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

إن حل مسألة الشرق الأوسط يمثل اليوم إحدى الأولويات العليا للحفاظ على السلام والأمن في العالم. فقد انقضت قرابة ٧٠ سنة منذ أن بدأ المجتمع الدولي سعيه إلى تسوية قضيتي فلسطين والشرق الأوسط، اللتين بدأتا مع الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية في عام ١٩٤٨. ومع ذلك، لم يحرز أي تقدم ملموس حتى الآن. وهذا يعزى كليا إلى موقف إسرائيل المعادي للسلام والسياسات المتحيزة لبعض الدول تجاه الشرق الأوسط.

فإسرائيل تتجاهل المطالب العادلة للمجتمع الدولي، وتواصل التشبث بالسياسات العدوانية واللاإنسانية المتمثلة في الاحتلال غير المشروع للأراضي العربية وتوسيع المستوطنات وحصار قطاع غزة وقتل المدنيين بلا رحمة، وما إلى ذلك. إن هذا الواقع يؤثر سلبا على عملية السلام والأمن في الشرق الأوسط. ومع ذلك، فإن مجلس الأمن، الذي تتمثل مسؤوليته

الرئيسية في صون السلم والأمن الدوليين، يغض الطرف عن الفظائع الإسرائيلية من دون اتخاذ أي تدابير ملائمة، الأمر الذي يلحق ضررا خطيرا بمصداقية مجلس الأمن. والسبب في ذلك أن مجلس الأمن يخدم المعايير المزدوجة للولايات المتحدة بالانحياز إلى إسرائيل في هذه المسألة.

وهذه المعايير المزدوجة تبدو أكثر ما تكون وضوحاً فيما يتعلق بالوضع في شبه الجزيرة الكورية، والجزاءات التي يقررها مجلس الأمن ضد بلدي، بترتيب من الولايات المتحدة، هي خير مثال على ذلك. والولايات المتحدة تصر على محاولاتها المستميتة لحرمان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من استقلالها وحقها المشروع والذي له ما يبرره في الدفاع عن نفسها. كما أن الولايات المتحدة، التي يتملكها هاجس سيئ القصد وكراهية خرقاء تجاه استقلال البلدان الأخرى، قد رتبت لاتخاذ قرار بفرض جزاءات ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باستخدام مجلس الأمن، في انتهاك متعمد للعدالة الدولية ومبدأ الحياد، ومارست الضغوط على بلدان أخرى لتنفيذ تلك القرارات.

إن العجرفة والتعسف والعدوان العسكري والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى من قبل الولايات المتحدة هو السبب الرئيسي لسقوط منطقة الشرق الأوسط في الفوضى التي من سماتها الإرهاب والدمار وأزمة اللاجئين. والولايات المتحدة، التي تتسامح إزاء السياسات التوسعية والقدرات النووية الإسرائيلية، هي الجاني الرئيسي الذي يدمر السلام العالمي.

إن كل الحقائق تبين أن مجلس الأمن، الذي أنيطت به مهمة صون السلم والأمن في العالم، ينبغي أن يولي مزيداً من الاهتمام للواقع المتغير لعالم اليوم وأن يتخذ تدابير أقوى من أجل التوصل إلى حل عادل للحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك القضية الفلسطينية. وإقامة دولة فلسطين المستقلة حق سيادي غير قابل للتصرف للشعب الفلسطيني. ودعم الكفاح العادل للفلسطينيين من أجل إقامة دولة مستقلة، والقدس الشرقية عاصمة لها، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، هو التوجه الذي لا يستطيع أحد أن يوقفه. وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تدين إسرائيل بشدة لتوسعها الاستيطاني غير المشروع، وتطالبها بالكف عن تقويض السلم والأمن في المنطقة، وسحب قواتها من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة بشكل غير مشروع دون شروط مسبقة.

وأغتنم هذه الفرصة لكي أوضح مرة أخرى الموقف المبدئي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية: إن كل النزاعات ينبغي أن تحل سلمياً من خلال الحوار والتفاوض بين الأطراف المعنية دون أي تدخل من قوى خارجية. وفي هذا الصدد، فإن وفد بلادي يرى أن المسألة السورية ينبغي أن تحل سلمياً من خلال الحوار ودون تدخل أجنبي، وفقا لمبدأ احترام السيادة وعدم التدخل المكرس في الميثاق.

ختاماً، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستواصل الوقوف بحزم مع الشعبين الفلسطيني والعربي في كفاحهما العادل من أجل السلام والاستقرار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): باسم المجموعة العربية، يسرني أن أتوجه إليكم، سيدي الرئيس، بأطيب التهاني بمناسبة انضمام بلدكم الصديق، السويد، إلى مجلس الأمن وتوليكم رئاسة المجلس خلال الشهر الحالي، وإنني على ثقة من أن السويد، بمواقفها المبدئية من القضايا الدولية وسجلها الناصع في خدمة الأمن والسلم العالميين ستؤدي دوراً فاعلاً خلال هذا الشهر وطوال فترة عضويتها في المجلس.

كما أود أن أتقدم إلى وفود إثيوبيا وبوليفيا وكازاخستان وإيطاليا بالتهنئة الحارة على انضمامها إلى مجلس الأمن، وأن أوجه التحية إلى أنغولا وفترويلا وماليزيا ونيوزيلندا وإسبانيا بمناسبة انتهاء مهمتها في مجلس الأمن بنجاح وتميز.

إن المجموعة العربية تحيي الخطوة المتميزة لمجلس الأمن باتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي يدين الاستيطان الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، ويدعو جميع الدول إلى التفريق بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وخاصة فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي والصناعي وضرورة عدم السماح لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، باستتراف الموارد الطبيعية للأراضي الفلسطينية أو وضع العقبات في طريق الحل السلمي العادل الذي من شأنه إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتحقيق استقلال دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية، على كل الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وإيجاد حل عادل لمأساة اللاجئين الفلسطينيين، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) الصادر في عام ١٩٤٨.

إننا نناشد المجلس أن ينتقل من مرحلة إصدار القرارات إلى اتخاذ الخطوات العملية الفاعلة اللازمة لتنفيذها، وإننا نعتبر ذلك من أهم واجبات المجلس في تشكيلته الجديدة، وفقاً للمرجعيات الدولية المتفق عليها، والمتمثلة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومرجعيات مؤتمر مدريد، بما في ذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، وخارطة الطريق للمجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية والمبادئ التي أعلنها وزير خارجية الولايات المتحدة في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وفي هذا الشأن، فإننا نؤكد على ما ورد في بيان باريس الصادر عن اجتماع المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط المعقود في الشهر الحالي.

ويجب أن يستمر المجلس في دفع عجلة الحل السياسي المتعارف عليه دولياً إلى الأمام، وألا يقف عاجزاً أمام انتهاكات إسرائيل وتعنتها وعنادها. ويجب ألا تؤدي الأحداث داخل الأرض الفلسطينية المحتلة وخارجها إلى صرف الأنظار عن الحقيقة الناصعة، وهي أن السلام في الشرق الأوسط، بل وفي العالم كله، لا يتوافق مع استمرار الاحتلال، وأن الأمن لن يتحقق في غياب الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة، وأن التعاون الدولي في مواجهة الإرهاب والتطرف والعنف لا يمكن أن يقوم إلا على قاعدة من العدالة والتكافؤ والاحترام المتبادل. ويجب التأكيد أيضاً على أن يكون الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة شاملاً للجولان العربي السوري المحتل وللأراضي اللبنانية المغتصبة، وأن يتضمن رفع الحصار الجائر المفروض على قطاع غزة.

واسمحوا لي أن أواصل بياني هذا بصفتي الوطنية مؤكداً حرص المملكة العربية السعودية على الاستمرار في المشاركة في كل الجهود الدولية الرامية إلى إحلال السلام والاستقرار في سورية الشقيقة. وفي هذا الشأن، فإننا نرحب باتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢٣٣٦ (٢٠١٦) الصادر في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الذي يؤكد على ضرورة العمل على تحقيق انتقال سياسي وسلمي حقيقي في سورية وفقاً لبيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (S/2012/522، المرفق) وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومنها القراران ٢٢٥٤ (٢٠١٥) و ٢٢٦٨ (٢٠١٦).

وتؤكد المملكة العربية السعودية أيضاً على أهمية قرار الجمعية العامة ٢٠٣/٧١ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بشأن حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية، وكذلك القرار ٢٤٨/٧١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الذي يقضي بإنشاء آلية دولية تهدف إلى جمع الأدلة والقرائن وتوثيق المعلومات التي يمكن الاستفادة منها في محاسبة المسؤولين عن ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وتدعو إلى الإسراع في تنفيذ هذين القرارين وجميع

القرارات الدولية الصادرة في الشأن السوري وخاصة فيما يتعلق بفتح الطرق أمام وصول المساعدات الإنسانية إلى كل المحتاجين دون قيد أو شرط، وإنهاء سياسة الحصار والتجويع التي تمارسها السلطات السورية تجاه شعبها.

إن المملكة العربية السعودية تؤمن بأن الشعب السوري لن يتوقف عن النضال في سبيل الحرية والكرامة، وأن جور النظام السوري ودعم حلفائه في روسيا وإيران وحزب الله الإرهابي وغيره من الميليشيات الطائفية لن يزيد الشعب السوري الصامد إلا عزماً وتصميماً. وإننا نرى أن الوقت قد حان لكي يصدر المجلس قراراً يقضي بانسحاب جميع القوات الأجنبية من سورية، بما في ذلك المقاتلين الإرهابيين الأجانب وقوات حزب الله الإرهابي والميليشيات الطائفية وقوات الحرس الثوري الإيراني وجميع القوات النظامية الأجنبية وإفساح المجال أمام الشعب السوري ليقرر مصيره السياسي وفق إرادته الحرة المستقلة.

سيدي الرئيس، أشكركم مرة أخرى على ما تبذلونه من جهود قيمة، وأتمنى لكم وللمجلس كل التوفيق والنجاح.]

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طلبت ممثلة إسرائيل الكلمة للإدلاء ببيان آخر. أعطيها الكلمة الآن.

السيدة ميتزاد (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): إن دولة إيران الإسلامية، التي تدعم وترعى الإرهاب علانية في جميع أنحاء المنطقة، قد واتتها الجرأة للجلوس هنا في هذه القاعة ونشر الأكاذيب. وإلى جانب ارتكابها قائمة طويلة من الأعمال الإجرامية والإرهابية المنسوبة إليها، فإن إيران لا تُبقي حتى على أرواح شبابها، لأنها لا تزال واحدة من الدول القليلة في العالم التي تقوم بإعدام الأحداث. وبالنظر إلى ازدراء إيران التام لحياة الإنسان، فلا عجب أنها تواصل ارتكاب أفعال مشينة مثل مساعدة نظام الأسد في ذبح الشعب السوري بلا رحمة، سواء بشكل مباشر أو بالوكالة من خلال حزب الله.

إنني أتفق كل الاتفاق مع ما جاء في بيان سفير لبنان فيما يتعلق بتعذر الحفاظ على السلم والأمن إن لم تُساءل الدول عما ترتكبه من أفعال غير مشروعة دولياً. وأعتقد أن عبارته هذه تنم عن وعي ذاتي، وهي تأتي من ممثل دولة ينال فيها حزب الله، المصنف باعتباره تنظيماً إرهابياً، شرف التمثيل في البرلمان والحكومة.

أنتقل الآن إلى تعليق زميلي من بوليفيا. إن هجوم بوليفيا الأحادي الجانب والمتحامل بلا هوادة على إسرائيل هو مثال على ما يجعل مجلس الأمن عاجزاً عن أن يكون أكثر فعالية. والمرء قد ينتظر من بلد انضم لمجلس الأمن تواً أن يقدر ما تنطوي عليه هذه المهمة من مسؤوليات، وأن يبذل قصارى جهده لمحاولة فهم تعقيدات أمر ما. ولكن بالنسبة لبوليفيا، كما لسلفها في المجلس مباشرة، فترويلا، فهي تستخدم مقعدها في المجلس في توجيه هجمات قاسية ضد بلدي، وبالتالي فهي تلحق ضرراً بالغاً بمصداقية هذه المؤسسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٥.